الخبير المالية
Alkhabeer Capital

التقرير السنوي للخبير المالية لعام 2023م

التقرير السنوي

2023م

شركة الخبير المالية

www.alkhabeer.com
ترخيص هيئة السوق المالية 37-07074
سجل تجاري 4030177445

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين

المحتويات

نبذة عن الشركة	7
تاريخ الإنجازات	9
ملخص النتائج المالية	11
محفظة الاستثمارات	15
ملخص تقرير مجلس الإدارة	19
تقرير الرئيس التنفيذي	23
نظرة على السوق	29
مراجعة أنشطة وعمليات الشركة	43
مراجعة العمليات المساندة	59
المراجعة المالية	65
مراجعة إدارة المخاطر	69
مراجعة الحوكمة	73
مسؤولية الشركة الاجتماعية	77
مراجعة مجلس الإدارة	79
الإدارة التنفيذية	93
الهيكل التنظيمي	95
تقرير المراجعة الشرعية	97
التقرير المالي	99

نبذة عن الشركة

شـركة "الخبير المالية" هي شـركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية للأنشطة الآتيـة: التعامـل، وإدارة الاسـتثمارات وتشـغيل الصناديـق، والترتيـب، وتقديـم المشـورة، والحفـظ، والوسـاطة في أعمـال الأوراق الماليـة، بالترخيص رقم 07074-37، والسجل التجاري رقم 4030177445.

وتتميـز أعمـال الشـركة المتوافقـة مـع ضوابـط الشـريعة الإسلاميـة بفعاليتهـا، واستنادها إلى الفهم العميق لاحتياجات العملاء، والإدراك الشامل لعوامل المخاطر.

وتسـعى "الخبير المالية" لأن تكون الشركة المختارة لتقديم المنتجات والحلول الاسـتثمارية وذلك من خلال منهجية شـمولية تهدف إلى إيجاد شراكات مع العملاء لإتاحة الفرص الاسـتثمارية والاستثمار فيها. وقد نجحت الشـركة في تعزيز تلك الشراكات عن طريق استثمار رأس مالها، بما يضمن تحقيق القيمة المضافة لمسـاهميها وعملائهـا، وذلك بدعم فريقٍ من الخبراء المتخصّصين ذوي الخبرات الواسعة والمتنوّعة.

وتعمل "الخبير المالية" على توظيف سجلّ خبراتها الحافل للاستفادة من الفرص الاستثمارية الناتجة عن التطوّرات الاقتصادية والتنظيمية. وتشمل استثمارات الشركة قطاعات ومناطق جغرافية متنوّعة موزّعة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، كما تمتدّ إلى أسواق عالمية تضمّ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ويتيح قطاع إدارة الأصول فرصاً استثمارية من خلال الطرحين (الخاص والعام) لتشكيلة واسعة من صناديق الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، والأسواق المالية، والعقار. وتتركّز الاستثمارات العقارية والاستحواذ على أصول عقارية مدرّة للدخل في مدن رئيسة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. وتستهدف الاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة القطاعات الدفاعية كالتعليم والرعاية الصحية.

إلى جانب ذلك، تهيئ "الخبير المالية" فرصاً استثمارية في الأسواق المالية من خلال خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة، وتقدم المشورة في هيكلة الكيانات وإدارة الثروات الوقفية عبر صندوق "الخبير الوقفي 1"، كما تقدم خدمات إدارية، وأمانة حفظ مستقلة لصناديق الاستثمار.

كما تتولّى إدارة الوساطة مسؤوليّة هيكلة أعمال الوساطة، وتقديم الخدمات للعملاء، وتوفير أحدث التقنيات، وأفضل أدوات التداول بعقد شراكات استراتيجية تهدف إلى دعم متطلّبات العملاء سواءً في السوق المحلية عن طريق: السوق المالية الرئيسية، أو الموازية، وسوق السندات، أو الصكوك والمشتقات، أو في الأسواق الدوليّة، كالأسهم، وصناديق الاستثمار المتداولة، وأسواق المشتقات الدولية، وسوق صرف العملات (الفوركس).

يقع المقر الرئيسي للشركة في مدينة جدة، ولها فرع في العاصمة الرياض.

19
عاماً من النجاح

39
الصناديق التي تم طرحها

17
الصناديق التي تم التخارج منها

105
خبراء وخبيرات

10
أعوام كأفضل بيئة عمل

46
جائزة

رؤيتنا

أن نشكّل الصناعة التي نعمل فيها من خلال تقديـم حلول استثمارية مبتكرة، والتي من شأنها أن تسرّع من تحقيق الرفاهية الماليـة لكل الأطراف المعنيين.

قِيَمنا

- **النزاهة:** نفتخر بالتزامنا بأعلى المعايير الأخلاقية، ونضع مصالح عملائنا في المقام الأول.
- **الفكر القيادي:** نتوقع احتياجات أصحاب المصلحة وتطوراتها، ونعمل على توفير الحلول الاستثمارية بطرق إبداعية تلبي تلك الاحتياجات.
- **الشغف للعمل:** نمكّن فرق العمل المختلفة لتعظيم شعورهم بالمسؤولية نحو أدوارهم، ونتمسك بالتزاماتنا تجاه مساهمينا وعملائنا.
- **روح الفريق:** نشجع روح التعاون والعمل كفريق واحد لتعظيم قدرات أفراد الفريق إلى أقصى حد.
- **المواطنة:** نحرص على تحمل المسؤولية والالتزام تجاه المجتمعات التي نعمل فيها.

الجوائز

Great Place To Work. 10 YEARS LEGENDS™

تقديراً لثقافة بيئة العمل الاستثنائية التي تقدمها شركة "الخبير المالية" لمنسوبيها، وجهودها المتواصلة نحو توفير وبناء بيئة عمل ممتازة لهم؛ لتقديم أفضل ما لديهم ضمن القطاع المالي في المملكة، فقد تم اختيار الشركة رسمياً من قِبَل "غريت بليس تو وورك الشرق الأوسط"، الهيئة العالمية لثقافة بيئة العمل عالية الثقة، كثالث أفضل بيئة عمل في فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، والمركز الأول على مستوى القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

تاريخ الإنجازات

تواصل شركة "الخبير المالية" جهودها المستمرة في تطوير أعمالها، وبناء سجل حافل من الإنجازات، وذلك بتقديم حلول استثمارية فعالة تلبي تطلعات عملائها في العديد من القطاعات.

2023

عصر جديد في عالم التداول

- تحقيق الشركة لأرباح تشغيلية تجاوزت الـ 100 مليون ريال سعودي.
- إدراج شركة المجتمع الرائدة الطبية، الأصل المملوك من قِبَل صندوق "الخبير لأسهم الملكية الخاصة السعودي 2"، في السوق السعودية الموازية "نمو".
- إطلاق خدمة التداول في الأسواق العالمية.
- إطلاق خدمة التداول بالهامش.
- إطلاق صندوق "الخبير للمرابحة".
- زيادة رأس مال شركة (إنوفا) السعودية للرعاية الصحية للسنة الثانية على التوالي، الأصل المملوك من قِبَل صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1".

2022

انضمام شركة "الخبير المالية" لمؤسسات الوساطة العاملة في السوق لتقديم خدمات الوساطة.

- "الخبير المالية" توقع اتفاقية مع "وامض" ضمن استعداداتها لإطلاق منصة "الخبير للوساطة".
- إدراج صندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول" في السوق المالية السعودية.
- إدراج وبدء تداول أسهم شركة "ألف ميم ياء" للمعدات والأجهزة الطبية في السوق الموازية (نمو)، كأول إدراج شركة مملوكة من قبل صندوق أسهم الملكية الخاصة مدارة من قبل الشركة.

2021

إدراج أول صندوق استثمار مغلق متداول

- إدراج صندوق "الخبير للدخل المتنوع المتداول".
- طرح وحدات اضافية للصندوق العقاري المتداول "الخبير ريت".

2020

تأسيس إدارة الوساطة

- طرح صندوق دخل متداول، الأول من نوعه في المملكة.
- تأسيس إدارة الوساطة في الشركة.
- التخارج من صندوق عقاري.

2019

صناديق الدخل المتداولة

- طرح صندوق وقفي عام والتخارج من 4 صناديق.
- الحصول على المركز الأول كأفضل بيئة عمل في قطاع الخدمات المالية.

2018

الصناديق العقارية المتداولة

- طرح أول صندوق استثمار عقاري متداول صندوق "الخبير ريت" بإجمالي أصول تجاوزت المليار ريال سعودي.
- الحصول على المركز الأول كأفضل بيئة عمل على مستوى الشركات الاستثمارية.
- الفوز بجائزتي "أفضل شركة استثمار في أسهم الملكية الخاصة" و"أفضل مدير أصول".

2017

الاستثمار في الضيافة

- تزامناً مع إطلاق رؤية المملكة 2030، واصلنا التركيز على تنفيذ استراتيجيتنا التي تستهدف الفرص الاستثمارية في قطاع الضيافة.
- التخارج من صندوق الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة في القطاع الصناعي.

2016

العقارات المدرّة للدخل

- طرح أول صندوق استثمار عقاري مدر للدخل وأول صندوق في قطاع الضيافة.
- التخارج من صندوق عقاري.
- الفوز بجائزتي أفضل بيئة عمل في المملكة، وأفضل بيئة عمل في آسيا.

2015

الاستثمار في التعليم

- طرح أول صندوق لالاستثمار في أسهم الملكية الخاصة في القطاع التعليمي.
- التخارج من صندوق استثمار عقاري.
- الحصول على المركز الأول كأفضل بيئة عمل على مستوى القطاع المالي.

2014

الاستثمار في الصحة

- إدراج صندوق دخل متداول، الأول من نوعه في المملكة.
- طرح وحدات إضافية للصندوق العقاري المتداول "الخبير ريت".

2013

إدارة المحافظ

- البدء في تقديم خدمة إدارة المحافظ الاستثمارية بالوكالة لعملاء الشركة من قبل إدارة الأسواق المالية.
- الحصول على جائزة "أفضل أرباب العمل في الشرق الأوسط".

2012

أول صندوق ملكية خاصة

- طرح أول صناديق الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة (صناعي)، وطرح أول صندوق الاستثمار العقاري في لندن - المملكة المتحدة.
- الحصول على جائزة "أفضل شركة لإدارة المحافظ الإسلامية".

2011

دخول أسواق المال

- طرح صندوقين الاستثمار في الأسواق المالية، وهما صندوق "الخبير الأسهم الخليجية" وصندوق "الخبير للسلع العالمية".

2010

أول صندوق عقاري

الدخول في مجال الاستثمار العقاري بطرح 4 صناديق استثمارية في العقار داخل المملكة العربية السعودية.

2008

الانطلاقة

حصلت الشركة على ترخيص من هيئة السوق المالية للتعامل في الأوراق المالية كمتعهد بالتغطية والإدارة والترتيب وتقديم المشورة وخدمات الحفظ. وأصبحت تعرف باسم شركة "الخبير المالية".

ملخص النتائج المالية

ملخص
النتائج المالية

الأرباح

ريال سعودي (بالآلاف)	2023م	التغيير	%	2022م	2021م	2020م	2019م
مجموع إيرادات التشغيل	**289,080**	27,024	%10	262,056	237,578	200,550	25,075
المصروفات التشغيلية	**(136,433)**	8,799	%7	(127,634)	(119,130)	(103,106)	(102,226)
مصروفات مرابحة وتمويل	**(45,426)**	5,314	%13	(40,112)	(38,119)	(40,532)	(42,182)
صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل	**108,495**	13,084	%14	95,411	81,399	63,490	(123,854)

المركز المالي

ريال سعودي (بالآلاف)	2023م	التغيير	%	2022م	2021م	2020م	2019م
حقوق المساهمين	**1,096,312**	58,045	%6	1,038,267	982,871	909,484	848,882
إجمالي الأصول	**1,966,629**	73,152	%4	1,893,477	1,842,370	1,982,536	1,735,880
الاستثمارات	**1,628,302**	41,491	%3	1,586,811	1,409,203	1,428,153	1,338,360
مجموع المطلوبات	**870,317**	15,107	%2	855,210	859,499	1,073,052	886,998
الأصول تحت الإدارة	**7,936,388**	(147,129)	-%2	8,083,517	7,076,747	5,469,925	4,206,149

الربحية

	2023م	التغيير	%	2022م	2021م	2020م	2019م
هامش صافي الدخل	**%37.5**	%0,9	%3	%36.4	%34.3	%31.7	-%493.9
العائد على متوسط الأصول	**%5.6**	%0,5	%10	%5.1	%4.3	%3.4	-%6.8
نفقات التشغيل إلى نسبة الدخل	**%47**	-%2	-%4	%49	%50	%52	%408
ربحية السهم (ر.س)	**1.15**	%0,1	%13	1.02	0.82	0.69	(1.43)

إجمالي الإيرادات

289.1

ارتفع إجمالي الإيرادات في العام 2023م بنسبة 10% مقارنة بالعام 2022م ليصل إلى 289 مليون ريال سعودي.

صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل

108.5

ارتفع صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل بنسبة 14% ليصل إلى 108.5 مليون ريال سعودي.

الأصول تحت الإدارة

7.936

بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 7.936 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، منخفضاً بنسبة 2% عن نهاية العام 2022م.

محفظة
الاستثمارات 2023م

محفظة الاستثمارات 2023م

الاستثمارات القائمة

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخارج المستهدفة	حجم المنتج*
الاستثمار العقاري					
1 صندوق الخبير للفرص الاستثمارية العقاري 1		7 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	2024م	526.30
2 صندوق الخبير للتطوير العقاري السكني 2		31 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	2024م	54.78
3 صندوق الخبير للضيافة 1		22 ديسمبر 2016م	المملكة العربية السعودية	2024م	94.04
4 شركة الخبير للفرص الاستثمارية الخليجية المحدودة		27 ديسمبر 2017م	المملكة العربية السعودية	2024م	427.07
5 صندوق الخبير للفرص الاستثمارية العقاري 2		28 ديسمبر 2017م	المملكة العربية السعودية	2024م	0.60
6 صندوق الخبير ريت		16 ديسمبر 2018م	المملكة العربية السعودية	NA	2,007.80

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخارج المستهدفة	حجم المنتج*
الأسهم الخاصة					
1 صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 1		31 ديسمبر 2015م	المملكة العربية السعودية	2024م	176.11
2 صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 2		30 ديسمبر 2018م	دول مجلس التعاون الخليجي	2024م	204.61
3 صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 3		31 ديسمبر 2018م	دول مجلس التعاون الخليجي	2024م	195.54
4 صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 4		31 ديسمبر 2019م	دول مجلس التعاون الخليجي	2024م	180.75
5 صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 5		15 أكتوبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2025م	211.98
6 صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 6		28 ديسمبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2025م	283.19
7 صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 7		27 ديسمبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2025م	162.77
8 صندوق الخبير للملكية الخاصة الصناعي 4		14 نوفمبر 2021م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	612.85
9 صندوق الخبير للملكية الخاصة السعودي 1		29 ديسمبر 2021م	المملكة العربية السعودية	2026م	561.75
10 صندوق الخبير للملكية الخاصة السعودي 2		1 ديسمبر 2021م	المملكة العربية السعودية	2026م	23.87
11 صندوق الخبير للملكية الخاصة لتأجير السيارات		21 ديسمبر 2022م	المملكة العربية السعودية	2027م	422.56

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخارج المستهدفة	حجم المنتج*
الأسواق المالية					
1 صندوق الخبير الوقفي 1		14 يناير 2020م	المملكة العربية السعودية	NA	10.75
2 صندوق الخبير للدخل المتنوّع المتداول		7 يناير 2021م	عالمي	NA	502.26
3 صندوق الخبير الخاص للدخل متعدّد الأصول 1		5 ديسمبر 2021م	عالمي	2026م	385.36
4 صندوق الخبير للنموّ والدخل المتداول		27 أبريل 2022م	عالمي	NA	797.94
5 صندوق الخبير للمرابحة بالريال السعودي		1 يونيو 2023م	المملكة العربية السعودية	NA	37.29

الاستثمارات التي تم التخارج منها

اسم المنتج**	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	تاريخ التخارج	اجمالي التوزيعات (مليون ريال سعودي)	العائد على الاستثمار
الاستثمار العقاري						
1 صندوق الخبير لتطوير الأراضي 1		1 يوليو 2010م	المملكة العربية السعودية	10 مارس 2014م	306.5	%85.10
2 صندوق الخبير العقاري 1		1 نوفمبر 2010م	المملكة العربية السعودية	19 أكتوبر 2015م	121.2	%40.54
3 صندوق الخبير العقاري 2		1 نوفمبر 2010م	المملكة العربية السعودية	30 مايو 2016م	165.6	%65.65
4 صندوق الخبير العقاري السكني لوسط لندن 1		19 نوفمبر 2012م	المملكة المتحدة	19 نوفمبر 2018م	101.8	***
5 صندوق الخبير للدخل العقاري السعودي 1		8 ديسمبر 2016م	المملكة العربية السعودية	20 مارس 2019م	40,40	%2.27-
6 صندوق الخبير لتطوير الأراضي 2		7 ديسمبر 2011م	المملكة العربية السعودية	31 يوليو 2019م	164,80	%44.66
7 صندوق الخبير للتطوير العقاري السكني 1		29 ديسمبر 2012م	المملكة العربية السعودية	29 ديسمبر 2020م	71.40	***
8 صندوق الخبير للدخل العقاري الأمريكي		2 يوليو 2014م	الولايات المتحدة الأمريكيّة	***	***	***

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	تاريخ التخارج	اجمالي التوزيعات (مليون ريال سعودي)	العائد على الاستثمار
الأسهم الخاصة						
1 صندوق الخبير للملكية الخاصة الصناعي 2		29 ديسمبر 2013م	الإمارات العربية المتحدة	24 ديسمبر 2017م	201.1	%54.72
2 صندوق الخبير للملكية الخاصة الصناعي 1		31 ديسمبر 2012م	الإمارات العربية المتحدة	31 ديسمبر 2019م	140,51	%8.08
3 صندوق الخبير للشركات المتوسطة والصغيرة 1		28 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	31 ديسمبر 2019م	2,39	***
4 صندوق الخبير للملكية الخاصة الطبي 1		31 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	10 يناير 2022م	18.84	***
5 شركة الخبير للملكية الخاصة الصناعي المحدودة 3		26 ديسمبر 2017م	دول مجلس التعاون الخليجي	2 أبريل 2023م	--	***

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية
الأسواق المالية			
1 صندوق الخبير للأسهم الخليجية		3 يوليو 2011م	دول مجلس التعاون الخليجي
2 صندوق الخبير للسيولة (حصين)		12 فبراير 2012م	دول مجلس التعاون الخليجي
3 صندوق الخبير للأسهم السعودية		1 يوليو 2013م	المملكة العربية السعودية
4 صندوق الخبير للطروحات الأولية		3 ديسمبر 2015م	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

طرح خاص مقفل طرح عام مفتوح صناديق متداولة

* (مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م ما لم يرد نص يغير ذلك).

** هذه المنتجات الاستثمارية مقفلة تم إنشاؤها وعرضها على المستثمرين كطرح خاص وفقاً للوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة السوق المالية.

*** لازال الصندوق تحت التصفية

ملخص
تقرير مجلس الإدارة

ملخص
تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين

تحية طيبة، وبعد:

أصالة عن نفسي، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يُسعدني أن أعرض عليكم التقرير المالي السنوي للعام 2023م لشركة "الخبير المالية".

نبذة عن الاقتصاد

شهد الاقتصاد السعودي خلال العام 2023م العديد من الإيجابيات من ضمنها: محافظة المملكة العربية السعودية على ريادتها بين دول مجموعة العشرين؛ محققةً أعلى أداء لمؤشر أسعار مديري المشتريات، وموافقة مجموعة بريكس رسمياً على دعوة المملكة إلى الانضمام إلى مجموعة الدول النامية. وفوز المملكة بموافقة أغلبية أصوات الجمعية العامة للمكتب الدولي للمعارض على استضافة معرض أكسبو 2030م.

ومن ناحية أخرى واجه الاقتصاد السعودي في العام 2023م تحديات التخفيض الطوعي للإنتاج النفطي بمقتضى اتفاق (أوبك بلاس)، وما تبعه من تراجع في أسعار النفط الخام، والتي وصلت إلى 83 دولاراً للبرميل، مقارنةً بـ 101 دولار في العام 2022م؛ ممَّا أدى إلى تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالرغم من ذلك نجد أن الأنشطة غير النفطية ارتفعت بنسبة 3.9%، مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة.

وقد حقق مؤشر "تداول" لجميع الأسهم السعودية (تاسي) خلال العام 2023م مكاسب بلغت نسبتها 14.2%، ووصل المؤشر إلى أعلى مستويات إغلاقه في نهاية العام، بزيادة القيمة السوقية بنسبة 14%، مقارنة بالعام السابق، وأيضاً ارتفع العدد الإجمالي لعمليات التداول المنفذة بنسبة 7%. كما أن هناك أسهم 156 شركة قد أغلقت السنة على ارتفاع، وفي المقابل هناك أسهم 50 شركة أنهتها على تراجع.

الأداء المالي

حققت شركة "الخبير المالية" - ولله الحمد - أداءً غير مسبوق في العام 2023م، حيث نمت الإيرادات التشغيلية للشركة بنسبة 10%، مقارنة بالعام السابق 2022م، لتصل إلى 289.1 مليون ريال سعودي، كما حقق صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل ارتفاعاً بنسبة 14% مقارنة بالعام السابق 2022م، ليصل إلى 108.5 مليون ريال سعودي.

وأمَّا فيما يختص بالأصول تحت الإدارة فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.8%، مقارنة بالعام السابق 2022م، لتصل إلى 7.9 مليار ريال سعودي. وارتفعت قيمة استثمارات الشركة في العام 2023م بنسبة 3% مقارنة بالعام 2022م، لتصل إلى 1.6 مليار ريال سعودي. كما زادت حقوق المساهمين بنسبة 7% مقارنة بالعام 2022م، لتصل إلى 1.1 مليار ريال سعودي. هذا وقد ارتفعت ربحية السهم بنسبة 12% مقارنة بالعام 2022م، لتصل إلى 1.15 ريال سعودي عن كل سهم بنهاية العام 2023م.

نتائج الأعمال

لقد حصدت الشركة ثمار نهج استراتيجيتها للأعوام الثلاثة (2022 - 2024م)، وذلك بتحقيق العديد من الإنجازات من أعمال الشركة.

ومن الإنجازات على جانب إدارة أسهم الملكية الخاصة، فقد تم إدراج شركة المجتمع الرائدة الطبية، الأصل المملوك من قِبَل صندوق "الخبير لأسهم الملكية الخاصة السعودي 2"، في السوق السعودية الموازية "نمو".

وبالإضافة إلى ذلك تم التقديم إلى هيئة السوق المالية، و(تداول) السعودية بطلبٍ لطرح أسهم شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب، الأصل المملوك لكلٍ من صناديق "الخبير للملكية الخاصة التعليمي" من (1 إلى 7)، في السوق المالية السعودية الرئيسية.

وكذلك ساهم صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1" في زيادة رأس مال شركة (شركة إنوفا) السعودية للرعاية الصحية، حيث تم استخدام المتحصلات المالية في الاستحواذ على المزيد من الصيدليات؛ لزيادة حجم أعمال شركة (إنوفا)؛ وتعظيم قيمتها عند التخارج النهائي.

وأيضاً من النجاحات المميزة هذا العام أن إدارة الأسواق المالية تمكنت من إطلاق صندوق "الخبير للمرابحة بالريال السعودي"، ومحفظتي "الخبير للدخل" و"التمويل التجاري" للاستثمار بالوكالة.

واستمرت إدارة الاستثمارات العقارية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية القائمة على تقديم منتجات استثمارية عقارية مميزة، وإدارتها باحترافية.

كما تم استكمال التخارج من صندوق "الخبير للفرص العقارية 2"، ومواصلة التخارج الجزئي من صندوق "الخبير للتطوير السكني 2".

وعلى صعيد إدارة تمويل الشركات فقد قامت بإعادة هيكلة وترتيب تسهيلات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية لشركة "الخبير المالية" وبعض صناديقها، تقدّر قيمتها بـ 821 مليون ريال سعودي.

أما النجاحات على صعيد إدارة الوساطة: فقد زاد عدد العملاء بنسبة 451%، مقارنة بالعام 2022م، إضافة إلى إطلاق خدمة التداول بالهامش (اليومي والطويل الأجل)، عبر موقع "الخبير تداول"، كما تمت إضافة خدمة التداول في الأسواق العالمية، وخدمة التحويل الفوري، من خلال منصة وتطبيق "الخبير جلوبال". وأيضاً تم إطلاق برنامج "برو11" للتداول، مع خدمة "تابع".

النظرة المستقبلية

تسعى شركة "الخبير المالية" إلى تعزيز مكانتها على جميع الأصعدة. حيث وضعت الشركة تحقيق الريادة في إدارة الاستثمار المتوسط وطويل المدى ضمن أولوياتها القصوى. لذلك فهي تسعى دائماً إلى تقديم منتجات استثمارية مبتكرة.

وفي هذا الإطار تعتبر الشركة أن العنصر البشري ركناً أساسياً في عملية النجاح، لذلك فهي تتطور باستمرار من خلال تهيئة بيئة عمل متميزة، تجعل من "الخبير المالية" جاذبة للعمل لديها؛ ممَّا يعزز سعيها المستمر لاستقطاب الخبرات المهنية المتمكنة، والكوادر المؤهلة.

واستشرافاً للمستقبل؛ ستواصل إدارة أسهم الملكية الخاصة العمل للاستحواذ على الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات الجاذبة، ومن ثم إدراجها في السوق السعودية الرئيسية أو الموازية.

وبدورها ستستمر إدارة الأسواق المالية في تطوير منتجاتها الاستثمارية الجديدة والمبتكرة، والتوسع في إطلاق الصناديق المغلقة المتداولة. بينما ستستمر إدارة الاستثمارات العقارية في دعم استراتيجيتها؛ وذلك بتنمية محفظتها في العقارات المدرّة للدخل، والمحافظة على استقرار أدائها.

ولمنصة "الخبير للوساطة" دور كبير للمساهمة في استقرار النمو المنشود للشركة؛ وذلك بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية طويلة المدى.

وفي الختام نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لمساهمينا؛ على دعمهم المتواصل، وثقتهم الدائمة. والشكر والتقدير موصول لأعضاء مجلس الإدارة، ولمنسوبي الشركة كافة؛ على تعاونهم ومجهوداتهم لتحقيق أهداف الشركة هذا العام.

عمار أحمد صالح شطا
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي

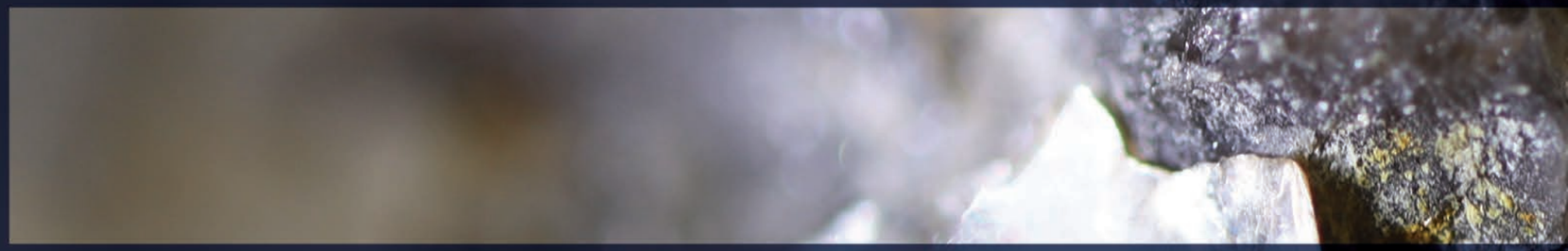

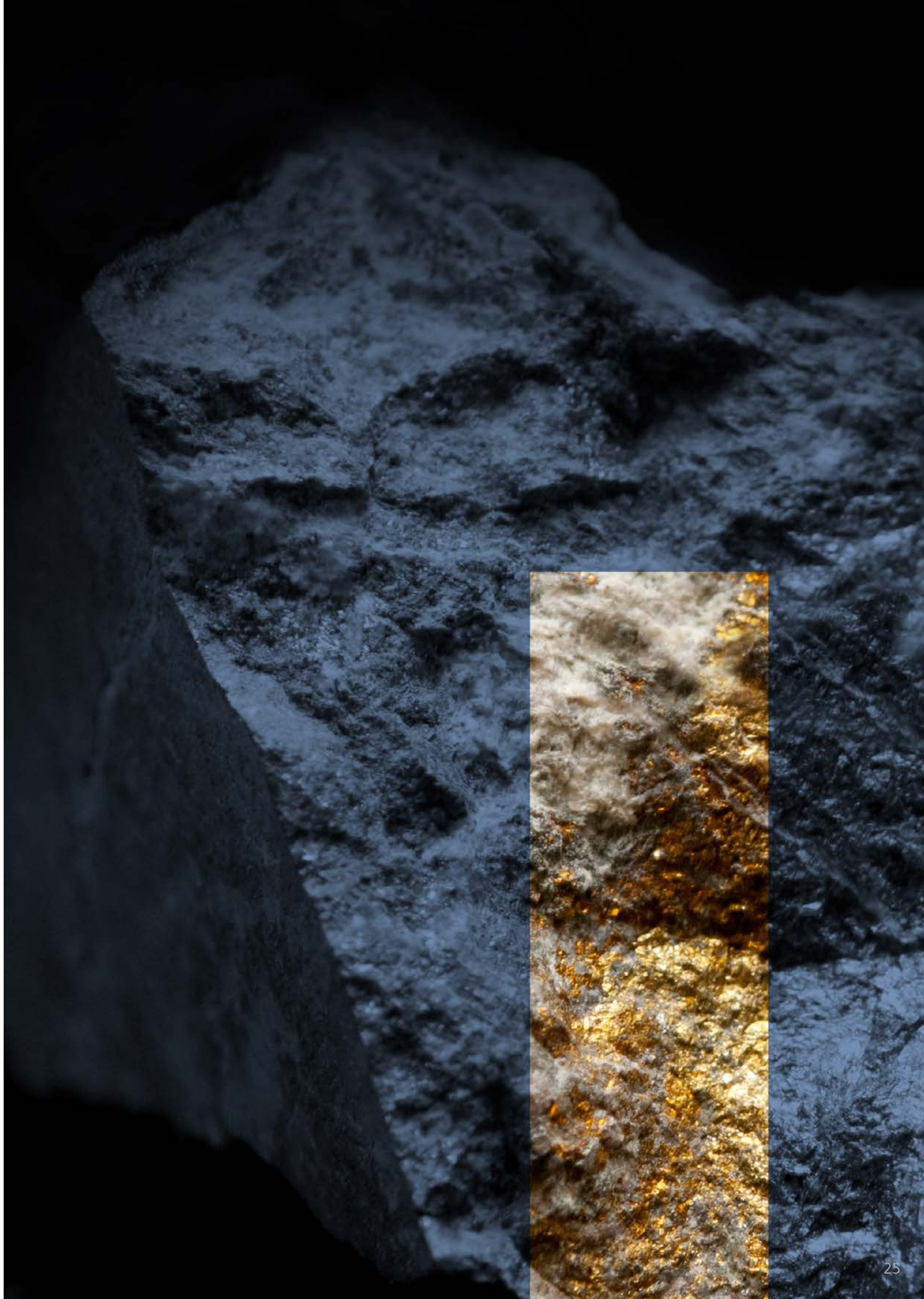

تقرير
الرئيس التنفيذي

بالرغم مما واجهه الاقتصاد السعودي في العام 2023م من تحديات التخفيض الطوعي للإنتاج النفطي؛ بمقتضى اتفاق (أوبك بلاس)، وتراجع أسعار النفط الخام إلى 83 دولاراً للبرميل، إلا أن مؤشر (تاسي) استطاع تحقيق مكاسب جيدة في العام 2023م، إذ أنهى السنة بمستويات مرتفعة، محققاً زيادة في القيمة السوقية للأسهم بلغت نسبتها 14%، مقارنة بالعام السابق 2022م.

هذا وقد تجاوز عدد المشتركين مجتمعين في صناديق الاستثمار العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية وللمرة الأولى المليون مشترك خلال العام 2023م، بزيادة نسبتها 66%، مقارنةً بالسنة السابقة. وذلك بسبب القوانين الجديدة التي استحدثتها هيئة السوق المالية، والتي سمحت لعملاء التجزئة بالاستثمار في الصناديق الخاصة، بحدٍ أدنى 1,000 ريال سعودي، وبحدٍ أقصى 200 ألف ريال سعودي.

النتائج المالية

تمكنت شركة "الخبير المالية" من تحقيق نجاحات ملموسة، انعكست إيجاباً على النتائج المالية، حيث أنه - وبحمد الله وتوفيقه - تمكنت الشركة خلال العام 2023م من تحقيق زيادة في الإيرادات التشغيلية بنسبة 10% لتصل إلى 289.1 مليون ريال سعودي، مقارنة بما مجموعه 262.1 مليون ريال سعودي في العام 2022م، وقد زادت المصروفات التشغيلية بنسبة 4%، لتبلغ 132.5 مليون ريال سعودي، مقارنة بـ 127.6 مليون ريال سعودي في العام السابق، كما زادت مصروفات المرابحة والتمويل بنسبة 13% لتبلغ 45.4 مليون ريال سعودي، مقارنة بـ 40.1 مليون ريال سعودي في العام السابق.

وارتفعت قيمة استثمارات الشركة في العام 2023م بنسبة 3%، لتصل إلى 1.6 مليار ريال سعودي، مقارنة بـ 1.5 مليار ريال سعودي في العام 2022م. وفي ما يختص بالأصول تحت الإدارة، فقد طرأ عليها انخفاض طفيف بنسبة 1.8%، لتصل إلى 7.9 مليار ريال سعودي، مقارنة بما مجموعه 8.1 مليار ريال سعودي في نهاية العام السابق 2022م. ويعود السبب في ذلك إلى تخفيض رأس مال صندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول" عن طريق شراء الصندوق لوحداته بنسبة 28%.

وقد حقق صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل ارتفاعاً نوعياً بنسبة 14%، ليصل إلى 108.5 مليون ريال سعودي، مقارنة بما مجموعه 95.4 مليون ريال سعودي في العام السابق 2022م. كما ارتفعت أيضاً حقوق المساهمين بنسبة 7% لتصل إلى 1.1 مليار ريال سعودي، مقارنة بمليار ريال سعودي في العام السابق، وقد ارتفعت ربحية السهم الواحد بنسبة 12%، لتصبح 1.15 ريال سعودي، مقارنة بـ 1.02 ريال سعوي في العام 2022م.

نتائج الأعمال

وعلى صعيد الأعمال، وبفضل الله لقد تحققت الكثير من الإنجازات لشركة "الخبير المالية" في العام 2023م؛ نتيجة لما وضعته الشركة من خطط تحول استراتيجية ساعدت على ترسيخ مكانتها في السوق، وتنوع قاعدة منتجاتها الاستثمارية، وذلك عن طريق تشجيع الابتكار، وتطوير المنتجات، وتوفير الحلول الاستثمارية، وقد شمل ذلك أعمال وأنشطة الشركة كافة.

ومن الإنجازات المميزة التي حققتها إدارة أسهم الملكية الخاصة، أنها نجحت في إدراج شركة المجتمع الرائدة الطبية، الأصل المملوك من قِبَل صندوق "الخبير لأسهم الملكية الخاصة السعودي 2"، إدراجاً مباشراً في السوق السعودية الموازية "نمو"، وبقيمة إجمالية بلغت 380 مليون ريال سعودي.

كما يبرز صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1" بمساهمته في زيادة رأس مال شركة إنوفا السعودية للرعاية الصحية "شركة إنوفا"، حيث تم استخدام متحصلات زيادة رأس المال في الاستحواذ على عدد من الصيدليات ضمن الخطة الإستراتيجية للشركة؛ للتوسع في حجم أعمالها، وبالتالي تعظيم العوائد الكلية للسادة المستثمرين.

وسعياً من الإدارة للمضي قدماً في تحقيق الإنجازات؛ فقد تم التقديم إلى هيئة السوق المالية، و(تداول) السعودية بطلبٍ لطرح أسهم شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب، الأصل المملوك لكلٍ من صناديق "الخبير للملكية الخاصة التعليمي" من (1 إلى 7)، في السوق المالية السعودية الرئيسية (تداول).

ومن جانبها واصلت إدارة الأسواق المالية تميزها في تحقيق الإنجازات، حيث نجح الفريق في إطلاق صندوق "الخبير للمرابحة بالريال السعودي"، وبرنامجين للمحافظ الاستثمارية بالوكالة. هما محفظتا "الخبير للدخل" و"التمويل التجاري".

أمَّا إدارة الاستثمارات العقارية فما زالت مستمرة في استراتيجيتها ونهجها القائم على تقديم منتجات استثمارية عقارية مميزة ومُدرَّة للدخل، وإدارتها باحترافية عالية؛ وذلك وفاءً من الشركة لالتزامها بتوزيع عوائد دورية للمستثمرين، حيث تم توزيع 14.8 مليون ريال سعودي لمالكي وحدات صندوق "الخبير ريت" خلال العام 2023م. هذا وقد تم استكمال التخارج من صندوق "الخبير للفرص العقارية 2" عن طريق بيع قطع الأراضي المملوكة للصندوق، واستمر في مواصلة التخارج الجزئي من صندوق "الخبير للتطوير السكني 2" عن طريق بيع الفلل السكنية. وبلغت قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة الاستثمارات العقارية، في العام 2023م أكثر من 3.2 مليار ريال سعودي، موزعة على سبعة صناديق استثمار عقارية.

وفيما يختص بإدارة الوساطة، فقد حدثت زيادة كبيرة في عدد العملاء، بلغت نسبتها 451% مقارنة بالعام 2022م، كما زادت قيمة التداولات بنسبة 225.90%، ما يعادل 3.38 مليار ريال سعودي.

وفي إطار سعي إدارة الوساطة لتلبية احتياجات العملاء، ومواكبة متطلبات السوق؛ وعبر موقع "الخبير تداول"، تم إطلاق خدمة التداول بالهامش (اليومي والطويل الأجل)، كما تمت إضافة خدمتي (التداول في الأسواق العالمية، والتحويل الفوري)، من خلال منصة وتطبيق "الخبير جلوبال"؛ وذلك من أجل تمكين عملاء الشركة من الاستثمار بكفاءة وسهولة في جميع الأسواق العالمية. ولمساعدة المتداولين والمستثمرين في اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية؛ قامت الشركة بإطلاق برنامج "برو11" للتداول، مع خدمة "تابع".

ومن منطلق استراتيجية الشركة الرامية إلى توفير منصة وساطة متطورة ومزوّدة بأحدث التقنيات لتقديم أفضل خدمات التداول للمستثمرين؛ وقّعت الشركة اتفاقية مع "وامض"، إحدى شركات مجموعة (تداول) السعودية، وهي شركة رائدة في المنتجات والخدمات التقنية القائمة على الابتكار بأحدث التقنيات.
وفي سبيل تنويع وإعادة هيكلة التمويل بالشركة؛ قامت إدارة تمويل الشركات بإعادة هيكلة وترتيب تسهيلات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية لشركة "الخبير المالية" وبعض صناديقها، تقدّر قيمتها بـ 821 مليون ريال سعودي. وتأكيداً لنجاحات شركة "الخبير المالية" المتوالية، وتعزيزاً لثقة عملائها فيها؛ فقد نمت قاعدة العملاء من فئتي (الأفراد والشركات) بنسبة 25%. كما بلغت نسبة الأعمال المتكررة 23% بنهاية العام 2023م، مما يدل على رضاء العملاء عن الشركة وثقتهم فيها.

هذا وما زالت الشركة مستمرة في تطوير البنية التحتية التقنية حتى تكون آمنة وموثوقة، حيث إن أمن المعلومات يمثل أولوية وغاية بالنسبة للشركة. وتماشياً مع المبادئ التوجيهية التنظيمية من (هيئة السوق المالية)، و(تداول)، و(NCA)؛ لضمان مواكبة الالتزام بمتطلبات الأمن السيبراني؛ قمنا بإنشاء قسم مخصص للأمن السيبراني، منفصل عن قسم تقنية المعلومات، كما قمنا بإنشاء لجنة إدارية مستقلة للأمن السيبراني.

وفي جانب التحسين المستمر لرقمنة وأتمتة العمليات، قمنا باستبدال تطبيق (Oracle EBS) بتطبيق (Oracle Fusion)، والذي يوفر واجهة مستخدم حديثة، ووظائف متقدمة للإدارة المالية، وميزانية التخطيط، وإدارة سلسلة التوريد، والموارد البشرية، وتقرير لوحة معلومات التحليل، والخدمة الذاتية.
ولأن المُواطَنَة إحدى قيم شركة "الخبير المالية"؛ فقد سعت لشغل أكبر قدر من الوظائف لديها بالكوادر السعودية، حيث بلغت نسبة السعودة في الشركة" في العام 2023م ما نسبته 83%.

وتقديراً لتميز الشركة ونجاحاتها؛ فقد نالت المركز الأول في جائزة أفضل بيئة عمل على مستوى الشركات المالية، والمركز الثالث في جائزة أفضل بيئة عمل على مستوى المملكة العربية السعودية.

النظرة المستقبلية

ننظر إلى المستقبل بعين التفاؤل، ونستشرفه بحسن توقعاتنا، وذلك من منطلق ما تملكه الشركة من سمعة طيبة في الأسواق - ولله الحمد - وخبرات واسعة، وكوادر بشرية مؤهلة ومحترفة.

ومن أجل ذلك ستمضي الشركة متوسعةً في إطلاق خدمات الوساطة؛ لتعزيز قاعدة عملائها، وتحقيق أكبر قدرٍ من التآزر في قطاعات أعمالها. لا سيما وأن العملاء أصبحوا أكثر اهتماماً من ذي قبل بالوصول إلى الأسواق المالية (المحلية، والإقليمية، والعالمية)، وأيضاً ستستمر الشركة في طرح المنتجات المميزة، والحلول الاستثمارية والتمويلية المبتكرة، تلبية لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.

ويحدونا الأمل والتفاؤل بأن هذا المسعى سيعزز تحقيق الدور المنوط بخدمات الوساطة للمساهمة في النمو المستدام لـ "الخبير المالية"، في إطار خطة الشركة الاستراتيجية طويلة المدى.

كما أن الشركة ستستمر في المحافظة على استراتيجيتها الاستثمارية التوسعية، لذلك فإن إدارة الاستثمارات العقارية ستسعى إلى شراء مجموعة متنوعة من الأصول العقارية، وتطوير برامج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة "ريت". إلى جانب اغتنام الفرص الواعدة في أسهم الملكية الخاصة، والعمل على تطويرها، ومن ثم إدراجها في السوق المالية السعودية الرئيسية (تداول)، أو السوق الموازية (نمو).

وستواصل إدارة الأسواق المالية السعي إلى تطوير منتجات استثمارية جديدة ومبتكرة؛ لتوسيع طرح وإدراج الصناديق؛ وذلك لتحقيق نمو رأس المال طويل الأجل للمستثمرين، وتوفير عوائد متنوعة من الدخل الثابت.

وفي إطار سعي الشركة لتعزيز مكانتها في تقديم أفضل الخدمات، عبر منظومة تقنية متكاملة، آمنة، وسهلة الاستخدام. سيكون لزاماً عليها الاستمرار في تطوير بنيتها التحتية في جانب تقنية المعلومات والأمن السيبراني، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس مالها البشري، واستمرارها في توفير أفضل بيئة عمل؛ لاستقطاب أفضل الكوادر المهنية؛ للمساهمة في تحقيق أهداف الشركة.

وفي الختام نؤكد أننا ملتزمون بتحقيق الأهداف الموضوعة، مع المحافظة على أعلى معايير حوكمة الشركات، والمسؤولية المجتمعية.

أحمد سعود حمزة غوث
الرئيس التنفيذي

نظرة على السوق

نظرة على السوق

شهد الاقتصاد السعودي في العام 2023م تباطؤاً في نموه، نتيجة لتخفيض الإنتاج النفطي، بموجب قرار (أوبك بلاس) الذي قضى بذلك؛ ممَّا أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد كان من تداعيات ذلك تراجع ملحوظ في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17.3%- في الربع الثالث من العام 2023م، مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة. وقد واصلت الأنشطة غير النفطية نموها في الربع الثالث من العام 2023م، والذي وصل إلى 3.9%، مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م.

هذا وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث من العام 2023م بنسبة 4.5%- مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م بعد نموه بنسبة 1.2% في الربع الثاني من العام 2023م، مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة. أمَّا على الصعيد المالي، فقد سجلت المملكة عجزاً في الربع الثالث من العام 2023م، بلغ 35.8 مليار ريال سعودي، بينما تراجعت الإيرادات عموماً بنسبة 14%، وارتفع الإنفاق بنسبة 2%، مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة. وفي مقابل تراجع الإيرادات النفطية (36% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة)، شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 53%، لتبرز بذلك الأهمية المزايدة لجهود التنويع الاقتصادي. ويلقي هذا الأداء المتفاوت في الربع الثالث من العام 2023م الضوء على التحديات المستمرة والفرص المتاحة في الاقتصاد السعودي. والجدير بالذكر أن التعديلات على حجم الإنتاج النفطي تؤدي إلى نشوء عقبات في المدى القريب، بينما تسهم قوة القطاع النفطي وجهود التنويع المالي المتواصلة في فتح آفاق مستقبل أكثر إشراقاً للمملكة العربية السعودية.

من جهة أخرى، بلغ إنتاج النفط الخام السعودي 9.7 مليون برميل في اليوم في المتوسط حتى نوفمبر 2023م، بتراجع بنسبة 8%، مقارنةً بنفس الفترة من السنة الماضية. وكانت تأثيرات إجراءات خفض الإنتاج التي اتخذتها دول أوبك بلاس بهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية قد ظهرت بوضوح في الربع الثالث، حيث شهد الإنتاج انخفاضاً حاداً بنسبة 18% مقارنةً بالسنة السابقة. ومن المتوقع أن تحافظ الأنشطة غير النفطية على وتيرة نموها في العام 2024م، بينما تحقق الأنشطة النفطية انتعاشاً تدريجياً. ونتيجةً لذلك، من المتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 0.8% للعام 2023م، وأن يتسارع نموه إلى 4.1% في العام 2024م، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وبالتزامن مع تشديد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لسياسته النقدية، رفع البنك المركزي السعودي سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) من 4.50% إلى 5.50%، بينما رفع سعر فائدة اتفاقيات الشراء (الريبو) من 5.0% إلى 6.0% بشكل تدريجي على مدى أربع مرات، بمعدل 25 نقطة أساس في كل مرة. ونتيجةً لذلك، بلغ المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض بين البنوك السعودية (سايبور) لثلاثة أشهر حوالي 6.3% لشهر نوفمبر، و 6.1% للربع الثالث من العام 2023م.

إلى جانب ذلك، حافظت المملكة العربية السعودية على ريادتها بين دول مجموعة العشرين؛ محققةً أعلى أداء لمؤشر أسعار مديري المشتريات في يونيو 2023م على الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية والضبابية التي أحاطت بسلاسل الإمداد والتموين في جميع أنحاء العالم. واللافت للنظر أن الأداء الإيجابي للقطاع الخاص غير النفطي قد أسهم في نمو مؤشر أسعار مديري المشتريات، مستفيداً من الطلب المحلي القوي ومستويات الإنتاج المرتفعة، بينما كان الأداء الشهري لمعظم دول مجموعة العشرين أقل من المستوى الوسطي البالغ 50 نقطة؛ بسبب تراجع حجم الطلب العالمي وسياسة التشديد النقدي التي دفعت اقتصادات معظم الدول نحو الانكماش.

كما اشتملت بعض أبرز التطورات على موافقة مجموعة بريكس رسمياً على دعوة المملكة العربية السعودية إلى الانضمام إلى مجموعة الدولة النامية. كذلك بدأ العمل بنظام الشركات الجديد ولائحته التنفيذية في يناير 2023م، والذي سمح بتقسيم القيمة الاسمية للأسهم. وفي نوفمبر، فازت المملكة بموافقة أغلبية أصوات الجمعية العامة للمكتب الدولي للمعارض على استضافة معرض أكسبو 2030م، بالإضافة إلى فوزها باستضافة كأس العالم الفيفا 2023م، ما يبرز مدى قدرة المملكة على إقامة الفعاليات العالمية.

تقديرات بتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي في العام 2023م، ولكن من المتوقع أن يتيح الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي القدرة على احتواء الانكماش الاقتصادي

وفقاً للبيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، انكمش الاقتصاد السعودي بنسبة 4.5%- في الربع الثالث من العام 2023م، مقارنةً بالربع الثاني من العام 2022م، بعد نموه في الربع الثاني من العام 2023م بنسبة 1.2% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، بينما واصلت الأنشطة غير النفطية تحقيق نمو ثابت بنسبة 3.9% في الربع الثالث من العام 2023م، مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م. وقد نمت الإيرادات غير النفطية بنسبة 53% مقارنةً بنفس الفترة بالسنة السابقة، لتصل إلى 111.5 مليار ريال سعودي، بينما تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 36% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة لتصل إلى 147 مليار ريال سعودي.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي في العام 2023م بفعل خفض الإنتاج النفطي وتراجع أسعار النفط (التي بلغت 83 دولاراً أمريكياً للبرميل في المتوسط في العام 2023م، مقارنةً بمتوسط سعر 101 دولار أمريكي للبرميل في العام 2022م)، وأضاف القطاع النفطي 505.4 مليار ريال سعودي إلى إيرادات الدولة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023م، أسهمت بحوالي 60.2% من إجمالي الإيرادات.

في المقابل، صمدت القطاعات غير النفطية محققةً أداءً ممتازاً في أرباع السنة الثلاثة الأولى من العام 2023م، حيث أضاف القطاع غير النفطي حوالي 349 مليار ريال سعودي إلى الإيرادات، أي حوالي 40.8% من إجمالي الإيرادات.

تباطؤ نمو الاقتصاد السعودي متأثراً بخفض الإنتاج النفطي وتراجع الأسعار؛ القطاع غير النفطي يحافظ على قوته

وفقاً لأحدث البيانات الصادرة من وزارة المالية، أعلنت المملكة العربية السعودية عن عجز في ميزانيتها بلغ 44 مليار ريال سعودي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023م، منها عجز في الربع الثالث بقيمة 35.8 مليار ريال سعودي نتج عن الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية. وقد تأثرت الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي سلباً بفعل انخفاض أسعار النفط الخام، والخفض الطوعي للإنتاج النفطي لمدة أطول من المتوقع في العام 2023م، حيث سجلت الإيرادات في الربع الثالث تراجعاً بنسبة 14% مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م، لتصل إلى 258.5 مليار ريال سعودي، بينما شهد الإنفاق ارتفاعاً بسيطاً بنسبة 2% مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م، ليسجل 294 مليار ريال سعودي.

الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء السعودي قد أقر ميزانية العام المالي 2024م في ديسمبر 2023م. ووفقاً لما صرحت به وزارة المالية، من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية 82 مليار ريال سعودي في العام 2023م، بينما تشير التقديرات إلى عجز قدره 79 مليار ريال سعودي في العام 2024م، وهذا يعني عجزاً بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، وبنسبة 1.9% في العام 2024م، ويعاكس تماماً النتائج التي شهدتها المملكة في العام 2022م، حيث حققت فائضاً لأول مرة منذ ما يقرب من عشر سنوات في ظل الصراعات الجيوسياسية التي أحدثت طفرة في أسعار النفط.

هذا وتشير التقديرات الأولية المبكرة إلى زيادة بنسبة 0.8% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حتى نهاية العام المالي 2023م، ناتج بشكل رئيسي عن النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية والمتوقع أن يرتفع بنسبة 5.9% في العام 2023م بفعل النمو المستمر في جميع القطاعات خلال السنة الجارية. كما تشير التقديرات الأولية إلى نمو بنسبة 4.4% في الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2024م، لأسباب أهمها نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي تحقق بفعل عدد من الإصلاحات الاقتصادية، والجهود المبذولة لتسريع التنويع الاقتصادي للمملكة، وإيجاد فرص العمل والمبادرات الهادفة إلى تحويل القطاع الخاص إلى محفّز رئيسي للاقتصاد الوطني.

وأظهرت التوقعات للعام 2024م أن الإيرادات الإجمالية للمملكة تقدر بما مجموعه 1.17 ترليون ريال سعودي، بينما من المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق إلى 1.25 ترليون ريال سعودي. وحسبما أقره المركز الوطني لإدارة الدين، من المتوقع أن تبلغ احتياجات المملكة التمويلية بموجب خطة الاقتراض حوالي 86 مليار ريال سعودي في العام 2024م. كذلك فإن الخطة تهدف إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق؛ لتنفيذ أنشطة بديلة للتمويل الحكومي تشجع النمو الاقتصادي، منها على سبيل المثال تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية. ومن المتوقع أن يصل ميزان الدين العام للمملكة إلى 1.1 ترليون ريال سعودي، أو 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام 2024م، أي بزيادة بنسبة 1.1% مقارنةً بالسنة السابقة حيث بلغ 1.02 ترليون ريال سعودي، أو 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2023م.

وبعد المتوسط السنوي للنمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 8.7% في العام 2022م، مقارنةً بالسنة السابقة، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 0.8% للعام 2023م، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، لأسباب أهمها انكماش الاقتصاد النفطي الناتج عن خفض المملكة الطوعي لإنتاجها النفطي بمقتضى اتفاقات أوبك بلاس. وفي المقابل، نما القطاع غير النفطي في العام 2023م، ومن المتوقع أن يواصل نموه في العام 2024م بدعم من القطاعات الفرعية، ومنها على سبيل المثال: النقل والمواصلات، والتخزين، والاتصالات، مع استمرار تزايد ثقة القطاع الخاص بفعل برامج التحفيز وسياسات برامج تحقيق رؤية المملكة 2023م والاستثمارات في البنية التحتية.

واللافت أن الميزانية تتوقع أن يؤدي استمرار نمو القطاع غير النفطي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي العام، وبالتالي زيادة الإيرادات غير النفطية في العام 2024م. كما أن التزام الحكومة السعودية بمراقبة الإنفاق حتى مع استمرارها في الاستثمار في عدد من المبادرات الهادفة إلى توسعة الاقتصاد الوطني وتنويعه، سوف يساعد على احتواء الإنفاق الحكومي خلال العام المالي 2024م. كذلك فإن ميزانية العام 2024م تهدف إلى تحفيز نمو الاقتصاد غير النفطي من خلال زيادة الإنفاق والاستثمارات في البنية التحتية والصناعة المحلية والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك أن الميزانية للعام 2024م تؤكد أن المملكة سوف تعطي الأولوية لتمويل ودعم تنفيذ البرامج والمبادرات ومشاريع التحول الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد. ومن المتوقع أن تسهم المبادرات الحكومية، ومنها برامج الحماية الاجتماعية، ووضع سقف على أسعار الغاز، والإعانات إلى تعزيز الاستهلاك الخاص وتحفيز الدخل الحقيقي واحتواء التضخم، بينما تؤدي في نفس الوقت إلى تعزيز سوق العمل. كما أنه من المتوقع أن يؤدي انتعاش حركة الحج والعمرة بعد رفع القيود الناتجة عن تفشي جائحة (كوفيد19-) في مطلع العام 2023م، إلى تحفيز السياحة والاستهلاك، بينما من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الإنفاق المحلي من صندوق التنمية الوطني وصندوق الاستثمارات العامة إلى تحفيز إنفاق القطاعين العام والخاص. غير أن القطاع النفطي الضعيف لا يوفر الدعم المطلوب للاقتصاد غير النفطي. وبشكل عام، تعتبر هذه البرامج والمبادرات المحفّزات الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتوقع أن يصل إلى 4.4% في العام 2024م.

من جهة أخرى، يتوقع بيان الميزانية انخفاضاً بنسبة 5.9% في إجمالي الإيرادات للعام المالي 2023م، مقارنةً بالسنة السابقة ليصل إلى 1.193 مليار ريال سعودي، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع التراجع في أسعار النفط، مع أن هذا الرقم أعلى من تقديرات الإيرادات المستهدفة في بيان الميزانية للعام المالي 2023م والبالغة 1.130 مليار ريال سعودي. ولكن من المتوقع أن يبلغ الإنفاق الحكومي الحقيقي للعام المالي 2023م ما مجموعه 1.275 مليار ريال سعودي، مقارنةً بحجم الإنفاق المقرر أصلاً والبالغ 1.114 مليار ريال سعودي. كذلك فإن تقديرات الإنفاق على السلع والخدمات قد بلغت 272 مليار ريال سعودي في العام 2023م مقابل 218 مليار ريال سعودي، حسبما ورد في بيان الميزانية للعام 2023م، وهو أعلى انحراف (من حيث القيمة الاسمية) عن أرقام الميزانية المعلنة بناءً على النفقات التشغيلية. هذا بالإضافة إلى أن النفقات الرأس مالية قد شهدت أيضاً انحرافاً ملحوظاً عن أرقام الميزانية في ديسمبر 2022م، حيث بلغت 203 مليارات ريال سعودي، مقارنةً بمخصصات الميزانية البالغة 157 مليار ريال سعودي. ويعكس حجم الإنفاق الأعلى السياسات الحكومية الهادفة إلى الحد من تأثير التضخم العالمي المرتفع على الدخل المحلي الحقيقي، بينما أدى الإنفاق على التنمية الهادف إلى تنويع الاقتصاد وتحسين دور القطاع الخاص، إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات.

الإيرادات والإنفاق في الميزانية

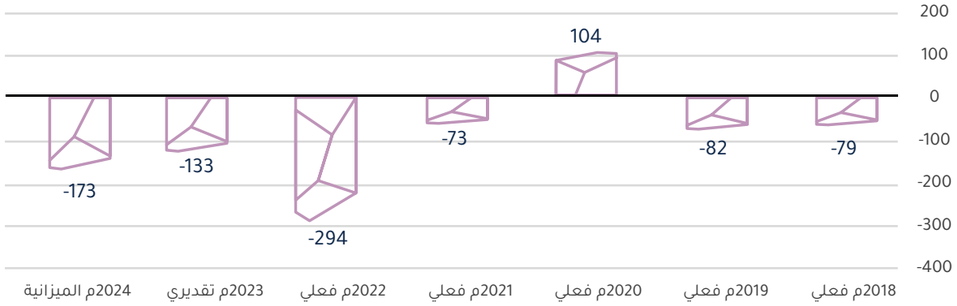

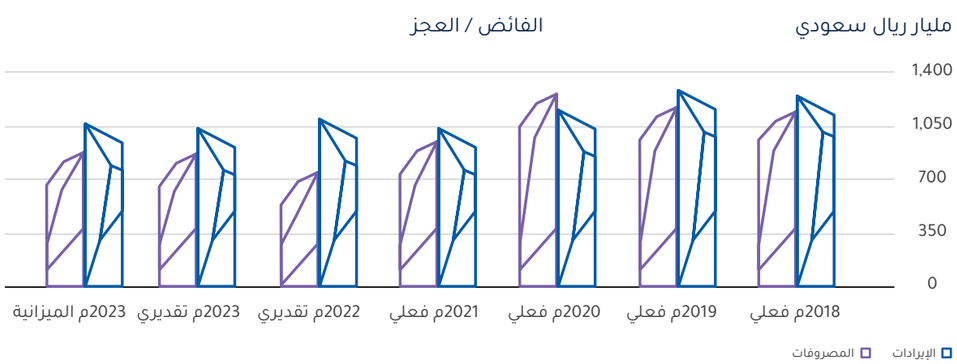

الفائض التقديري مقارنةً بالميزانية في العام 2023م

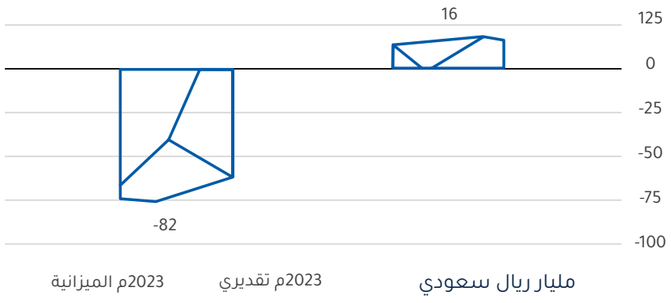

المصدر: وزارة المالية

النمو الضعيف للطلب العالمي على النفط والمخاطر الجيوسياسية تؤثر على اتجاه أسعار النفط في العام 2024م

شهدت الإيرادات النفطية للمملكة انخفاضاً حاداً في الربع الثاني من العام 2023م؛ بسبب تراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج. غير أن القطاع غير النفطي واصل نموه، ما أدى إلى نمو اقتصادي عام بسيط بنسبة 1.2% في الربع الثاني من العام 2023م. وفي الربع الثالث من العام 2023م، شهد القطاع النفطي السعودي انكماشاً كبيراً بلغ 17.3%، مقارنةً بالربع الثاني من العام 2022م، مسجّلاً بذلك أكبر تراجع له في أي ربع سنة منذ العام 2011م على أقرب تقدير. وقد نتج هذا الانكماش عن الخفض الطوعي للإنتاج النفطي لدعم الأسعار العالمية. وفي يوليو، خفضت المملكة بصفتها عضواً بارزاً في اتحاد أوبك بلاس، إنتاجها النفطي إلى تسعة ملايين برميل في اليوم في ظل مؤشرات على تراجع حجم الطلب بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. وفي توقعاتها المالية للعام 2023م، ترى المملكة أن الإيرادات بشكل عام سوف تنخفض بنسبة 5.9% لتصل إلى 1.193 مليار ريال سعودي. وهذا الانخفاض المتوقع ناتج بشكل رئيسي عن تراجع في الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى، والتي تشكل 70% من إجمالي الإيرادات والمتوقع أن ينخفض بنسبة 11% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة. وتشمل العوامل التي تسهم في هذا التراجع مستويات الإنتاج النفطي الأقل وأسعار النفط الأدنى في العام 2023م. وكانت أسعار النفط قد تعرضت لانخفاض بحوالي 20%، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت 102.5 دولار أمريكي للبرميل في العام 2022م، مقارنةً بسعر 82 دولار أمريكي للبرميل في العام 2023م. ومن اللافت أن الجهود التي ترأستها المملكة في منظمة أوبك لدعم الأسعار اشتملت على خفض في الإنتاج النفطي، ما أدى إلى انخفاض في متوسط حجم العرض من 10.6 مليون برميل في العام 2022م إلى 9.7 مليون برميل (كما في نوفمبر 2023م).

ووفقاً لتقرير أصدرته الوكالة الدولية للطاقة مؤخراً، من المتوقع أن يرتفع حجم الطلب النفطي العالمي بمعدل 2.3 مليون برميل في اليوم إلى 101.7 مليون برميل في اليوم في العام 2023م، غير أن هذا يستبعد تأثير استمرار الضعف في المناخ الاقتصادي الكلي. وقد جرى تعديل حجم الطلب النفطي العالمي للربع الرابع من العام 2023م بخفضه بحوالي 400 ألف برميل في اليوم، وكانت حصة أوروبا أكثر من نصف هذا الانخفاض. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة استمرار التباطؤ في العام 2024م، وانخفاض المكاسب العالمية إلى النصف لتصل إلى 1.1 مليون برميل في اليوم مع بقاء نمو الناتج المحلي الإجمالي دون مستوى الاتجاه العام في الاقتصادات الكبرى. هذا بالإضافة إلى أن تحسينات الكفاءة وتزايد أعداد أساطيل المركبات الكهربائية تؤثر هي أيضاً سلباً على حجم الطلب.

توقعت دراسة أجرتها رويترز، وشملت 34 اقتصادياً ومحللاً أن يصل سعر خام برنت في المتوسط إلى 82.56 دولار أمريكي للبرميل في العام 2024م، أي أقل من السعر المتوقع بالإجماع في الدراسة التي أجريت في نوفمبر من العام 2023م، والمقدر بـ 84.43 دولار أمريكي للبرميل. ويرى معظم المحللين أن الطلب على النفط سوف يبقى عند مستوى منخفض في العام 2024م؛ نتيجةً للمخاطر الجيوسياسية التي سوف تسهم في استمرار تقلبات أسعار النفط في الأشهر القادمة. ومن جهة أخرى، تتوقع الهيئة الدولية للطاقة أن يؤدي الخفض في حجم إنتاج أوبك بلاس إلى المحافظة على نمو الإنتاج النفطي العالمي عند مستوىً أقل من معدل نمو الاستهلاك العالمي في العام 2024م، ما يؤدي إلى السحب من المخزون وارتفاع الأسعار في بداية السنة.

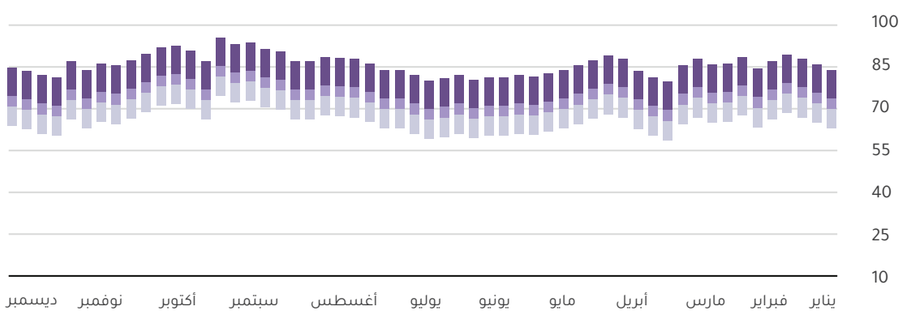

المصدر: بلومبرغ

استمرت مقاييس أداء البنوك السعودية قوية إلى حد كبير على الرغم من شح السيولة

لا تزال بيانات البنك المركزي السعودي بشأن المؤشرات المصرفية تعكس مدى قوة وسلامة القطاع المصرفي، حيث ارتفع إجمالي حجم أصول البنوك بنسبة 9.4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023م، مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، ليصل إلى 3.9 ترليون ريال سعودي، وهو ما يفوق أحد أهداف برنامج تطوير القطاع المالي، لزيادة الأصول لدى المصارف إلى 3.5 ترليون ريال سعودي للعام المالي 2025م. وتعود أسباب هذا النمو إلى الارتفاع الحاد في الإقراض مع بلوغ حجم محفظة القروض أكثر من 65% من إجمالي الأصول. كذلك نمت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بحوالي 9.3% في شهر سبتمبر 2023م، مقارنةً بما كان عليه في نفس الشهر من السنة السابقة، بينما تراجعت القروض الاستهلاكية بنسبة 0.8% كما في نهاية الربع الثالث مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة. وقد أسهم النمو المتواصل في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بدور محوري في التخفيف من التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على نمو القروض الاستهلاكية.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إلى مستويات منخفضة بلغت 1.69%، أي إلى ما دون المستويات التي كانت عليها قبل تفشي جائحة (كوفيد19-)، بينما استمرت نسبة كفاية رأس المال عند مستوى 20.1% كما في نهاية الربع الثاني من العام المالي 2023م، وهو ما يدل على مدى جودة مستويات السلامة في القطاع المصرفي، حيث توصي لجنة بازل للرقابة المصرفية بالالتزام بنسبة كفاية رأس مال لا تقل عن 10.5%.

وكما في نهاية الربع الثالث من العام المالي 2023م، قفزت القروض العقارية المقدمة من المصارف التجارية إلى أفراد وشركات بنسبة 12.3% مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م لتصل إلى حوالي 747.2 مليار ريال سعودي، أو ما يعادل 29.4% من إجمالي الائتمان المقدم من البنوك. وتعود الأسباب الرئيسية لهذا النمو إلى البرامج الحكومية الهادفة إلى رفع نسبة ملكية المواطنين للمنازل. من جهة أخرى، ارتفع حجم القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر بنسبة 18.8% خلال نفس الفترة مقارنةً بالسنة السابقة على الرغم من ارتفاع مصاريف التمويل. كذلك ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي حتى نهاية سبتمبر بحوالي 9.9% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، في دلالة على النمو المستمر للنشاط الاقتصادي، كما ارتفع أيضاً حجم المطالبات المصرفية المتوجبة على القطاع العام خلال نفس الفترة بنسبة 9.5% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة.

وفي نوفمبر 2023م، حافظت (فيتش رايتنغز) على نظرتها الحيادية للمصارف الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2024م، وأشارت (فيتش رايتنغز) إلى أن ضغوط السيولة على المصارف السعودية قد انخفضت في العام 2023م، ومن المتوقع أن تبقى مستقرة في العام 2024م مع تزايد تدفقات الودائع الواردة من الكيانات ذات العلاقة بالحكومة، حيث وصلت هذه الودائع إلى مستوى مرتفع غير مسبوق عند 32% من إجمالي الودائع في النظام المصرفي بحلول نهاية أكتوبر 2023م، وكانت غالبيتها ودائع لأجل، ما أدى إلى ارتفاع متوسط تكلفة التمويل، بينما انخفضت نسبة القروض إلى الودائع بحوالي 200 نقطة أساس لتصل إلى 79.7% في أكتوبر، يعززها النمو المتزامن في قروض وودائع القطاع، ما أدى إلى تخفيف الضغط عن المصارف السعودية.

وعلى الرغم من التحوّل في ودائع الكيانات ذات العلاقة بالحكومة من البنك المركزي السعودي إلى البنوك، ارتفع متوسط تكلفة التمويل للمصارف السعودية المصنّفة من (فيتش) إلى 2.7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023م؛ بسبب النمو المرتفع في التمويل وزيادة دعم الودائع لأجل. غير أن هامش الفائدة الصافي المستقر الذي بلغ 3.2% بحلول سبتمبر 2023م أبرز مدى القدرة على صمود القطاع، وتتوقع وكالة (فتيش) نمو حجم تمويل القطاع المصرفي السعودي بنسبة 10% في العام 2024م، أي بأعلى من المتوسط لدول مجلس التعاون الخليجي، بينما من المتوقع أن يبلغ هامش الفائدة الصافي حوالي 3%. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تنمو الودائع بنسبة 10% في العام 2024م؛ نتيجة عوامل أهمها: الودائع لأجل، ونسبة الودائع تحت الطلب، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ما دون 50% من إجمالي الودائع.

قفزة كبيرة في مشاركة السعوديين في القطاع الخاص

بحسب أحدث البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، شهد معدل البطالة العام ارتفاعاً بسيطاً بنسبة 0.2% في الربع الثالث من العام 2023م، مقارنةً بما كان عليه في الربع الثاني ليصل إلى 5.1%، بينما انخفض بنسبة 0.7% مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م، كما وصل معدل بطالة المواطنين السعوديين إلى 8.6% في الربع الثالث، مرتفعاً 30 نقطة أساس مقارنةً بربع السنة السابق، بينما تراجع بنسبة 1.3% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة.

الجدير بالذكر أن نسبة مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص قد شهدت ارتفاعاً كبيراً، من 1.7 مليون في العام 2019 إلى 2.3 مليون خلال العام 2023، حسبما أعلنته مؤخراً وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مشيرةً إلى أن أكثر من 360.000 مواطن سعودي قد دخلوا إلى السوق للمرة الأولى خلال الفترة من 2019 إلى 2023.

يعود الارتفاع في أعداد السعوديين في سوق العمل لأسباب أهمها الإصلاحات الكبرى والاستراتيجية الداعمة لسوق العمل. والأهم من ذلك هو النمو المتواصل والمتسارع في المنشآت الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 كمحفّز أساسي لإيجاد فرص العمل في القطاع الخاص.

لقد أسهمت الجهود المتواصلة لتوطين الوظائف ذات النوعية الجيدة وعرض فرص عمل مستدامة إلى زيادة عدد العمالة السعودية في القطاع الخاص حتى نهاية الربع الثالث من العام 2023م بحوالي 153 ألف عامل، أو 7.2% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، ليصبح بذلك إجمالي عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص 2.3 مليون موظف. بالإضافة إلى ذلك أن العدد الإجمالي لفرص العمل للسعوديين وغير السعوديين في القطاع الخاص كما في نهاية الربع الثالث من العام 2023م قد بلغ حوالي 1.2 مليون فرصة عمل، مقارنةً بالربع الثالث من العام 2022م، بينما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة بمعدل 50 نقطة أساس في الربع الثالث من العام 2023م مقارنةً بربع السنة السابق، لتصل إلى 34.6%، متجاوزةً هدف رؤية المملكة 2030 المحدد بنسبة 30%.

بعض مبادرات تنمية المهارات الأساسية الهادفة إلى تلبية احتياجات سوق العمل

- أطلق وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في شهر مارس خمس مبادرات نوعية لتطوير المهارات وتقديم التدريب للمواطنين السعوديين حديثي الالتحاق بسوق العمل. وتنوي الوزارة إيجاد 2.31 مليون فرص تدريب في القطاع الخاص بحلول نهاية العام 2025م. كذلك جرى أيضاً الإعلان عن إطلاق الحملة الوطنية للتدريب (وعد) بهدف تشجيع القطاع الخاص على تدريب السعوديين.
- بدأت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في شهر أغسطس تنفيذ مبادرة طموحة تحت مسمى "برنامج Fuel"؛ بهدف تدريب 100.000 مواطن سعودي على الوظائف الرقمية. ومن المقرر تنفيذ هذا البرنامج التحولي من خلال الأكاديمية السعودية الرقمية، وهي إحدى مبادرات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لتمكين الشباب وتجهيزهم بالمهارات المطلوبة اليوم لسوق العمل الرقمية السعودية. إلى جانب ذلك، أعلنت هيئات العمل في المملكة عن مجالس قطاعية لتشجيع المهارات في 12 قطاعاً أساسياً، وتلبية احتياجات سوق العمل السعودية. وسوف تتعاون هذه المجالس مع الهيئات المختصة في القطاعين العام والخاص ومؤسسات التعليم والتدريب لوضع الخطط والأهداف وبرامج المهارات.
- افتتح وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في شهر ديسمبر المؤتمر الدولي الأول لسوق العمل الذي عقد في مدينة الرياض، وسلط الضوء على جهود المملكة لتعزيز أسواق العمل العالمية وضمان قدرتها على مواكبة التغيرات المستمرة، كما أبرز التنوع العالمي في سوق العمل السعودية ومكانتها كوجهة مفضلة لأفضل العقول في العالم. كما أعرب الوزير أيضاً عن التزام المملكة بالتعاون مع الشركات الدوليين بهدف تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة العوامل المختلفة، آخذين في الاعتبار الأزمات العالمية السابقة التي أبرزت الحاجة اعتماد نهج موحّد.

مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) يسجل مكاسب ممتازة على الرغم من المناخ الاقتصادي الكلي الصعب

حقق مؤشر تداول لجميع الأسهم السعودية (تاسي) مكاسب بلغت 14.2%، أو 1.489 نقطة في العام 2023م، ليغلق السنة عند 11.967.4 نقطة، مقارنةً بإغلاقه عند 10.478.5 نقطة في نهاية العام 2022م. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر تاسي قد وصل إلى أعلى مستويات إغلاقه خلال السنة في 31 ديسمبر. كما بلغ إجمالي القيمة السوقية في نهاية السنة 11.259.32 مليار ريال سعودي، بزيادة 14.0%، مقارنةً بالسنة السابقة، بينما تراجعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 22.0% في العام 2023م لتصل إلى 1.333.12 مليار ريال سعودي. غير أن العدد الإجمالي لعمليات التداول المنفذة في العام 2023م ارتفع بنسبة 7.0% ليصل إلى 94.02 مليون عملية، وانخفض متوسط القيمة اليومية للأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 22.3% إلى 5.353.9 مليون ريال سعودي.

أما من حيث القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال العام 2023م، فقد كان قطاع المواد الأكثر نشاطاً بقيمة إجمالية بلغت 225.9 مليار ريال سعودي أو 16.9% من القيمة الإجمالية المتداولة، تلاه القطاع المصرفي بقيمة إجمالية 221.4 مليار ريال سعودي، أو 16.61% وقطاع الطاقة بقيمة إجمالية 120.3 مليار ريال سعودي، أو 9.0% من القيمة الإجمالية المتداولة خلال العام 2023م.

والجدير بالذكر أن 156 شركة قد أغلقت السنة على ارتفاع، بينما أنهت أسهم 50 شركة السنة على تراجع. وكانت الشركة الأفضل أداءً خلال العام 2023م هي شركة اتحاد عذيب للاتصالات، التي حققت ارتفاعاً حاداً بنسبة 261%، تلتها شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (السعودي الألماني الصحية)، والشركة العربية للأنابيب بنسبة 247%، و 219% على التوالي، بينما حققت الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)، وشركة كابلات الرياض، وشركة العلم، وشركة لجام للرياضة (وقت اللياقة) ارتفاعاً تراوح بين 142% و 186%. وكانت شركة الآمار الغذائية في مقدمة الشركات المتراجعة، بانخفاض بلغ 31%، تلاها البنك العربي الوطني الذي انخفض بنسبة 21%.

أما على صعيد صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (ريت)، فقد حققت أسعار خمسة صناديق مكاسب في العام 2023م، بينما أنهى 13 صندوقاً السنة على تراجع. وكان في مقدمة الصناديق التي حققت مكاسب صندوق المعذر ريت وصندوق بنيان ريت بارتفاع بنسبة 12% و7% على التوالي، بينما كان صندوق مشاركة ريت الأسوأ أداءً، متراجعاً بنسبة 35%، تلاه صندوق ملكية عقارات الخليج ريت الذي انخفض بنسبة 22%.

وفيما يلي التطورات والإصلاحات الرئيسية في السوق المالية:

- أطلقت (تداول) منتج مشتقاتها المالية الذي يسمح بتداول عقود الخيارات للأسهم المفردة على أسهم أربع شركات مدرجة. وسوف تعتمد الشريحة الأولى من هذه العقود على الشركات الأربع المدرجة التالية: أرامكو السعودية، مصرف الراجحي، شركة الاتصالات السعودية، وشركة سابك.
- أعلنت السوق السعودية في يناير 2023م عن إدراج وتداول وحدات صندوق "البلاد أم أي سي آي المتداول للأسهم الأمريكية"، وهو صندوق استثمار بدأ تداوله في السوق الرئيسية في يناير 2023م.
- جرت إعادة تشكيل مجلس هيئة السوق المالية بناءً على أمر ملكي صادر من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لتشكيل مجلس إدارة جديد لهيئة السوق.
- على الرغم من المخاوف السائدة في الأسواق العالمية، حافظ النشاط في شريحة الطروحات الأولية في السوق السعودية على قوته في العام 2023م، حيث صدرت ثمانية طروحات أولية للاكتتاب العام في سوق (تداول) وسبعة وعشرين طرحاً أولياً في السوق الموازية (نمو)، بقيمة إجمالية عند الطرح بلغت 11.89 مليار ريال سعودي و 1.09 مليار ريال سعودي على التوالي، بينما بلغت القيمة السوقية للطروحات الأولية في السوق الرئيسية 63.12 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 0.56% من إجمالي قيمة السوق، وبلغت القيمة السوقية للطروحات الأولية في السوق الموازية 6.97 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 14.44% من إجمالي قيمة السوق.
- في نفس الوقت، ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تداول) بنسبة 4% ليصل إلى 231 شركة، مقارنةً بما مجموعه 223 شركة في العام 2022م، بينما شهدت السوق الموازية (نمو) زيادة في عدد الشركات المدرجة بلغت 72% ليصل إلى 79 شركة في العام 2023م من 46 شركة في السنة السابقة.
- أطلقت السوق السعودية أربعة مؤشرات جديدة توفر للمستثمرين مجموعة واسعة من المعايير الاستثمارية الاسترشادية، وتعطي المؤسسات القدرة على طرح منتجات جديدة بناءً على حجم الشركة وأداء الطرح الأولي للاكتتاب العام.
- تحسنت السيولة في السوق نتيجةً للطروحات المتواصلة، بالإضافة إلى إقرار مجموعة من التعديلات والتدابير الرقابية لرفع كفاءة سوق الأسهم السعودية، واجتذاب الاستثمارات. ومن بين أبرز التعديلات الرقابية التي جرى تنفيذها في العام 2023م ما يلي:
- نظام الشركات الجديد ولائحته التنفيذية، والذي دخل حيز التنفيذ في مطلع العام 2023م.
- اعتماد قواعد لتنظيم الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية.
- اعتماد قواعد كفاية مالية معدّلة.
- تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات فيما يتعلق بالشركات المدرجة، والسماح للأجانب بالاستثمار في القطاع العقاري في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- إلغاء هيئة السوق المالية لحصتها من العمولة على تداول الصكوك والسندات وإعلانها عن بدء استقبال طلبات "نظام التداول البديل".

إلى جانب ذلك، أظهرت بيانات هيئة السوق المالية أن قيمة أصول المحافظ الخاصة الاستنسابية قد ارتفعت بنسبة 20% لتصل إلى 282.45 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2023م، مقارنةً بما مجموعه 235.72 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من السنة السابقة. وزيادة عدد المحافظ تحت الإدارة في المملكة بحوالي 190% بحلول نهاية الربع الثالث من العام 2023م.

وللمرة الأولى على الإطلاق، تجاوز عدد المشتركين

مجتمعين في صناديق الاستثمار العامة والخاصة في المملكة عتبة المليون، ووصل إلى 1.126.884 مشترك في الربع الثالث من العام 2023م، أي بزيادة بنسبة 66%، مقارنةً بما مجموعه 677.447 مشتركاً في نفس الفترة من السنة السابقة. وسجل عدد صناديق الاستثمار مستوىً مرتفعاً جديداً، بزيادةٍ بنسبة 35.8% في الربع الثالث من العام 2023م، مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، ليصل إلى 1.209 صناديق، بينما بلغت نسبة ملكية المستثمرين المؤسسات 96.5% في الربع الثالث 2023م، وبلغ إجمالي عدد صناديق الاستثمار العامة والخاصة 283 و 926 صندوقاً على التوالي. واللافت أن الصناديق العاملة في القطاع العقاري اشتملت على أعلى عدد من المشتركين في صناديق الاستثمار العامة والخاصة.

صندوق الاستثمارات العامة يواصل أداء دور محوري طليعي في التحوّل الاقتصادي في المملكة

واصل صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية السعودي وأحد محفّزات رؤية المملكة 2030، أداء دور مهم وأساسي في تحقيق التحول الاقتصادي السعودي من خلال الاستثمار في صناعات استراتيجية وتأسيس شركات جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، واصل صندوق الاستثمارات العامة أيضاً إبراز الدور المحوري الذي يسهم به في التحول الاقتصادي للمملكة بالعمل المتواصل على تحقيق أهداف الرؤية 2030 من خلال توظيف استثمارات مهمة وإنشاء كيانات مؤثرة. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الاستثمارات العامة كان المستثمر الأكبر بين صناديق الثروات السيادية العالمية، حيث أنفق 31.6 مليار دولار أمريكي موزعة على 49 صفقة استثمارية في العام 2023م، بزيادةً بلغت 33% مقارنةً بالعام 2022م.

وعلى صعيد آخر، جرى الإعلان عن مشاريع سياحية جديدة داخل مدينة نيوم في الشمال الغربي للمملكة العربية السعودية، وفي الجنوب الغربي من منطقة عسير، حيث أنشأ صندوق الاستثمارات العامة شركة تطوير باسم "شركة أردارا"، بالإضافة إلى شركة عسير للاستثمار. وإلى جانب ذلك، أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان عن مجموعة من المشاريع، منها تضمين مشروع الدرعية كخامس أكبر مشروع يملكه صندوق الاستثمارات العامة، وإنشاء شركة تطوير المربع الجديد؛ بهدف تطوير وسط المدينة الأكبر في الرياض.

في المقابل، أعلن الصندوق عن عدة صفقات واستثمارات استراتيجية في العام 2023م، بالإضافة إلى إنشائه لشركات جديدة؛ لتعزيز اقتصاد المملكة وتنويعه. وقد اشتملت بعض أبرز الاستثمارات على ما يلي:

- تخصيص مبلغ خمسة مليارات ريال سعودي للاكتتاب في أسهم جديدة في شركات مقاولات وطنية بارزة. وقد جرى توزيع هذا الاستثمار الضخم بين شركة نسما وشركاهم للمقاولات، وشركة السيف للمقاولات الهندسية، وشركة البواني القابضة، وشركة المباني مقاولون عامون، ما يعكس مدى التزام صندوق الاستثمارات العامة برعاية وتشجيع النمو في قطاع المقاولات.
- افتتاح صاحب السمو الملكي ولي العهد لشركة طيران الرياض: في مارس، أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس الوزراء ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة عن تأسيس شركة طيران الرياض، وهي شركة ناقلة وطنية يملكها صندوق الثروة السيادية بالكامل. وتؤدي هذه النقلة الاستراتيجية إلى تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى لاعب أساسي في صناعة الطيران، وهو ما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الأوسع للمملكة العربية السعودية.
- استحواذ سنابل على حصة في أرامكو السعودية: حصلت شركة سنابل للاستثمار، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، على حصة بنسبة 4% في شركة أرامكو السعودية بعد إعلان سمو ولي العهد عن هذه الصفقة التي تعزز دور الصندوق في القطاعات المهمة والأساسية في الاقتصاد الوطني، وتسهم في تنويع محفظة الصندوق واستدامته المالية في المدى الطويل.
- سواني: تنمية قطاع منتجات حليب الإبل: أنشأ صندوق الاستثمارات العامة شركة سواني، وهي شركة متخصصة في رعاية نمو صناعة مزارع الإبل في المملكة، ما يبرز مدى التزام الصندوق بالتنمية المستدامة، ودوره الفاعل في دعم القطاعات الزراعية الخاصة التي تتميز بإمكانيات اقتصادية مهمة.
- تحسين إنتاج شركة تراث المدينة المنورة لتمور العجوة: أنشأ صندوق الاستثمارات العامة شركة تراث المدينة المنورة لتحسين نوعية تمور العجوة، وزيادة طاقتها الإنتاجية في منطقة المدينة المنورة. وتتوافق هذه المبادرة الاستراتيجية مع تركيز صندوق الاستثمارات العامة على الأعمال الزراعية، وتسهم في تنمية الاقتصاد الزراعي وتشجيع الإنتاج المحلي.
- شركة أسفار، دفع عجلة نمو السياحة: أنشأ صندوق الاستثمارات العامة الشركة السعودية للاستثمار السياحي (أسفار) لتحفيز نمو القطاع السياحي السعودي. وسوف تستثمر أسفار في مشاريع سياحية مبتكرة، وتعمل على تطوير وجهات سياحية جذابة وتشكيلة شاملة من العروض والمنتجات السياحية، تشمل الضيافة، والأماكن السياحية، وتجارة التجزئة، وخيارات للأطعمة والمشروبات، في جميع مدن المملكة العربية السعودية.
- تأسيس صندوق الاستثمارات العامة لشركة دان المتخصصة في السياحة الريفية والسياحة البيئية. وتركز الشركة على تطوير المشاريع السياحية الفريدة في مدن المملكة، شاملةً المناظر الطبيعية الريفية الخلابة، وهو ما يتوافق مع الرؤية الأوسع لصندوق الاستثمارات العامة للتنمية الاقتصادية المستدامة والمتنوعة.
- تسريع نمو قطاع الرياضة: أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن تأسيس شركة سرج للاستثمار الرياضي، والتي تهدف إلى تسريع نمو قطاع الرياضة في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموماً. وتُبرِز هذه النقلة الاستراتيجية مدى التزام صندوق الاستثمارات العامة بتنويع محفظته الاستثمارية والمساهمة في تنمية القطاعات الأساسية.
- تأسيس صندوق الاستثمارات العامة للشركة السعودية لإدارة المرافق، وهي تقدم تشكيلة شاملة ومتكاملة من الخدمات، منها خدمات المرافق العامة، والطاقة، وإدارة النفايات، والصيانة، والنظافة، والأمن، وتنسيق الحدائق.
- الاستثمار في شركة السعودية تكنيك لتطوير قطاع الطيران: دعم صندوق الاستثمارات العامة مركز المملكة العربية السعودية كمحور عالمي لصناعة الطيران من خلال الاستثمار في شركة السعودية تكنيك. وقد كان الهدف من هذه النقلة الاستراتيجية تطوير قدرات الصيانة والإصلاح والعمرة الشاملة للطائرات في المملكة، والمساهمة في تطوير قرية للصيانة والإصلاح والعمرة مجهزة بأحدث التقنيات.
- إعلان صندوق الاستثمارات العامة عن تأسيس شركة تطوير البلد، لتكون المطوّر الرئيسي للحي التاريخي في جدة (حي البلد). وتعكس هذه المبادرة مدى التزام صندوق الاستثمارات العامة بالمحافظة على التراث الثقافي والمشاركة في نفس الوقت في مشاريع التطوير العمراني.
- تعاون صندوق الاستثمارات العامة والشركة السعودية للكهرباء لإطلاق شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية، والتي تتوزع ملكيتها بنسبة 75% لصندوق الاستثمارات العامة و 25% للشركة السعودية للكهرباء. ويجسد هذا المشروع المشترك مدى التزام صندوق الاستثمارات العامة بالتنمية المستدامة والترويج للسيارات الكهربائية في المملكة.
- تأسيس صندوق الاستثمارات العامة لشركة تسارع لاستثمارات التنقل المتخصصة في تحسين قدرات سلسلة الإمداد والتموين المحلية لصناعة السيارات والتنقل في المملكة. وتتوافق هذه المبادرة الاستراتيجية مع تركيز الصندوق على رعاية الابتكار وتعزيز القدرة على الصمود في قطاع السيارات.
- توقيع صندوق الاستثمارات العامة وهيونداي موتور اتفاقية مشروع مشترك لإنشاء مصنع عالي الأتمتة لتصنيع السيارات في المملكة. ويشكل هذا التعاون مرحلة رئيسية في مسيرة صندوق الاستثمارات العامة لتحويل المملكة إلى لاعب أساسي في صناعة السيارات العالمية.

المملكة تحقق تقدماً ملحوظاً في ريادة الأعمال والتكنولوجيا والسياحة والترفيه ومجالات أخرى مختلفة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

شهد الربع الثالث من العام 2023م تأسيس أكثر من 40.000 منشأة جديدة صغيرة ومتوسطة، انفردت منطقة الرياض بأكثر من 40% منها، ليصبح بذلك مجموع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة 1.27 مليون منشأة. وقد حصلت هذه المنشآت على دعم كبير من خلال فعاليات منشآت الشاملة لتطوير المهارات على مدى خمسة أسابيع، والمصممة استراتيجياً لاجتذاب التمويل وتسهيل توسعة الأعمال وتشجيع الدخول إلى قطاعات أساسية، منها على سبيل المثال توكيلات الامتياز التجارية، والرعاية الصحية، والخدمات القانونية.

الاستثمارات وإنجازات الشركات الناشئة:

واصلت المملكة مسيرة نموها في العام 2023م، لتكون أكبر سوق لتمويل رأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تم استثمار أكثر من 1.38 مليار دولار أمريكي من خلال أربع صفقات كبرى في قطاعي التقنية المالية والتجارة الإلكترونية، وكان الربع الرابع من العام 2023م أفضل ربع سنة على الإطلاق. واشتملت قصص النجاح الأبرز على منصة تابي وتمارا "تسوق الآن وادفع بعدين"، حيث حصلت تمارا على تقييم (يونيكورن) تجاوز مليار دولار أمريكي.

المراحل الرئيسية للتطور في التكنولوجيا والترفيه:

حققت المملكة في العام 2023م تقدماً كبيراً في مسارها نحو التوسعة الاقتصادية والتنويع، وقد استهلت السنة بالإعلان عن مدينتها المستقبلية الذكية "ذا لاين". كما استضافت المملكة مؤتمر ليب للتكنولوجيا والذي استقطب استثمارات تجاوزت تسعة مليارات دولار أمريكي لدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال في مجالات التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، كان مشروع المربع الجديد، وسباق الجائزة الكبرى السعودية بجدة، وتأسيس شركة طيران الرياض، وفعاليات عالمية أخرى، منها على سبيل المثال: أسبوع الموضة بالرياض، ومهرجان (ساوندستورم 2023) معالم رئيسية مهمة في مجالات مختلفة، جعلت المملكة لاعباً أساسياً على المستوى العالمي.تجاوز مليار دولار أمريكي.

السياحة:

وفقاً لتصنيف منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، فإن المملكة تتفوق على دول مجموعة العشرين في السياحة، وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث نمو السياحة وفقاً لبيانات الأشهر التسعة الأولى من العام 2023م. وقد حققت المملكة ارتفاعاً كبيراً بلغ 156% في عدد السياح الدوليين مقارنةً بالمستويات التي كانت سائدة قبل انتشار جائحة (كوفيد19-)، مسجلةً 1.3 مليار مسافر دولي قادم إلى المملكة. كذلك، وبحلول نهاية الربع الثالث، تجاوزت إيرادات السياحة عتبة المائة مليار ريال سعودي، ووصلت إلى 102.6 مليار ريال سعودي (معدل نمو بنسبة 53% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة)، وهو رقم قياسي جديد غير مسبوق في تاريخ المملكة التي حققت فائضاً من السفر بلغ 37.8 مليار ريال سعودي. وفي شهر يوليو، أنشأ صندوق الاستثمارات العامة الشركة السعودية للاستثمار السياحي (أسفار) لدعم نمو القطاع السياحة بالمملكة. إلى جانب ذلك، ووفقاً للوائح الجديدة الصادرة في نوفمبر 2023م، تعمل الهيئة السعودية للبحر الأحمر على تطوير نوعية ومعايير الخدمات السياحية الساحلية.

تطبيق النظام التجاري:

شهد شهر ديسمبر 2023م نقطة تحوّل تاريخية بإصدار النظام التجاري السعودي (نظام المحكمة التجارية) الذي ينص على ضوابط واضحة يجب على القضاة الالتزام بها في مختلف المجالات، بما في ذلك العقار والعقود، والمسؤولية المدنية والديون والتركات. ومن المتوقع أن يكون لهذا النظام تأثيراً بعيد المدى حيث إنه يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال في المملكة وجذب المستثمرين الأجانب من خلال وضع شروط نظامية للقضاة لضمان تحقيق مبدأ اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ بنتائج التقاضي.

صندوق الفعاليات الاستثماري للتحوّل الاقتصادي:

أنشأ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان صندوق الفعاليات الاستثماري، وهو مبادرة جديدة تهدف إلى تطوير بنية تحتية مستدامة للقطاعات الثقافية والسياحية والترفيهية والرياضة في المملكة. وتشمل أهداف الصندوق الرئيسية تطوير بنية تحتية عالمية المستوى، وجذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات، وتمكين المملكة من تنويع اقتصادها والاستثمار في المجتمعات والبيئة. كما يهدف صندوق الفعاليات الاستثماري إلى توظيف استثمارات مباشرة تقدّر بـ 28 مليار ريال سعودي حتى العام 2045م، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة مساهمات القطاع الخاص.

فعاليات رئيسية أخرى:

- استضافت المملكة خلال الصيف نخبة من مشاهير الموسيقيين العالميين للمشاركة في النسخة الثالثة من مهرجان (أزمخ) الموسيقي المتنوع الذي أقيم في سبتمبر في مدينة العلا في موقع تراثي وثقافي معروف عالمياً.
- أصبحت المملكة الدولة الحادية والخمسين التي تنضم إلى معاهدة الصداقة والتعاون في يوليو.
- فازت المملكة في نوفمبر بعرضها لاستضافة معرض (ورلد أكسبو 2030) والذي يعقد في الرياض تحت عنوان "حقبة التغيير: معاً نستشرف المستقبل". والمتوقع أن يجذب 40 مليون زائر يحضرون شخصياً إلى موقع المعرض الذي تزيد مساحته عن ستة ملايين متر مربع، بالإضافة إلى مليار زيارة رقمية عبر (الميتافيرس).
- أطلقت شركة مشاريع الترفيه السعودية (سفن) وجهةً ترفيهية بقيمة 1.3 مليار ريال سعودي (346.6 مليون دولار أمريكي) في منطقة عسير، صممتها شركة الهندسة المعمارية العالمية (جينسلر)، ومن المتوقع أن تسهم بأكثر من أربعة مليارات ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي، وأن تجذب أكثر من خمسة ملايين زائر بحلول العام 2030م، وأن تؤدي أيضاً إلى إيجاد الكثير من فرص العمل في منطقة عسير.
- بالإضافة إلى ذلك، تستثمر سفن أكثر من 50 مليار ريال سعودي؛ لبناء 21 وجهة ترفيهية في المملكة كجزء من أهدافها لتطوير قطاع السياحة.

التعافي المرتقب للاقتصاد السعودي في العام 2024م: التنويع الاجتماعي والاقتصادي يواكب رؤية المملكة 2030

من المتوقع أن تؤدي التأثيرات الإيجابية للأنشطة غير النفطية في ميزانية المملكة، والإصلاحات العديدة التي التزمت المملكة بتنفيذها لتعزيز أطرها القانونية والرقابية، وتعميق أسواقها المالية، وتطوير قطاعات جديدة في اقتصادها، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، إلى مزيد من النمو في اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي في العام 2024م. كذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية تشكل عاملاً أساسياً لتمكين القطاع الخاص من تحسين جودة نوعية خدماته وكفاءتها ورقمنتها.

وبعد أن حققت المملكة نمواً قوياً في العام 2022م، شهد الاقتصاد السعودي الكثير من التباطؤ في العام 2023م لأسباب أهمها: الخفض الطوعي للإنتاج النفطي بمقتضى

اتفاق أوبك بلاس، وتراجع أسعار النفط الخام مقارنةً بما كانت عليه في العام 2022م. ولكن من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد السعودي تدريجياً في العام 2024م. وبعد صدور بوادر عن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة في العام 2024م، من المحتمل أن يقوم البنك المركزي السعودي أيضاً بخفض أسعار فائدة الريبو والريبو العكسي خلال العام 2024م.

من جهة أخرى، توقع البنك الدولي نمو اقتصاد المملكة بمعدل 4.1% في العام 2024م، بزيادة 80 نقطة أساس مقارنةً بتوقعاته السابقة للنمو بنسبة 3.3% الصادرة في شهر يونيو 2023م. وعلى الرغم من تمديد العمل بالخفض الطوعي لإنتاج النفط الخام في أوائل العام 2023م، يتوقع البنك الدولي أن يكون الاستثمار في الأنشطة غير النفطية محفّزاً أساسياً للنمو المستقبلي بالنظر إلى المشاريع التي يجري العمل على تنفيذها في إطار رؤية المملكة 2030. كذلك أشار البنك الدولي إلى أن الهجرة ومعدل التضخم المنخفض نسبياً سوف يساعد على استدامة الاستهلاك الخاص والاستثمار.

مراجعة أنشطة وعمليات الشركة

قطاع إدارة الأصول 64

إدارة الاستثمارات العقارية 47

إدارة أسهم الملكية الخاصة 48

إدارة الأسواق المالية 49

إدارة تطوير المنتجات 50

قطاع تطوير الأعمال والطرح 51

إدارة الوساطة 54

إدارة العمليات 56

إدارة تمويل الشركات 58

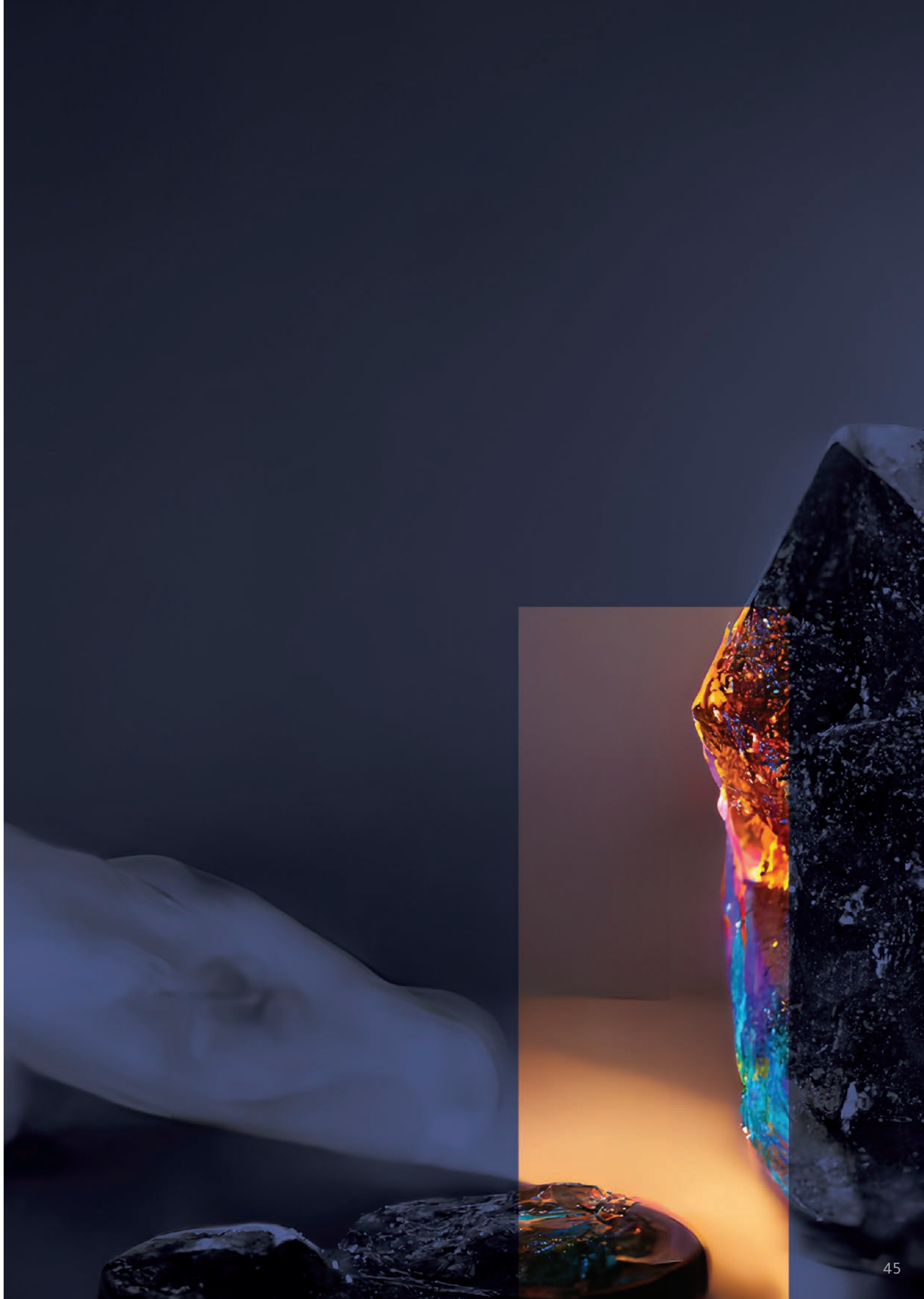

قطاع
إدارة الأصول

يضطلع قطاع إدارة الأصول في الشركة بمراقبة الأوضاع الاقتصادية، والفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق، وتقييم احتياجات العملاء باستمرار؛ وذلك من أجل تطوير الحلول الاستثمارية الجديدة، تلبيةً للاحتياجات المتغيرة لإدارة استثمارات عملاء الشركة، ويتم ذلك وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وأقصى درجات الحوكمة.

وتضم محفظة الخبير المالية الحالية 22 صندوقاً استثمارياً.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- طرأ انخفاض طفيف في الأصول تحت الإدارة خلال العام 2023م، بنسبة 1.8%، لتصل إلى 7.9 مليار ريال سعودي، مقارنة بما مجموعه 8.1 مليار ريال سعودي في العام 2022م. وذلك بسبب تخفيض رأس مال صندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول" عن طريق شراء الصندوق لوحداته بنسبة 28%.

- وعلى صعيد إدارة أسهم الملكية الخاصة، فقد تم إدراج شركة المجتمع الرائدة الطبية، الأصل المملوك من قِبَل صندوق "الخبير لأسهم الملكية الخاصة السعودي 2"، في السوق السعودية الموازية "نمو".

- تم تقديم طلبٍ لدى هيئة السوق المالية؛ لطرح أسهم شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب، الأصل المملوك لكلٍ من صناديق "الخبير للملكية الخاصة التعليمي" (من 1 إلى 7)، في السوق المالية السعودية الرئيسية (تداول).

- تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للمنافسة على طلب دمج الأصول المملوكة من قبل صندوق "الخبير للملكية الصناعي 4"، كما تم تغيير اسم والهوية البصرية للشركة الدامجة من شركة "مصنع الجواد للبلاستيك والتغليف المرن" إلى شركة "تكامل الإنتاج" وجاري استكمال إجراءات الدمج وفق خطة التخارج المعتمدة من مجلس إدارة الصندوق.

- ساهم صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1" في زيادة رأس مال شركة (إنوفا) السعودية للرعاية الصحية، وتم استخدام المتحصلات في الاستحواذ على مزيد من الصيدليات؛ لزيادة حجم أعمال الشركة.

- وفي ما يتعلق بالاستثمارات العقارية: فقد تم التخارج من صندوق "الخبير للفرص العقارية 2"، وكذلك التخارج جزئياً من صندوق "الخبير للتطوير السكني 2".

- وبدورها قامت إدارة الأسواق المالية بإنشاء صندوق "الخبير للمرابحة بالريال السعودي"، ومحفظتين للاستثمار بالوكالة: هما محفظتا ("الخبير للدخل"، و "التمويل التجاري").

إدارة
الاستثمارات العقارية

يقوم نهج إدارة الاستثمارات العقارية بالتركيز على تقديم منتجات استثمارية عقارية فريدة وإدارتها باحترافية، وعلى تحقيق الأداء المتميّز؛ بهدف توفير عوائد تنافسية من الملكية المباشرة للعقارات، وذلك بفضل خبراتها الثرَّة في القطاع العقاري، ونهجها المنضبط لأداء الاستثمار.

وتطمح إدارة الاستثمارات العقارية لتلبية احتياجات المستثمرين، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف نسبة تحمّلهم للمخاطر، واختلاف أهدافهم في تحقيق العوائد، وذلك بناءً على فلسفتها التي تقوم على الفهم العميق لاحتياجات المستثمرين المختلفة.

والجدير بالذكر أن الفرص الاستثمارية المدرّة للدخل تُقتنَص بعد إجراء الدراسات النافية للجهالة، وإجراء التقييم الدقيق لمختلف المقوّمات الاستثمارية.

وتشكل الاستثمارات العقارية نسبة كبيرة من محفظة استثمارات "الخبير المالية"، حيث تقدر قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة الاستثمارات العقارية بأكثر من 3.2 مليار ريال سعودي موزعة على سبعة صناديق استثمار عقارية.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- واصلت إدارة الاستثمارات العقارية التخارج الجزئي من صندوق "الخبير للتطوير السكني 2" عن طريق بيع الفلل السكنية، واستكمال التخارج من صندوق "الخبير للفرص العقارية 2" عن طريق بيع قطع الأراضي المملوكة للصندوق.
- استمرت إدارة الاستثمارات العقارية في استراتيجيتها ونهجها القائم على تقديم منتجات استثمارية عقارية مميزة ومدرّة للدخل، وإدارتها باحترافية عالية.
- كما تم توزيع 14.8 مليون ريال سعودي على مالكي وحدات صندوق "الخبير ريت" خلال العام 2023م، وذلك وفاءً من الإدارة بالتزامها للمستثمرين.

إدارة
أسهم الملكية الخاصة

تعمل إدارة أسهم الملكية الخاصة على تعزيز مكانة شركة "الخبير المالية"، عبر الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة في القطاعات المختلفة، وقد تمثل ذلك في عدة إنجازات تحققت في العام 2023م.

كما تقوم الإدارة بالتنسيق مع إدارات الشركات التي تستثمر في المحافظ الاستثمارية التي تقوم بإدارتها "الخبير المالية"، من خلال صفقات وصناديق استثمارية برؤوس أموال مقدمة من "الخبير المالية".

وتقدّر قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة أسهم الملكية الخاصة بأكثر من 2.1 مليار ريال سعودي، موزّعة على 12 صندوقاً استثمارياً.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- تم إدراج بفضل الله وتوفيقه شركة المجتمع الرائدة الطبية، الأصل المملوك من قِبل صندوق "الخبير لأسهم الملكية الخاصة السعودي 2"، في السوق السعودي الموازي "نمو" في شهر نوفمبر 2023م إدراجاً مباشراً بسعر استرشادي 40 ريال سعودي للسهم وبقيمة إجمالية 380 مليون ريال سعودي وتم هذا الإنجاز قبل مرور سنتين من عمر الصندوق.
- شارك صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1" في عملية زيادة رأس مال شركة إنوفا السعودية للرعاية الصحية ("شركة إنوفا") للسنة الثانية على التوالي وتم استخدام متحصلات زيادة رأس المال في الاستحواذ على مزيد من الصيدليات كجزء من الخطة لزيادة حجم أعمال شركة إنوفا وبالتالي تعظيم قيمتها عند التخارج النهائي المنوي من خلال السوق المالي السعودي الرئيسي بإذن الله.
- تم بحمد الله وتوفيقه التقديم لهيئة سوق المال ومنصة تداول طلب طرح أسهم شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب، الأصل المملوك من كل من صناديق الخبير للملكية الخاصة التعليمي من 1 إلى 7، في السوق المالي السعودي الرئيسي، والطلب تحت الدراسة.
- تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للمنافسة على طلب دمج الأصول المملوكة من قبل صندوق الخبير للملكية الصناعي 4 وتم تغيير اسم والهوية البصرية للشركة الدامجة من شركة مصنع الجواد للبلاستيك والتغليف المرن إلى شركة "تكامل الإنتاج" وجاري استكمال إجراءات الدمج وفق خطة التخارج المعتمدة من مجلس إدارة الصندوق.

إدارة
الأسواق المالية

خدمات إدارة الاستثمار في الصناديق والمحافظ الاستثمارية بالوكالة، وذلك من خلال منصّة خاصة، والتي توفّر عوائد تنافسية مقارنةً بمنتجات الاستثمار المماثلة في السوق، وللإدارة قاعدة عملاء متنوعة، وسجل حافل بالإنجازات في هذا الشأن.

وأيضاً للإدارة تواصل وتعاون مع مديري الاستثمار الإقليميين والعالميين؛ بغرض تطوير، وابتكار منتجات استثمارية جديدة.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- بلغت الأصول تحت الإدارة (صناديق، ومحافظ استثمارية بالوكالة) خلال العام 2023م، 2.9 مليار ريال سعودي.

- كما تمكّنت إدارة الأسواق المالية من إطلاق عدة منتجات خلال العام 2023م:
  - صندوق "الخبير للمرابحة بالريال السعودي"، وهو صندوق استثمار خاص، مفتوح للتمويل بالهامش. ويهدف إلى دفع توزيعات نقدية دورية، والمحافظة على رأس المال؛ من خلال الاستثمار في تمويل صفقات تداول بالهامش، مضمونة بأصول عملاء الوساطة لدى مدير الصندوق، والذين يحصلون على التمويل بالهامش.
  - محفظة "الخبير للدخل" بالوكالة، من أجل تحقيق دخل دوري جارٍ للمستثمرين؛ وذلك بالاستثمار في سوق أدوات التمويل المهيكلة المضمونة بالأصول، والتي تتكوّن من قروض مضمونة بالأصول، في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتميّز هذه القروض بكونها تتبع أسعار الفائدة المتغيّرة، وكونها مضمونة بأصول الشركات المقترضة ولها أولوية السداد.
  - ومحفظة "التمويل التجاري" بالوكالة، تهدف إلى تحقيق دخل دوري للمستثمر؛ عبر الاستثمار في مجموعة من أصول التمويل التجاري العالمية قصيرة الأجل. وتتيح المحفظة للمستثمر فرصةً استثمارية لتحقيق العوائد المستهدفة التي توزع ربع سنوي، على مدى فترة اثني عشر شهراً، واسترداد رأس المال المستثمر في نهاية الفترة.

إدارة
تطوير المنتجات

إدارة تطوير المنتجات في "الخبير المالية" لها دورٌ استراتيجيٌّ في جميع مراحل الاستثمار، بدءاً بتطوير وهيكلة الفرص الاستثمارية الجديدة التي يختارها مديرو الصناديق، ومن ثم تحويلها إلى حلول ومنتجات استثمارية مبتكرة، كما تقدّم الدعم لمديري الصناديق فيما يتعلّق بالاستحواذ على الصفقات الاستثمارية الجديدة، والتخارج منها، وإنهائها وتصفيتها.

وتتأكّد الإدارة من أنّ تطوير المنتجات وإدارتها يتم وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك بالتنسيق الفعال مع المستشار الشرعي.

كما تتولّى مسؤوليات أخرى وهي: إعداد تقارير الصناديق وفقاً لمتطلّبات هيئة السوق المالية، وجمع تقارير الصناديق للمستثمرين، والتنسيق مع مديري الطرح والجهات المستلِمة لدعم الطروحات العامة لمنتجات "الخبير المالية".

ويتمتع فريق الإدارة بخبرة واسعة في تطوير صناديق الاستثمار، والتحليل المالي، والبحوث الاقتصادية، وأبحاث السوق، وقوانين الاستثمار المعمول بها.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- دعم إطلاق صندوق "مرابحة الخبير بالريال السعودي"، وهو صندوق تمويل بالهامش لعملاء الوساطة في السوق المالية السعودية.
- دعم فريق إدارة أسهم الملكية الخاصة، والتواصل مع المستشار المالي ومقدّمي الخدمات الآخرين؛ لإكمال الإدراج الناجح لأسهم شركة "صيدليات المجتمع الرائدة" في السوق الموازية (نموّ). وهي ثاني محفظة أسهم تُدرج لشركة "الخبير المالية".
- دعم فريق إدارة أسهم الملكية الخاصة والتعاون مع المستشار المالي وغيره من مقدّمي الخدمات؛ لإكمال طلب هيئة السوق المالية؛ لإدراج "شركة التنمية القابضة"، وهي شركة تعليمية رائدة في السوق المالية السعودية (تداول).
- دعم فريق الأسواق المالية في طرح العديد من المحافظ الاستثمارية الخاصة، والتي تتيح للمستثمرين الاستثمار في منتجات التمويل التجاري، والتمويل الخاص المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

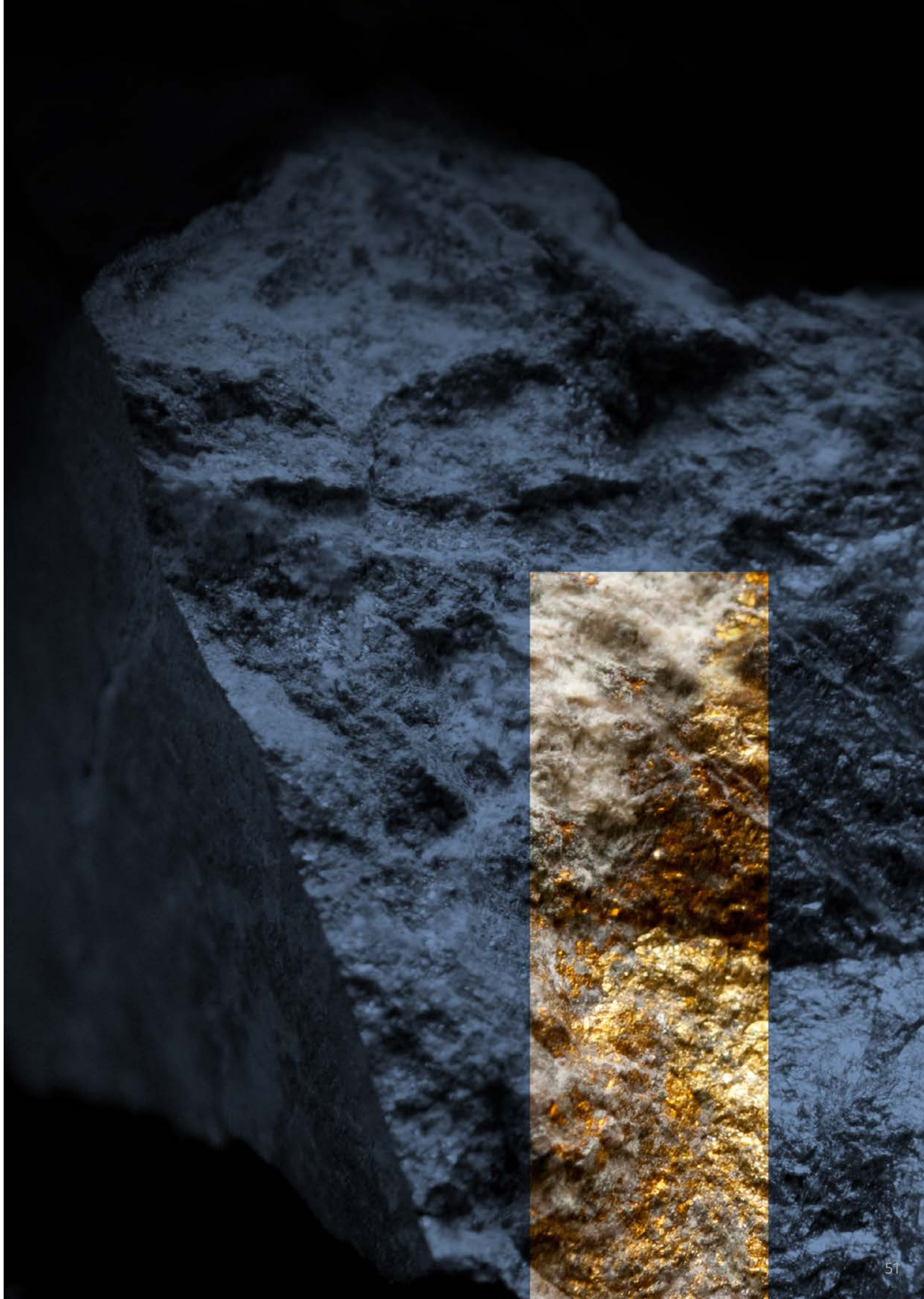

قطاع تطوير الأعمال والطرح

يهدف قطاع تطوير الأعمال والطرح، وبصورة استراتيجية؛ لإيجاد قيمة مضافة لشركة "الخبير المالية" على المدى الطويل؛ وذلك بتوظيف علاقاتها، وقاعدة عملائها المتنوعة، ومعرفتها الكبيرة بالأسواق.

كما تتوفر لدى القطاع خبرة طويلة في تقديم منتجات "الخبير المالية" في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، لقاعدة واسعة من العملاء الأفراد، أصحاب الملاءة المالية العالية، والشركات العائلية، والمؤسسات، والشركات.

ويستهدف القطاع تعزيز علاقات الشركة الاستثمارية المتميزة مع العملاء، وترسيخ جسور التواصل معهم؛ وذلك بتعريفهم بالمنتجات والصفقات الجديدة التي تطرحها الشركة، والتواصل المستمر والمنتظم معهم؛ لاطلاعهم على أحدث مستجدّات استثماراتهم في محافظهم الاستثمارية، بالإضافة إلى تقديم التقارير الدورية التي تتضمّن آخر المستجدّات في أسواق الاستثمار المحلية والإقليمية والعالمية، والمناخات الاستثمارية السائدة، والفرص المتاحة في الأسواق المختلفة.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- نمّت قاعدة العملاء بنسبة 8% من فئة العملاء الأفراد والشركات.
- بلغت نسبة الخدمات المتكرّرة 23% كما في نهاية العام 2023م، ممّا يعكس مدى رضا عملائنا الحاليين.
- هذا، وقد ساهم القطاع في تسويق عدد من الصناديق للعملاء في السوق، منها:
  - صندوق "الخبير للملكية الخاصة لتأجير السيارات".
  - صندوق "الخبير للمرابحة بالريال السعودي".
  - مرابحة "الخبير بالريال السعودي".

إدارة الوساطة

شهدت إدارة الوساطة خلال العام 2023م العديد من الإنجازات المهمة، والتي عكست التزامها بتقديم أفضل الخدمات والحلول الاستثمارية لعملائها.

وتؤكد الإدارة على التزامها لعملائها بذلك من خلال توفير خدمات وحلول استثمارية شاملة ومتنوعة، تلبي متطلباتهم، وتساعدهم على تحقيق أهدافهم الاستثمارية.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- زاد عدد العملاء بنسبة 451%، وذلك مقارنة بالعام 2022م.
- زادت قيمة التداولات بنسبة 225.90%، والتي وصلت إلى 3.38 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2023م.
- تم إطلاق خدمة التداول بالهامش عبر موقع "الخبير تداول"، والتي تشمل التداول بالهامش (اليومي والطويل الأجل)؛ وذلك لتلبية احتياجات العملاء، ومواكبة متطلبات السوق.
- تمت إضافة خدمة التداول في الأسواق العالمية، وخدمة التحويل الفوري، من خلال منصة وتطبيق "الخبير جلوبال" للتداول بالأسواق العالمية، والذي يتميز بخاصية تسجيل الدخول الموحد، مما يمكّن عملاءنا من الاستثمار بكفاءة وسهولة في جميع الأسواق العالمية.
- كما تم إطلاق برنامج "برو11" للتداول، مع خدمة "تابع"؛ لمساعدة المتداولين والمستثمرين في اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية.

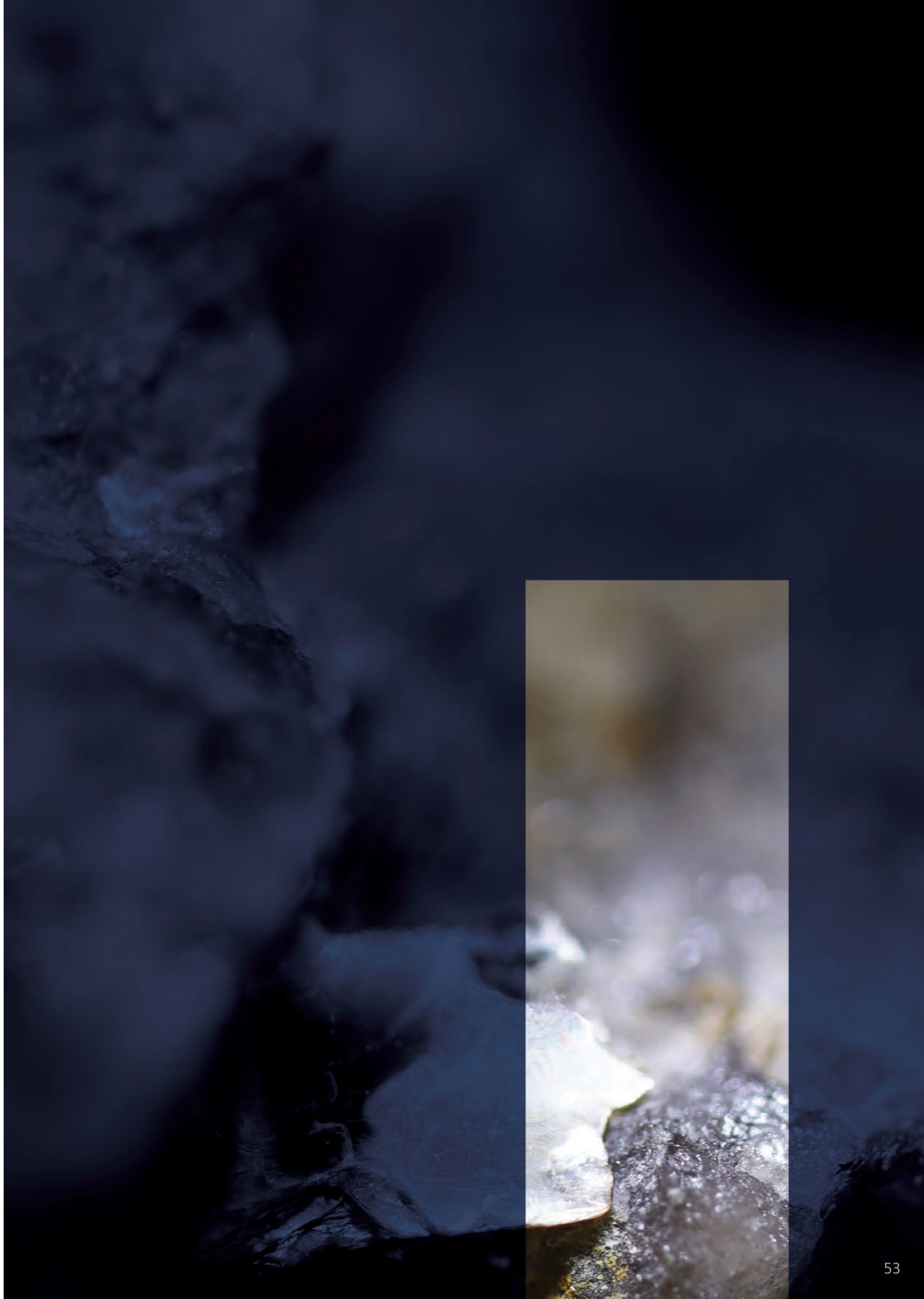

إدارة العمليات

اكتسبت "الخبير المالية" خبرة واسعة على مدى السنوات الماضية في مجال تقديم خدمات العمليات، والتي تشمل: الخدمات الإدارية، وخدمات أمين الحفظ المتخصصة لمديري صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية والوقفية وكيانات استثمارية أخرى، وكذلك خدمات عمليات الوساطة.

وتقدّم "الخبير المالية" أيضا خدمات شاملة ومتكاملة مماثلة لما تقدّمه أكبر شركات الخدمات الإدارية، كما تقدم حلولاً خاصة تتناسب مع احتياجات كلّ عميل، وتجمع بين كفاءة العمليات والقدرات التقنية، وذلك باتّباع منهجية قائمة على توفير أفضل الخبراء المتخصّصين وأحدث التقنيات؛ كي تتمكّن دائماً من أداء العمل المطلوب بأعلى مستويات الجودة.

وتشمل خبراتنا المتخصّصة الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة في الأسواق المحلية والعالمية، والعقار، والأصول المدرّة للدخل، والأسهم، وأسواق النقد

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- العمل جنباً إلى جنب مع الإدارات المختلفة في الشركة لتوفير كافة المتطلّبات المتعلّقة بإدراج شركة "المجتمع الرائدة الطبية" حتى إتمام إدراجها في السوق الثانوية، بتاريخ 22 نوفمبر 2023م.
- تسجيل كافة الصناديق المدارة من شركة "الخبير المالية" بهيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ لتقديم إقرار المعلومات السنوي وفقاً للتعميم الصادر من الهيئة بوجوب تسجيل الصناديق قبل تاريخ 31 ديسمبر 2023م.
- المساهمة في إطلاق صندوق "الخبير للمرابحة بالريال السعودي" (صندوق استثمار مغلق)، والذي يهدف إلى توفير توزيعات نقدية دورية، والمحافظة على رأس المال، عن طريق استثمار رأس مال الصندوق بتمويل صفقات هامش التغطية المضمونة بأصول عملاء التداول لدى مدير الصندوق.
- خضعت الإدارة لعملية تدقيق ضريبي من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لفحص إقرارات ضريبة القيمة المضافة عن صناديق "الخبير المالية" للعامين 2021م، 2022م، وكان التقرير النهائي بعدم وجود نتيجة للتدقيق، وإن كافة الإقرارات الشهرية للعامين محل الفحص لا توجد عليها أية فروقات.

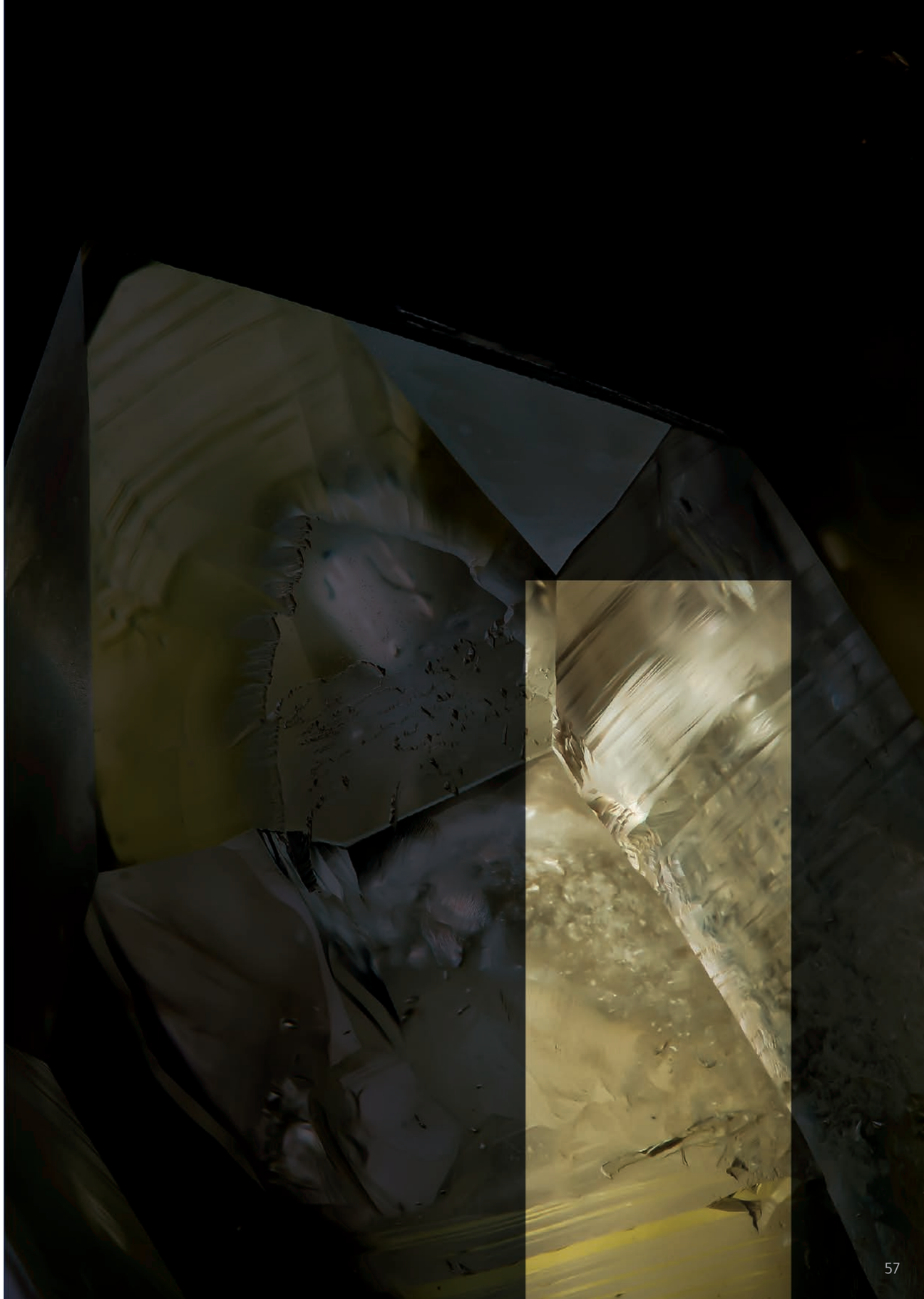

إدارة
تمويل الشركات

تعمل إدارة تمويل الشركات على توفير الخدمات التمويلية الشاملة، والتي تلبي احتياجات العملاء، وتدعم نمو استثمارات الشركة، وذلك بالاعتماد على درايتها وخبرتها في تقديم هيكليات مبتكرة ومناسبة لجمع رؤوس الأموال، وتقديم الاستشارات المالية.

كما توفر الإدارة هيكليات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك بالاستفادة من علاقاتها مع مجموعة متنوعة من المموّلين والمستثمرين، كالمصارف وصناديق الاستثمار، والكيانات الحكومية، وشركات الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، والشركات العائلية. كما تقوم الإدارة بمراجعة توقّعات التدفقات النقدية ومتطلباتها، إلى جانب دعم العملاء في هيكلة وتأمين التسهيلات الائتمانية من خلال التفاوض مع المقرضين، وحاملي سندات الدين، والمتابعة مع اللجان والسلطات المختصة.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- قامت إدارة تمويل الشركات بإعادة هيكلة وترتيب تسهيلات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، لشركة "الخبير المالية" وبعض صناديقها، تقدّر قيمتها بـ 821 مليون ريال سعودي.
- قامت إدارة تمويل الشركات بترتيب اتفاقية تحوط بقيمة 333 مليون ريال سعودي للتحوط من تقلبات سعر (السايبور).

مراجعة العمليات المساندة

إدارة الاتصالات والعلاقات العامة 62

إدارة تقنية المعلومات 63

إدارة الموارد البشرية 64

إدارة
الاتصالات والعلاقات العامة

تتولى إدارة الاتصاالت والعلاقات العامة مسؤولية تطوير خطط الاتصال المؤسسي والتسويق للمنتجات والصناديق الاستثمارية الجديدة، وإطلاق الحملات التسويقية للطروحات الأولية والطروحات الإضافية وغيرها من الحملات التي تساهم في تحقيق أهداف الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تتولّى إدارة الاتصالات والعلاقات العامة مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية التواصل الداخلي والخارجي واستراتيجية التسويق الرقمي. فتتولّى مسؤولية بناء علاقات استراتيجية مع الجهات الإعلامية المختلفة، وتعمل على تنظيم وإدارة جميع الأحداث السنوية أو الدورية ذات الصلة بأعمال الشركة، إلى جانب المناسبات والأنشطة المهمّة على مستوى منسوبي الشركة.

أما في الجانب الرقمي، فتعمل الإدارة على التخطيط لمواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني الرسمي للشركة، وتفعيلها كمنصّات فعّالة لحملات الشركة التسويقية ولنشر أحدث إعلانات الشركة ومستجدّاتها، ونشر المواد التحريرية أو الإعلانية.

على صعيد الاتصال الداخلي، تحرص الإدارة على تنظيم هياكل الاتصال الداخلية الفعّالة التي تمكّن منسوبي الشركة من معرفة أدائها ومستجدّاتها الداخلية وجعلهم على اطّلاع بالمواضيع الخارجية المتعلّقة بأعمالها وذلك عبر التقارير الدورية والتقارير الاقتصادية، وتقارير الأعمال ربع السنوية، والبيانات الصحفية وغيرها من المحتويات، ممّا يعزّز أواصر العمل الوثيقة بين منسوبي الشركة ويضمن تحقيق الأهداف المشتركة.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- في خطوة استراتيجية لتعزيز صورة العلامة التجارية للشركة وإيجاد صدى أكثر فعالية، قام فريق الاتصالات والعلاقات العامة بمبادرة شاملة لتحديث السرد الأساسي للمنظمة. يمثل هذا الإنجاز علامة بارزة في مواءمة رسائل الشركة مع قيمها ورؤيتها وديناميكيات السوق المتطورة. الهدف الأساسي للمبادرة هو تجديد روح الشركة، والتأكد من أنها تعكس بدقة هوية المنظمة ورسالتها والتزامها بالابتكار، وتعزيز شعور أقوى بالارتباط والتفاهم مع العملاء.
- التعاون مع قسم إدارة الوساطة في الخدمات التسويقية اللازمة مثل رسائل التنبيهات النصية القصيرة للعملاء والدعم اللازم للموقع الإلكتروني وعمل التصاميم لفتح الحساب والاتفاقية الخاصة بالعملاء: Account Opening Agreement
- أصدار وتفعيل خاصية بطاقة الأعمال الرقمية الخاصة بمنسوبي الشركة بالإضافة إلى تفعيل خاصية (الباركود) الخاص بالتوقيع في الإيميل كجزء من مبادرة الرقمنة لكافة أعمال الشركة.
- قام فريق الاتصالات والعلاقات العامة، وبالتعاون مع قطاع تطوير الأعمال والطرح بإجراء استطلاع شامل للعملاء، لمعرفة احتياجاتهم ورؤاهم، والعمل على تلبيتها، حيث أن ذلك يوطد علاقة الشركة بعملائها، ويعزز مبدأ التزامها بالتركيز على العميل.

إدارة
تقنية المعلومات

تقوم إدارة تقنية المعلومات بدور حيوي وفعَّال، حيث تقع على عاتقها مسؤولية تأسيس بنية تحتية تقنية آمنة وموثوقة، تكون بمثابة جدار حماية لأمن المعلومات بالشركة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات والدعم الفني، ومواكبة التطورات في هذا الخصوص.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

وتتضمن الإنجازات الرئيسية لهذا العام: توفر الشبكة، وجدار الحماية، والتعافي من الكوارث، والبريد الإلكتروني، والنسخ الاحتياطي، وذلك بنسبة 100%. وفي المقابل لم يتم تسجيل أي حدث لأي هجوم فيروسي، أو ثغرة أمنية، أو محاولات اختراق، أو مراقبة تدقيق عالية المخاطر.

وخلال العام 2023م، واصلت الشركة تعزيز الاستخدام الإبداعي، والمبتكر للتقنية، ونفذت حلولاً جديدة، وطورت البنية التحتية لتقنية المعلومات؛ لدعم أنظمة وخدمات المعلومات. وظل أمن المعلومات يمثل أولوية خلال هذا العام أيضاً.

بالنظر إلى المبادئ التوجيهية التنظيمية المتطورة (هيئة السوق المالية)، و(تداول)، و(NCA)؛ لضمان مواكبة الالتزام المتزايد من جانب الجهات التنظيمية فيما يتعلق بمتطلبات الأمن السيبراني. ولكي تتمكن شركات الخدمات المالية من تحسين وضع الأمن السيبراني، والحفاظ على معايير الصناعة، تم إنشاء قسم مخصص للأمن السيبراني منفصل عن قسم تقنية المعلومات ولجنة الأمن السيبراني، مع مراعاة مبدأ عدم تضارب المصالح. وخلال هذه الفترة، تتم صياغة دليل سياسات منفصل لقسم الأمن السيبراني جنباً إلى جنب مع استراتيجية القسم، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والمسؤوليات الوظيفية.

وكجزء من تحسيننا المستمر في رقمنة وأتمتة العمليات التجارية، نجحنا في استبدال تطبيق (ERP) القديم الخاص بنا، (Oracle EBS)، بـ (Oracle Fusion)، وهو تطبيق (ERP) مهم جداً، واستراتيجي للمؤسسة. ويعتبر (Oracle Fusion)، هو حل أحدث لتخطيط موارد المؤسسات (ERP)، قائم على السحابة، ويوفر واجهة مستخدم حديثة وبديهية، ووظائف متقدمة للإدارة المالية، وميزانية التخطيط، وإدارة سلسلة التوريد والموارد البشرية، وتقرير لوحة معلومات التحليل، والخدمة الذاتية. وفي الوقت نفسه، كانت (Oracle EBS) التي كانت موجودة في مقر العمل عبارة عن نظام أساسي مملوك، عمره عشرون عاماً، وهو صارم مع الكثير من تبعيات الأجهزة والبرامج الوسيطة، ويتطلب ترقيات مستمرة، وتحسيناً وصيانة.

كما تم استبدال وحدة تخزين (HP) الحالية، التي وصلت إلى نهاية عمرها الافتراضي ودعمها، بـ (Dell Vx-rail) بعد إجراء تقييم شامل؛ للتوافق بين (HP Nimble) و(Nutanix) و(Dell Vx-rail). ويعد تخزين (SAN) أمراً بالغ الأهمية للبنية التحتية لشبكتنا؛ نظراً لأنها شبكة تخزين مركزية، يمكن الوصول إليها من خلال جميع خوادمنا وسحابة (DR)، والتي تُستخدم بشكل أساسي لزيادة موثوقية التخزين، وقابلية التوسع، والتعافي من الكوارث وأمن البيانات.

بالإضافة إلى تحديد وتطوير آلية تقييم مخاطر البائعين من منظور تقنية المعلومات. وهذا يشمل (الإطار والآلية والسياسات). ويتضمن ذلك أيضاً صياغة مسودة عقد نموذجية تتناول المخاطر، واتفاقيات مستوى الخدمة، ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد تم إطلاق النظام بنجاح ودمجه مع (Oracle Fusion)؛ لتلبية متطلبات المرحلة الثانية للجهة التنظيمية (ZATCA).

إدارة
الموارد البشرية

تَعْتبِر شركة "الخبير المالية" أن الكوادر البشرية من أهم أصولها، لذلك تسعى لاستقطاب أفضل الخبرات والكفاءات؛ وتهيئة البيئة المريحة والمحفّزة للعمل والإنجاز، كما نعمل على تطوير قدرات الكفاءات المتخصصة في قطاعات الشركة المختلفة بما يحقق إحدى مميّزات الشركة التنافسية.

وقد اتخذت إدارة الموارد البشرية خطواتٍ مدروسة لضمان تحقيق المستويات المثلى للتوظيف في كافة إدارات الشركة سواء على صعيد إدارات الأعمال والإدارات المساندة.

هذا وقد بلغ مجموع منسوبي الشركة في العام 2023م 105 موظفين، حيث كان المجموع في العام 2022م 91 موظفاً، ووصلت نسبة السعودة في الشركة إلى 83%. وبَقِيَتْ نسبة توظيف الإناث ثابتةً، 34% من إجمالي المنسوبين.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

- باشرت إدارة الموارد البشرية تنفيذ سياسة بدل التعليم التي أطلقتها الشركة في العام قبل الماضي، 2021م، بالتزامن مع بدء العام الدراسي 2022م - 2023م، وذلك لجميع منسوبي الشركة المؤهلين من كافة الدرجات الوظيفية بالشركة.
- وقد واصلت إدارة الموارد البشرية استثماراتها المكثّفة في التدريب والتطوير، والإرشاد والتوجيه، وإدارة التغيير الثّقافي عبر برنامج تقييم الموارد البشرية، الذي يساعد على وضع المعايير لقياس الأداء ضمن أربع فئات أساسية وهي: تحقيق الأهداف، وتطبيق قِيم الشركة، ومفاهيم القيادة المطلوبة، والطاقات المستقبلية.

المراجعة المالية

المراجعة المالية

تحتوي هذه المراجعة على ملخص وتحليل للأداء المالي لشركة "الخبير المالية" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م. كما تحتوي إيضاحات القوائم المالية على مزيد من المعلومات عن الأداء المالي.

إجمالي الإيرادات

289.1

ارتفع إجمالي الإيرادات في العام 2023م بنسبة 10%، ليصل إلى 289.1 مليون ريال سعودي، مقارنةً بما مجموعه 262.1 مليون ريال سعودي في السنة السابقة، متأثراً بزيادة الدخل من الاستثمارات بما مجموعه 203.2 مليون ريال سعودي، مرتفعاً بنسبة 20% مقابل إيرادات قدرها 169.3 مليون ريال سعودي في العام 2022م، وذلك نتيجةً لارتفاع المكاسب من الاستثمارات بالقيمة العادلة خلال العام 2023م.

كما ارتفع الدخل من توزيعات الأرباح بقيمة قدرها 8.5 مليون ريال سعودي بنسبة تزيد عن 500%. إلى جانب ذلك، انخفض إجمالي الأتعاب بنسبة قدرها 12% لتصل إلى 76.6 مليون ريال سعودي نتيجةً لانخفاض أتعاب الاكتتاب في العام 2023م.

المصروفات التشغيلية

136

ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 7% ليصل إلى 136,4 مليون ريال سعودي، مقارنةً بما مجموعه 127,6 مليون ريال سعودي في العام 2022م، وانخفضت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الدخل بنسبة 47% مقارنةً بنسبة 49% في العام 2022م.

صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل 108.5

ارتفع الربح قبل الزكاة وضريبة الدخل بنسبة 14%، مسجلاً 108.5 مليون ريال سعودي مقارنةً بالربح قبل الزكاة وضريبة الدخل في العام 2022م، والذي بلغ 95.4 مليون ريال سعودي.

الأصول تحت الإدارة 7.936

الأصول المحتفظ بها نيابةً عن العملاء بصفة أمانة ليست مشمولة في قائمة المركز المالي لشركة "الخبير المالية". وقد بلغت الأصول تحت الإدارة التي تحتفظ بها الشركة بصفة أمانة كما في 31 ديسمبر 2023م ما مجموعه 6.456 مليار ريال سعودي، مقابل 6.644 مليار ريال سعودي في العام 2022م. هذا وقد بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 7.936 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، منخفضاً بنسبة 2%، وذلك من 8.084 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2022م، وقد نتج هذا التغير بسبب الانخفاض في قيمة بعض الصناديق خلال العام 2023م.

ربحية السهم 1.15

ارتفعت ربحية السهم في العام 2023م ، والتي بلغت 1.15 ريال سعودي مقارنةً بربحية السهم عند 1.02 ريال سعودي في العام 2022م.

الاستثمارات 1.628

كما ارتفعت قيمة محفظة الاستثمارات بنسبة 3% لتصل إلى 1.628 مليار ريال سعودي في العام 2023م مقارنةً بما مجموعه 1.587 مليار ريال سعودي في العام السابق 2022م.

التمويل للعام المالي 2023م

يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بأية قروض تمويل متوافقة مع الأحكام الشرعية الإسلامية مقدمة للشركة كما في 31 ديسمبر 2023م:

اسم البنك	بنك الإنماء
مدة التمويل بالريال السعودي	سبع سنوات ونصف السنة
مبلغ التمويل الأصلي	325,900,000
المبلغ المسدد	17,071,154
المبلغ المتبقي	308,828,846

فضلاً الرجوع إلى قسم المطلوبات المتداولة وغير المتداولة بقائمة المركز المالي الموحدة والإيضاحات ذات الصلة.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين كما في نهاية العام 2023م إلى 1.096 مليون ريال سعودي، بنسبة 6% مقارنة بـ 1,038 مليون ريال سعودي كما في نهاية العام 2022م. وقد نتج هذا الارتفاع بسبب الارتفاع في الأرباح المُبْقَاة في حقوق المساهمين نتيجة لارتفاع أرباح العام 2023م.

كفاية رأس المال

إن هدف الشركة في إدارتها لرأس مالها هو الالتزام بقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية لحماية قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة عملها والمحافظة على قاعدة رأس مالية قوية.

أصدرت هيئة السوق المالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م قواعد الكفاية المالية الجديدة (القواعد)، بموجب قرارها رقم (2012-40-1) بتاريخ 17 صفر 1434هـ الموافق 30 ديسمبر 2012م. وتنص القواعد على أنه يجب على الشخص المرخص له الاحتفاظ باستمرار بقاعدة رأس مالية لا تقل - كحد أدنى - عن إجمالي رأس المال المطلوب المحدد في القسم (3) من قواعد الكفاية المالية.

وأصدرت هيئة السوق المالية تعديلات على القواعد الاحترازية التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2023م (الموافق 10 رمضان 1444هـ) وتختلف متطلبات كفاية رأس المال وفقا لآخر تعديل عن المتطلبات السابقة. وبناءً على ذلك، قامت الشركة باحتساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ونسب كفاية رأس المال للسنة المنتهية في 2022م، والسنة المنتهية في 2023م على النحو التالي:

فيما يلي تفاصيل الحد لأدنى لرأس المال المطلوب والقاعدة الرأس مالية:

كفاية رأس المال

(ألف ريال سعودي)	2023م	2022م
قاعدة رأس مال "الخبير المالية"	1,096,312	1,038,267
مجموع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب	9,204,637	858,540

معدل كفاية رأس المال

(ألف ريال سعودي)	2023م	2022م
إجمالي معدل رأس المال / نسبة رأس المال الأساسي	%11.91	1.21
الفائض في رأس المال	359,941	179,727

مراجعة
إدارة المخاطر

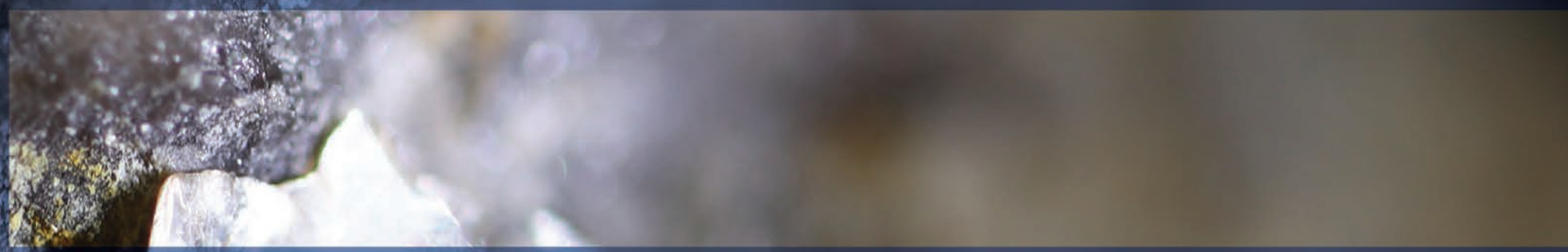

مراجعة
إدارة المخاطر

قطاع إدارة المخاطر والحوكمة

يتولى قطاع إدارة المخاطر والحوكمة مسؤولية الإشراف اليومي على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها شركة "الخبير المالية" شاملةً مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية/ الرقابية، ومخاطر الالتزام وغسل الأموال.

تستخدم الإدارة عدداً كبيراً من أدوات تقييم وتحليل المخاطر وإعداد التقارير، وأحدث نماذج إدارة المخاطر. وتشمل النظم المستقلة والتي سيتم استبدالها بنظام "مباشر" ونظام وورلد تشيك (World-check) للتبليغ عن غسل الأموال ورقابة الالتزام، بالإضافة إلى ذلك، تم وضع وتنفيذ نموذج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بما يستوفي شروط هيئة السوق المالية. وتتم مراقبة الكفاية المالية للشركة بشكل شهري، شاملةً الأرقام الفعلية للفترات السابقة والأرقام المتوقعة للفترات القادمة لضمان التغطية الرأسمالية الكافية.

إدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال

في حين أن مسؤولية الالتزام تقع على عاتق مجلس إدارة شركة "الخبير المالية"، يتولى قسم إدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال مهمة الإشراف اليومي على أنشطة الالتزام ووضع استراتيجية وخطة عمل الإدارة.

ومن المهم أيضاً التأكيد على أن الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والداخلية هو أمر واجب على جميع الموظفين، حيث تعمل الإدارة التنفيذية على التأكد من إدراك جميع منسوبي الشركة لهذا الواجب وعلى نشر ثقافة الالتزام بينهم، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتقيد بأعلى معايير السلوك المهني المتبع في جميع الأوقات.

إدارة المخاطر

تتولى إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة واعتماد حدود الأطراف المقابلة، والإشراف اليومي على تحديد وقياس ومراقبة عوارض الشركة لمخاطر السوق (شاملةً مخاطر السيولة). كما تتولى الإدارة مسؤولية تحديث كافة السياسات والإجراءات لجميع الإدارات داخل الشركة ووضع ضوابط رقابية إضافية لضمان تنفيذ المعاملات بشكل صحيح يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة من أجل تجنب أي مخاطر تنظيمية وتشغيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر مسؤولة عن متابعة جميع قرارات الاستثمار الخاصة بالشركة من خلال خلق ضوابط مختلفة لإدارة جودة التنفيذ، والإبلاغ عن أي استثناءات، وتنظيم سير عمل بعض العمليات لضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح.

إطار عمل المخاطر والحوكمة

يتولى مجلس إدارة "الخبير المالية" الإشراف على المخاطر من خلال اللجان التابعة له، ومن خلال قطاع المخاطر والحوكمة وإدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال.

المخاطر المحتملة وسياسة إدارة المخاطر ومراقبتها

تنطوي أنشطة شركة "الخبير المالية" على مخاطر مختلفة العمق والتعقيد، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال عملية مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها ووضع الضوابط والسيطرة عليها. وتتعرض شركة "الخبير المالية" بشكل أساسي لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخلال طرف نظير بالتزاماته التعاقدية، بما يؤدي إلى تعرض الشركة لخسارة. علماً أن الشركة لا تقوم بإقراض أي أموال على شكل قروض أو سلفيات لعملائها؛ وتحديداً لا تقوم "الخبير المالية" حالياً بتقديم قروض هوامش التغطية بضمان الأوراق المالية.

لذلك فإن مخاطر الائتمان الوحيدة التي يمكن أن تتعرض لها "الخبير المالية" في الوقت الحاضر هي مخاطر الأطراف النظيرة من بنوك وشركات، بالإضافة إلى استثماراتها في الصناديق الخاصة المدارة من قِبلها. وتعتمد شركة "الخبير المالية" استراتيجية ائتمان لمراقبة مخاطر الأطراف المتعاقدة والسيطرة عليها، حيث تقوم الشركة على وضع حدود ائتمانية لها بما يتوافق مع قواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية والسياسات الداخلية المعتمدة.

ومن المتوقع أن تزداد المخاطر بشكل عام في الأسواق نظراً إلى تأثر الحركة الاقتصادية في المنطقة، والمخاطر الجيوسياسية وتأثير فيروس (كوفيد- 19)، مما قد ينعكس بشكل سلبي على أداء الشركات وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها. وقد تكون هذه التأثيرات في قلب الاقتصاد المحلي مخفية عن الأنظار ولكن لها تأثيرات مضاعفة، بما في ذلك تدهور جودة الائتمان بين الشركات، خاصةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مخاطر السوق

هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار السوق، وأسعار الفائدة / نسب الربح، وأسعار الأسهم على دخل الشركة والأوراق المالية الأخرى في أسواق رأس المال. وتستثمر الشركة في فئات أصول متعددة تنطوي على مخاطر السوق بفعل حساسيتها وتأثرها بتقلبات الأسعار. وتقوم الشركة بالاستثمار في أسهم الملكية الخاصة والأسواق المالية والاستثمارات العقارية وأسواق النقد. وحيث إن نموذج عمل الشركة هو الاستثمار في الصناديق التي تديرها، فإن الشركة تراقب مخاطر السوق التي تنطوي عليها تلك الاستثمارات وتقوم بإدارتها باتباع سياسة استثمار صارمة معتمدة من مجلس الإدارة تبين بالتفصيل الحدود والمعطيات والإجراءات وضوابط الحوكمة المناسبة.

أما على المستوى العام فقد أثرت زيادة المخاطر الجيوسياسية وارتفاع مستويات التقلب على الأسواق، ومن المتوقع أن تستمر هذه التقلبات في السوق. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة / الأرباح، فإن استمرار ارتفاعها سيكون له تأثير سلبي أيضاً لا سيما على تكلفة الأموال على مستوى شركة "الخبير المالية"، وكذلك على مستوى الصناديق المدارة وأصولها الأساسية. تراقب شركة "الخبير المالية" إغلاق معدلات الأرباح وتتخذ التدابير المناسبة للتحوط من الأسعار وتخفيف هذه التقلبات.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة بسبب عدم القدرة على إدارة النقص غير المخطط له، أو التغيرات في مصادر التمويل، أو عدم معالجة التغيرات في ظروف السوق والتي تؤثر على قدرة تسييل الأصول بسرعة، وبأقل الخسائر. وعلى ذلك، تبدأ الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة بوضع السياسات والإجراءات المكتوبة، وإنشاء سياسة الحد الأدنى من المستويات المقبولة للسيولة. وأن تتم عملية إدارة مخاطر السيولة عن طريق رصد وقياس ورفع تقارير السيولة بشكل مستمر.

المخاطر التشغيلية

هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق إجراءات الرقابة الداخلية أو الكوادر البشرية أو النظم أو بسبب أحداث خارجية. وتشمل المخاطر التشغيلية المخاطر القانونية كالتعرض لغرامات أو عقوبات، والتعويضات الجزائية الناتجة عن الإجراءات الرقابية والإشرافية المتخذة بحق الشركة أو عن التسويات الخاصة التي تتوصل إليها الشركة.

تستخدم الشركة مجموعة من الأدوات لتحديد، وقياس وتصحيح الحوادث التشغيلية. إضافةً إلى ذلك، يوجد لدى "الخبير المالية" بوليصة تأمين مهنية لتغطية أي خسائر ناتجة عن هفوات غير مقصودة أو تعطل للأنظمة.

مراجعة الحوكمة

مراجعة الحوكمة

تنص سياسة الحوكمة بشركة "الخبير المالية" على الأسس التي تنظم الجوانب التالية:

- الإدارة والإشراف على العمليات؛
- تشجيع اتخاذ القرارات الأخلاقية والمسؤولة؛
- تقديم الإفصاحات في مواعيدها المقررة؛
- الاعتراف بالحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية؛
- التعرف على المخاطر وإدارتها؛
- تشجيع تحسين الأداء وتقديم المكافآت بعدالة ومسؤولية.

إطار الحوكمة الإدارية

يتألف إطار الحوكمة الإدارية بشركة "الخبير المالية" من قواعد السلوك المهني، وتضارب المصالح، وبيان الاستراتيجية، ورقابة الالتزام، وتخطيط التعاقب الوظيفي، والسياسات والإجراءات التشغيلية، والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وإجراءات التدقيق الداخلي والخارجي، والاتصالات الفعالة، والإفصاح والشفافية.

قواعد السلوك المهني

وضعت شركة "الخبير المالية" قواعد للسلوك المهني التي تحدد سلوكيات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين، والتأكد من أن جميع الإجراءات والتصرفات والسلوكيات تتسم بمبادئ أخلاقية وقانونية وبشفافية تامة.

تضارب المصالح

لم تبرم شركة "الخبير المالية" أي عقد يتضمن أي مصلحة مادية جوهرية لأي من أعضاء مجلس إدارتها، أو الرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو أي من شركائها عدا ماجرى ذكره في بند الأعمال والعقود والصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة، ويحتوي الإيضاح رقم (7) في القوائم المالية الموحدة على بيان عمليات الأطراف ذوي العلاقة.

الإفصاح والشفافية

تعتمد "الخبير المالية" سياسة اتصالات وعلاقات عامة تتماشى مع متطلبات السلطات الرقابية والإشرافية لضمان التأكد من أن عمليات الإفصاح تتميز بالإنصاف والشفافية والشمولية.

وتشمل قنوات الاتصالات والعلاقات العامة الرئيسية، والجمعية العمومية السنوية للمساهمين، والتقرير السنوي، والقوائم المالية، وتقارير الاستثمار الدورية، وموقع الشركة الإلكتروني، وتصريحات صحفية وإعلانات في وسائل الإعلام، ونشرات إخبارية لمنسوبي الشركة.

بيان الاستراتيجية

دعماً للنمو والتطور المستمر لشركة "الخبير المالية"، وفي ضوء التغيرات في أوضاع الأسواق الإقليمية والعالمية، حددت استراتيجية الشركة بوضوح أهداف تنمية الإيرادات والأرباح وتطوير الأعمال والمنتجات الجديدة والتوزيع والانتشار الجغرافي لاستثماراتها، والكفاءات المهنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

تخطيط التعاقب الوظيفي

تقوم لجنة الموارد البشرية بمراجعة خطة التعاقب الوظيفي بشكل سنوي والموافقة عليها. وتهدف الخطة إلى اختيار منسوبي الشركة وتطوير مهاراتهم المهنية وترقيتهم لضمان عدم حدوث أي انقطاع في أعمال "الخبير المالية" في حال ترك أي موظف للخدمة.

الوظائف الرقابية

وحدة المراجعة الداخلية

وحدة مستقلة تابعة للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة والمؤلفة من ثلاثة أعضاء، اثنان منهم مستقلون. ومن أجل تعزيز استقلالية وكفاءة مهام التدقيق الداخلي، قامت الوحدة بإبرام اتفاقية مع شركة الدار الدولية لاستشارات الحوكمة؛ لإجراء عمليات التدقيق وإعداد تقرير بالنتائج وتقديمه للجنة المراجعة. ويتم تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة على مدار السنة وتطبيق جميع توصياتها، ويتم إطلاع لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على مستجدات تنفيذ الخطة. وتقوم وحدة المراجعة الداخلية أيضاً بإجراء مراجعات أو استقصاءات خاصة عند الحاجة.

نتائج المراجعة السنوية لإجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

قامت وحدة المراجعة الداخلية بمراجعة عمليات "الخبير المالية" خلال العام 2021م وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من لجنة المراجعة للتحقق من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وحماية أصول الشركة وتقييم أداء إدارة مخاطر الشركة. ونتيجةً لإجراءات التدقيق والمراجعة المنفذة، لم تظهر أي أوجه ضعف جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

هذا وقد أنجزت الوحدة جميع عمليات التدقيق المقرر إجراؤها بحسب الخطة المعتمدة خلال العام 2021م. كما كانت متابعة ومعالجة الملاحظات المرصودة خلال المراجعات من العمليات المهمة التي ركزت عليها وحدة المراجعة الداخلية خلال العام.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

قامت لجنة المراجعة بمراجعة الدفاتر والسجلات وتقارير المراجعة الداخلية ومختلف محاضر الاجتماعات والبيانات المتعلقة بأعمال الشركة. وقد تبيّن سلامة وفعالية نظام وعمليات الرقابة الداخلية بالشركة، ولم يتم اكتشاف أي نقاط ضعف أساسية. مما يوضح أنه قد تم تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية دون أي تقصير، وأنه لم يحدث أي غش أو تدليس خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال

تتولى إدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال مسؤولية أعمال رقابة الالتزام اليومية ووضع الاستراتيجية وتخطيط أنشطة رقابة الالتزام. ومن المهم التأكيد على واجب ودور جميع الموظفين فيما يتعلق برقابة الالتزام. ويجب على الإدارة التأكد من معرفة جميع منسوبي الشركة بهذا الواجب والتزامهم بتنفيذه. ويتم أيضاً الالتزام بجميع الشروط الرقابية واستيفاء أعلى معايير السلوك المهني على جميع المستويات.

إدارة المخاطر

تتولى إدارة المخاطر مسؤولية الإشراف اليومي على تحديد وقياس ومراقبة مدى تعرض الشركة لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق (شاملةً مخاطر السيولة). كما تتولى الإدارة مسؤولية تحديث كافة السياسات والإجراءات لجميع إدارات الشركة ووضع ضوابط رقابية إضافية لضمان تنفيذ المعاملات بشكل صحيح يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة من أجل تجنب أي مخاطر تنظيمية وتشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر مسؤولة عن متابعة جميع قرارات الاستثمار الخاصة بالشركة من خلال خلق ضوابط مختلفة لإدارة جودة التنفيذ، والإبلاغ عن أي استثناءات، وتنظيم سير عمل العديد من العمليات لضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح.

الشؤون القانونية

تقوم إدارة الشؤون القانونية بدور محوري لضمان سلامة أعمال الشركة ومنتجاتها وحماية حقوقها وحقوق عملائها داخلياً وخارجياً، وكذلك ضمان تطبيق أفضل الممارسات القانونية. وتشمل مهام إدارة الشؤون القانونية - على سبيل المثال لا الحصر - تقديم الاستشارات الدقيقة فيما يخص الشؤون القانونية لأعمال وأنشطة الشركة الاستثمارية والإدارية، والإشراف على سير المنازعات والتسويات ومباشرة الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها وأي جهات أخرى ذات اختصاصات قانونية، وإعداد البحوث والدراسات القانونية التي تهم الشركة، وصياغة الاتفاقيات التي تعقد بين الشركة والجهات الأخرى. كما تشمل مهمات إدارة الشؤون القانونية عقد الندوات الدورية لمنسوبي الشركة لتعريفهم بالتشريعات وما يستجد عليها والمستحدث منها ومساعدتهم في تطبيقها.

الشؤون المالية والمحاسبة

تتولى إدارة الشؤون المالية والمحاسبة مسؤولية التخطيط المالي وإعداد التقارير الدورية، والرقابة المالية وحماية أصول الشركة، والمدفوعات والتسجيل ومسك الدفاتر المحاسبية، ومتابعة ملف الزكاة وضريبة الدخل، وإدارة الاستشارات والمنازعات، والتنسيق مع جهات عديدة خارجية من ضمنها مراجع الحسابات الخارجي. كما تقوم الإدارة بمراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة بشكل شهري للتأكد من توافق الأداء المالي الفعلي مع خطة العمل لكل نشاط من أنشطة الشركة المختلفة، ونتيجةً لذلك، يتم رصد أي انحرافات عن الخطة في مرحلة مبكرة واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجة تلك الانحرافات ومتابعة تنفيذها.

إفصاح الركيزة الثالثة

وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية، قامت الشركة بإعداد تقرير الإفصاح عن الركيزة الثالثة لعام 2021م، والذي وافق مجلس الإدارة عليه، وتم تحميل نسخة منه على موقع الشركة الإلكتروني عبر الرابط التالي، أو من خلال مسح الباركود أدناه:

www.alkhabeer.com/ar/pillar-iii/

مسؤولية الشركة الاجتماعية

مسؤولية الشركة الاجتماعية

يعتبر الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من الأولويات لدى شركة "الخبير المالية"، ويتَّسِم التزامنا هذا بالتنوع والشمول، هادفين إلى إحداث أثر إيجابي على المجتمع من خلال ثلاثة محاور أساسية: هي الإنسان (الأفراد)، والمعرفة، والبيئة. ساعين إلى المساهمة في تعزيز بيئة غنية، وبشكل إيجابي في المجتمعات التي نعمل فيها. ومواءمة ممارسات الشركة مع مسؤوليتنا تجاه المجتمع.

ولأننا ندرك قوة أثر التعليم والابتكار في إحداث التغيير الإيجابي؛ لذلك يظل التزامنا بالمسؤولية المجتمعية ثابتاً، وله أثره الدائم على المجتمع ككل.

وتشمل جهودنا في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات: مبادرات لتعزيز التعليم، والتقدم التقني داخل مجتمعاتنا. وفي هذا المسعى نحن نتعاون مع الجامعات والمعاهد التعليمية؛ لخلق فرص للتعلم وتنمية المهارات. حيث أننا نستثمر في البرامج التي تعزز المهارات والتطوير المهني في المجالات المالية والاستثمارية للأجيال الصاعدة؛ مما يضمن حصولهم على الأدوات المُمكِّنَة، والدعم اللازم لإنشاء مجتمع متطور وناجح. لذا فنحن نشارك في الارتقاء بالمجتمعات التي نعمل فيها.

أبرز الإنجازات في العام 2023م

الأنشطة البيئية

نفذت الشركة - وبنسبة 100% - مبادرة "غرس 1,000 شجرة" في العام 2023م، والتي تم إطلاقها في العام 2020م؛ بهدف التقليل من الأثر السلبي لاستهلاك الورق، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية المستدامة.

وتعتبر البيئة والموارد الطبيعية محوراً أساسياً في استراتيجية المسؤولية المجتمعية، حيث أننا ملتزمون بتكثيف مبادراتنا البيئية من خلال اعتماد ممارسات مستدامة، ويتمثل ذلك في تقليل استهلاك الورق، وترشيد استخدام الطاقة، وترشيد استهلاك المياه. وتمتد مبادراتنا إلى السعي للمحافظة على البيئة الخضراء؛ تماشياً مع مبادرة "السعودية الخضراء"، حيث نسعى جاهدين للبحث عن طرق للمساهمة في المحافظة على البيئة، وزيادة الوعي حول أهمية الاستدامة.

برنامج الخبير للمتدرّبين

تقدم "الخبير المالية" فرصة التدريب للطلبة من التخصصات ذات العلاقة بأعمال الشركة، حيث توفر لهم بيئة ممتازة لتدريبهم، وتوجيههم، وتنمية معارفهم تطبيقياً، وتطويرهم مهنياً تحت إشراف مرشد متخصص. وفي نهاية البرنامج، تمنحهم الشركة شهادة توضح فيها فترة التدريب، ودرجة تقييم الأداء، وخبرة المتدرب. ونحن في "الخبير المالية" نقوم بذلك؛ لأننا نؤمن بأهمية تطوير الطاقات البشرية من خلال المبادرات التي تهدف إلى تحقيق أهداف تنمية المجتمع المستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها؛ سعياً منَّا لتمكين الشباب في المجتمع المحلي من الحصول على الدعم المهني، أو مساعدة مسرعات العمل؛ وذلك لغرض دعم الأعمال التي تركز على التطوير المهني.

مراجعة مجلس الإدارة

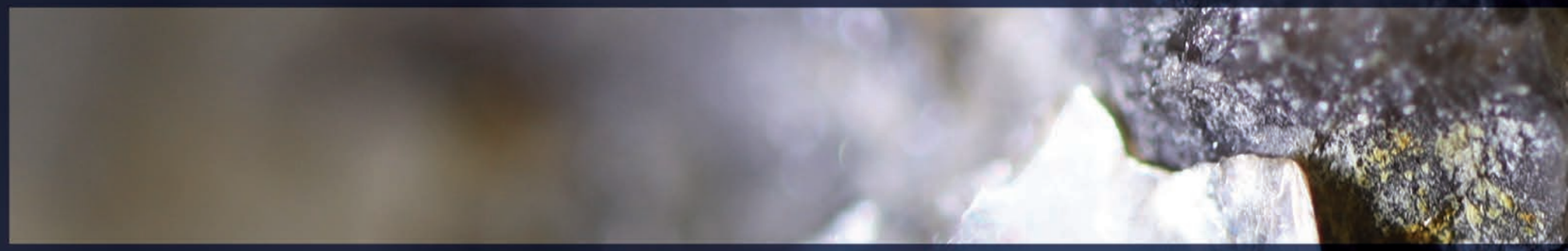

مراجعة مجلس الإدارة

يتألّف مجلس إدارة شركة "الخبير المالية" من شخصيات قيادية بارزة في قطاع الأعمال، يسخّرون معارفهم، وخبراتهم، وشبكة علاقاتهم في خدمة الشركة؛ للمساهمة في نجاح أعمالها ومشاريعها. وتعكس تركيبة مجلس الإدارة توازناً بين الأعضاء التنفيذيين، وغير التنفيذيين، والمستقلّين، حيث بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلّين ثلاثة أعضاء.

وقد عقد مجلس الإدارة خمسة اجتماعات خلال العام 2023م. ويؤدّي مجلس الإدارة دوراً محورياً وحيوياً في تحديد التوجّه الاستراتيجي للشركة، وضمان تنفيذه، وذلك في إطار الضوابط والحوافز. ويشمل ذلك لجان المجلس الدائمة وهي: لجنة الاستثمار، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة المخاطر، ولجنة رقابة الالتزام.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلّق بالقوائم المالية

يضمن مجلس إدارة الشركة، للمساهمين وللأطراف الأخرى ذات العلاقة، وحسب معرفته التامة بكافة النواحي المادية، ما يلي:

- احتفاظ شركة "الخبير المالية" بسجلّات محاسبية سليمة.
- إعداد نظام الرقابة الداخلية بأُسس سليمة، وَنُفِّذَ بفعالية.
- عدم وجود أيّ شك في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.

أعضاء مجلس الإدارة

عمار أحمد صالح شطا

رئيس مجلس الإدارة

عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

االأستاذ عمار أحمد شطا هو مؤسّس شركة "الخبير المالية". وقد أسسها بعد تحقيقه العديد من الإنجازات البارزة أثناء توليه عدداً من المناصب القيادية في القطاع المالي: كالبنك الأهلي التجاري، والبنك الإسلامي للتنمية.

ويتمتع عمّار بأكثر من 30 عاماً من الخبرة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والتمويل الإسلامي، وإدارة الأصول والاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، إذ بدأ حياته المهنية في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية منذ العام 1990م، حيث ساهم بدور كبير في تحويل عمليات التمويل التقليدية إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يتمتع عمار بخبرة مميزة في أسواق المال العالمية، اشتهر خلالها في الأوساط الاقتصادية والمصرفية بفكره الريادي، وقدرته على استشراف التحولات الاقتصادية المحلية والدولية، وانعكاساتها الحالية والمستقبلية على الأسواق.

والجدير بالذكر أن الأستاذ عمار عضو في المجلس الاستشاري لمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. وحاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية، وشهادة الماجستير في التخطيط الاقتصادي من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه حاصل على شهادة محلل مالي معتمد (CFA).

مساعد محمد الدريس

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ مساعد محمد سعد الدريس رجل أعمال معروف، قام بدور كبير في تطوير وتوسيع نطاق مجموعة شركات عائلية في قطاعات أعمال مختلفة. وقد شغل منصب عضو فعال في مجلس المديرين التنفيذيين بالمصنع السعودي الأمريكي للزجاج، والذي استحوذت عليه شركة دي للاستثمار.

كما شغل منصب عضو مجلس المديرين التنفيذيين في شركة محمد سعد الدريس وأولاده المحدودة، والتي تحولت فيما بعد إلى شركة مساهمة عامة، وتم طرحها في سوق الأسهم السعودية، وشركة أبناء محمد سعد الدريس المحدودة، وشركة أبناء محمد سعد الدريس القابضة، وشركة الدريس للصناعة والتجارة (أليتكو)، وهي شركة مساهمة مقفلة.

الأستاذ مساعد خرّيج معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى اجتيازه العديد من الدورات التدريبية في المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة.

سعيد محمد بن زقر

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ سعيد محمد بن زقر يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 23 عاماً في مجال التجارة والصناعة، وهو رئيس مجلس إدارة شركة (آفون) العربية للتجميل، وشركة بن زقر (بارويل) للنقل البحري، ويشغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي للعمليات في شركة عبد الله وسعيد بن زقر المحدودة، والرئيس المشارك لمصنع بن زقر للمواد العازلة.

وهو عضو مجلس إدارة شركة سعيد ومحمد عبيد بن زقر وشركاه المحدودة، وشركة بن زقر المحدودة، وشركة بن زقر (يونيليفر) المحدودة، والشركة الدولية للتسويق والاتصالات المحدودة، وعضو مجلس إدارة ومؤسس شركة ديار الخيال.

الأستاذ سعيد حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من كلية (لينفيلد)، في أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

أعضاء مجلس الإدارة

مهند حيدر بن لادن

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة المراجعة
عضو لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ مهند حيدر بن لادن هو مسؤول تنفيذي، يشغل حالياً منصب مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية في شركة محمد بن لادن. ويشغل أيضاً منصب المدير العام بالإنابة لقطاع الاستثمارات بشركة محمد بن لادن. وقد شغل سابقاً منصب رئيس المحاسبة في شركة بن لادن الصناعية، كما أنه صاحب مؤسسة فكرة ثقافية، والمؤسس والشريك في شركة رحاب التغذية للإعاشة المحدودة، وشركة (زيلي) التي تعمل في مجال تصميم نظم الحاسب الآلي، وذلك بالإضافة إلى أنّه عضو مجلس إدارة شركة (زيلي)، وشركة (دي أم سي سي)، وشركة (سكاي ستيل سيستمز) في الإمارات العربية المتحدة، وشركة مكاني بين الخطوط، وهي شركة سعودية تعمل في مجال إدارة وخدمات مواقف السيارات.

الأستاذ مهند حاصل على شهادة الماجستير في الابتكار وإدارة التكنولوجيا من كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال في جامعة (جرونوبل) في فرنسا، وشهادة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية.

سامر سامي الصلح

عضو مجلس إدارة
عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ سامر سامي الصلح هو الرئيس التنفيذي للاستثمار بمجموعة باحمدان، شغل قبل ذلك منصب رئيس قطاع استثمارات البنية التحتية بمجموعة المهيدب، كما عمل مستثمراً تأسيسياً، ورئيساً مالياً استشارياً لشركة (إنر وير)، وعضواً منتدباً لشركة (شعاع كابيتال)، كما شغل عدة مناصب في شركة (سيتي)، مدير محفظة استثمارية، ومتعاملاً أول وغيرها.

الأستاذ سامر حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم، تخصص الهندسة الكهربائية وهندسة الإلكترونيات من جامعة (كورنيل)، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتمويل من معهد (ماساتشوستس) للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في الهندسة من كلية دراسات وبحوث العمليات والهندسة الصناعية بجامعة (كورنيل).

د.عصام زيد محمد الطواري

عضو مجلس إدارة مستقل
رئيس لجنة المراجعة

الدكتور عصام زيد محمد الطواري خبير في مجال التمويل الإسلامي، ويشغل حالياً منصب الشريك الإداري في شركة (نيوبري) للاستشارات الاقتصادية التي أسسها في الكويت. وهو أيضاً شريك في شركة (إيمارك) للاستشارات والتدريب، ومستشار رئيس مجلس إدارة شركة المستثمر الدولي في الكويت. وكان قد أسّس شركة رساميل للهيكلة المالية في الكويت، والتي شغل فيها سابقاً منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

كما شغل عدّة مناصب مرموقة في العديد من المؤسسات البارزة، بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة شركة عين للتأمين التكافلي، وشركة صروح للاستثمار، وعضوية مجلس إدارة شركة دبي للأسلاك، وعضوية مجلس إدارة في شركة الكويت (كاتاليست)، وغيرها.

أعضاء مجلس الإدارة

محمد عبدالرحمن مؤمنة

عضو مجلس إدارة مستقل
عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ محمد عبد الرحمن مؤمنة هو مدير تنفيذي ذو خبرة كبيرة، شملت العديد من مجالات الإدارة والأعمال، على مدى أكثر من 20 عاماً من مسيرته المهنية، التي نجح خلالها في بناء سمعته كمفكر وريادي في أوساط رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط. ويشغل حالياً منصب الشريك التنفيذي في شركة (إدوارد دبليو كيلي وشركاؤه)، وعضو مجلس إدارة مستقل، ورئيس لجنة إدارة المخاطر لدى بنك (فرنسا إنفست). وهو أيضاً عضو مجلس إدارة مستقل، ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (المستشفى السعودي الألماني) في المملكة العربية السعودية، وشركة (إنيشيال العربية السعودية). كما يشغل عدة مناصب غير تنفيذية في العديد من الشركات والجمعيات الخيرية.

الأستاذ محمد حاصل على درجة البكالوريوس في التسويق، من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في المملكة العربية السعودية.

د.لمى عبدالعزيز السليمان

عضو مجلس إدارة مستقل
رئيس لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة

الدكتورة لمى السليمان هي شريك ونائب رئيس مجلس إدارة شركة (رولاكو القابضة السعودية بلوكسمبرغ)، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة للاستثمارات، وعضو مجلس إدارة لجنة تطوير شركة جبل الليث للتنمية والتطوير، وعضو المجلس الاستشاري للشرق الأوسط في بنك (كوتس) في المملكة المتحدة، وعضو مجلس إدارة المجلس الاستشاري الشرفي بجامعة عفّت، وعضو مجلس إدارة الاتحاد السعودي للتنس.

وقبل ذلك شغلت منصب عضو مجلس إدارة (كلوب ميد) بفرنسا، وعضو مجلس إدارة شركة فرص للاستثمار، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه، كما كانت عضواً في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأعمال)20 (Bضمن قمة مجموعة العشرين المستضافة في المملكة العربية السعودية في العام 2020م، كما شغلت منصب نائب رئيس وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بجدة، وكذلك عضو مجلس إدارة مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال.

الدكتورة لمى حاصلة على شهادة الدكتوراه والماجستير في التغذية الحيوية من كلية (كينجز) بلندن، وشهادة البكالوريوس في الكيمياء الحيوية من جامعة الملك عبد العزيز.

أحمد سعود حمزة غوث

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
عضو لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ أحمد سعود غوث هو الرئيس التنفيذي لشركة "الخبير المالية"، ويتمتّع بخبرة تقارب العشرين عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، إلى جانب خبرته في الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات، والتي اكتسبها أثناء توليه عدداً من المناصب القيادية في شركة "الخبير المالية"، إضافة إلى الخبرة التي اكتسبها خلال فترة عمله في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، كإحدى المؤسسات المالية الكبرى في المملكة العربية السعودية.

ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ أحمد غوث يشغل عضوية لجنة الاستثمار في شركة نيوم للطاقة والمياه (إنوا)، كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة (إنوفا السعودية للرعاية الصحية)، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "ألف ميم ياء" للمعدّات والأجهزة الطبية في المملكة العربية السعودية.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية.

تكوين مجلس إدارة الشركة وتصنيف أعضائه

يوضّح الجدول التالي تكوين مجلس إدارة الشركة وتصنيف أعضائه في نهاية العام 2023م، بالإضافة إلى أسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة أيضاً عضواً في مجالس إدارتها:

اسم العضو	تصنيف العضو	عضويته في مجالس الإدارات لشركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة)، أو إذا كان مديراً فيها
عمار أحمد صالح شطا (رئيس مجلس الإدارة)	غير تنفيذي	رئيس مجلس إدارة شركة (ألف ميم ياء) للمعدات والأجهزة الطبية رئيس مجلس إدارة في شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب المحدودة رئيس مجلس المديرين في شركة غترة الرقمية رئيس مجلس المديرين في شركة فرمادا السعودية للاتصالات وتقنية المعلومات "VRMADA" مؤسس شركة ترتيب للاستشارات المهنية عضو مجلس إدارة مستقل في شركة مجموعة سعد حسين دعجم للصناعة المقيدة عضو لجنة الاستدامة المالية، في مؤسسة العلم الخيرية المؤسس ورئيس مجلس المديرين، في شركة أصول الرقمية للاستثمار شريك بصفة غير مباشرة، في شركة وفي للتقنية المالية
مساعد محمد سعد الدريس (نائب رئيس مجلس الإدارة)	غير تنفيذي	لا توجد لديه أية عضوية في مجالس إدارات شركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة) الرئيس ومدير العمليات في شركة عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر
سعيد محمد بن زقر	غير تنفيذي	رئيس مجلس إدارة شركة (آفون) العربية للتجميل رئيس مجلس إدارة شركة (بن زقر باروبل) للنقل البحري عضو مجلس إدارة في شركة التأمين العام والتأمين على الحياة -سلطنة عُمان عضو مجلس إدارة شركة (بن زقر كو رو) عضو مجلس إدارة شركة (بن زقر يونيليفر) المحدودة عضو مجلس إدارة شركة عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر المحدودة عضو مجلس إدارة شركة مصنع بن زقر للمواد العازلة عضو مجلس إدارة شركة بن زقر عضو مجلس إدارة ومؤسس شركة ديار الخيال للتطوير العقاري عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للتسويق عضو مجلس إدارة شركة بن زقر للاستثمار الصناعي والتجاري المحدودة
سامر سامي الصلح	غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة شركة سارا التجارية عضو لجنة المراجعة والمخاطر في شركة تعبئة المياه الصحية (نوفا)

اسم العضو	تصنيف العضو	عضويته في مجالس الإدارات لشركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة)، أو إذا كان مديراً فيها
مهند حيدر بن لادن	غير تنفيذي	مدير شركة (زليج م.د.م.س) مدير شركة مكاني بين الخطوط مدير شركة المختصون الأوائل في أنظمة الطاقة عضو مجلس إدارة شركة (سكاي ستيل سيستمز)
د. عصام زيد الطواري	مستقل	مدير وشريك في شركة (نيوبري للاستشارات ذ.م.م). مدير وشريك في شركة (نيوبري العالمية العقارية ذ.م.م). عضو مجلس إدارة بشركة (ساحة كليفلاند) عضو مجلس إدارة بشركة الكويت للمواد الحفازة
محمد عبدالرحمن مؤمنة	مستقل	رئيس مجلس إدارة مستقل لشركة فاد العالمية (مساهمة مقفلة) عضو مجلس إدارة مستقل لشركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (مساهمة عامة) عضو مجلس إدارة مؤسسة الوداد الخيرية عضو مجلس إدارة مستقل في شركة سمير للتجارة والتسويق (مساهمة مقفلة) عضو مجلس إدارة مستقل في شركة المحمل لخدمات المرافق (ذذم) شريك ومدير تنفيذي في شركة (إيدوارد دبليو كيلي وشركاؤه ذ.م.م) عضو مجلس إدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر
د. لمى عبدالعزيز السليمان	مستقل	شريك ونائب رئيس مجلس إدارة شركة (رولاكو) القابضة السعودية نائب رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة للاستثمارات عضو مجلس إدارة شركة جبل الليث للتنمية والتطوير عضو المجلس الاستشاري للشرق الأوسط لبنك (كوتس) المملكة المتحدة عضو مجلس إدارة الاتحاد السعودي للتنس
أحمد سعود حمزة غوث	تنفيذي	رئيس مجلس إدارة شركة (إنوفا) السعودية للرعاية الصحية رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتأجير السيارات رئيس مجلس إدارة شركة مصنع الجواد للبلاستيك والتغليف المرن ننائب رئيس مجلس إدارة شركة (AME) للتجهيزات الطبية في المملكة العربية السعودية عضو مجلس إدارة في شركة اكسبريس للنشر والاستثمار نائب رئيس مجلس إدارة شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خمسة اجتماعات خلال العام 0232م. ويبيّن الجدول التالي سجل حضور كلٌّ من هذه الاجتماعات:

اسم عضو اللجنة	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الخامس	الإجمالي
	6 مارس	24 مايو	26 يوليو	31 أكتوبر	25 ديسمبر	5
عمار أحمد صالح شطا	●	●	●	●	●	5
مساعد محمد الدريس	●	●	●	●	●	5
سعيد محمد بن زقر	●	●	●	●	●	5
مهند حيدر بن لادن	●	●	●	●	●	4
سامر سامي صلح	●	●	●	●	●	5
د. عصام زيد الطواري	●	●	●	●	●	4
محمد عبد الرحمن مؤمنة	●	●	●	●	●	5
د. لمى عبدالعزيز السليمان	●	●	●	●	●	4
أحمد سعود حمزة غوث	●	●	●	●	●	5

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيّب نظاماً

ملكيّة أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين والأشخاص ذوي العلاقة

يوضّح الجدول التالي أية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، وأي شخص ذي علاقة بهم في أسهم شركة "الخبير المالية"، وكذلك أي تغيير في تلك المصلحة خلال العام المالي 2023م:

اسم عضو اللجنة	التصنيف	الشخص ذو العلاقة	عدد الأسهم بداية العام 20223م	نسبة الملكية بداية العام 2023م	عدد الأسهم نهاية العام 2023م	نسبة الملكية نهاية العام 2023م
عمار أحمد صالح شطا	رئيس مجلس الإدارة	-	1,362,257	%1.52	968,757	%1.08
مساعد محمد الدريس	نائب رئيس المجلس	-	1,760,000	%1.96	1,720,000	%1.92
سعيد محمد عبيد بن زقر	عضو مجلس إدارة	(الأب) الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر*	2,337,500	%2.61	2,337,500	%2.61
سعيد محمد عبيد بن زقر	عضو مجلس إدارة	شركة "عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر" **	6,875,000	%7.68	6,875,000	%7.68
أحمد سعود حمزة غوث	الرئيس التنفيذي	-	269,385	%0.30	269,385	%0.30

* تتضمن (2,337,500) سهم مملوكة لصالح (الأب) الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر.

** تتضمن (6,875,000) سهم مملوكة لصالح شركة "عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر"، والتي يمتلك فيها كل من: الأستاذ/ سعيد محمد عبيد بن زقر، ووالده الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر، مجتمعين ما نسبته 12.79% كحصة غير مباشرة عن طريق امتلاكهم في شركة بن زقر للاستثمار الصناعي والتجاري المحدود

الأعمال والعقود والصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتعامل "الخبير المالية" خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذوي علاقة، وترى الشركة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للحدود المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل الجهات التنظيمية ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية، علاوةً على تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في مجال تطبيق الحوكمة الرشيدة، والتي تتخذها الشركة منهجاً في أداء أعمالها. وتشمل القوائم المالية السنوية إيضاحاً عن المعاملات المالية مع الأطراف ذوي العلاقة.

خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م، صدرت موافقة الجمعية العامة العادية العاشرة، والمنعقدة في 24 مايو 2023م، على توقيع عقد استشارات لمدّة عام، يبدأ من 3 يناير 2023م، لسعادة الأستاذ/ عمّار أحمد شطا، رئيس مجلس الإدارة، هذا وقد راجعت لجنة الترشيحات والمكافآت عقد الاستشارات المذكور للتأكد من عدم وجود شروط ومزايا تفضيلية، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس إدارة الشركة. والجدير بالذكر أن قيمة العقد المشار إليه قد بلغت مليوناً ومائتي ألف ريال سعودي شاملة قيمة الضريبة المضافة.

بخلاف ذلك، يؤكّد مجلس الإدارة عدم وجود أية أعمال، و/أو عقود كانت الشركة طرفاً فيها، وعدم وجود مصلحة جوهريّة مباشرة، و/أو غير مباشرة، لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، أو للرئيس التنفيذي، أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، باستثناء ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الجهات ذات العلاقة.

لجان مجلس الإدارة

هناك خمس لجان رئيسة تابعة لمجلس الإدارة، وشُكّلت عضويّتها من قِبَل المجلس، وهي: لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الاستثمار، ولجنة المخاطر، ولجنة رقابة الالتزام. وتقوم هذه اللجان بدورٍ مهمّ في مساعدة مجلس الإدارة للقيام بواجباته النظامية المنوطة به. وفيما يلي وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسة، ومهامها، وتشكيل أعضائها، وعدد اجتماعاتها المنعقدة خلال العام 2023م.

لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

تؤدّي هذه اللجنة مهامها المتمثّلة في مساعدة مجلس الإدارة في الإيفاء بمسؤولياته المرتبطة بمراجعة واعتماد سياسات الشركة الاستثمارية، واستراتيجياتها، وعملياتها، ومراقبة أداء الشركة المالي، وأداء استثماراتها. كما تشرف هذه اللجنة على موارد الشركة الرأس مالية، والمالية. وقد عقدت هذه اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام 2023م. ويوضّح الجدول التالي سجلّ الحضور لكلّ اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		5 مارس	31 مايو	27 سبتمبر	13 ديسمبر	4
سعيد محمد بن زقر	رئيس	●	●	●	●	4
عمار أحمد صالح شطا	عضو	●	●	●	●	4
مساعد محمد الدريس	عضو	●	●	●	●	4
سامر سامي صلح	عضو	●	●	●	●	4
أحمد سعود حمزة غوث	عضو	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيّب نظاماً

لجنة المراجعة

تؤدّي هذه اللجنة مهامها المتمثّلة في مساعدة مجلس الإدارة في الإيفاء بمسؤولياته الإشرافية؛ لضمان سلامة القوائم المالية، والتأكّد من مؤهلات واستقلالية مُراجع الحسابات الخارجي المستقل، وأداء قسم التدقيق الداخلي بشركة "الخبير المالية".

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2023م أربعة اجتماعات. ويوضّح الجدول التالي سجلّ الحضور لكلّ اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		5 مارس	25 يوليو	30 أكتوبر	24 ديسمبر	4
د. عصام زيد الطواري	رئيس	●	●	●	●	4
مهند حيدر بن لادن	عضو	●	●	●	●	4
عثمان محمد بافقيه	عضو	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيّب نظاماً

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

تُعتبَر لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على وضع وتطبيق سياسة واضحة وعادلة للمكافآت الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كما تشرف اللجنة على عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وكذلك تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت على الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت الممنوحة، وفق متطلّبات الجهات الرقابية، وذلك من خلال التقارير والكشوفات السنوية. علاوةً على ذلك، فإنّ من المسؤوليات الرئيسة للّجنة التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة واللّجان المنبثقة عنه.

ويوضّح الجدول التالي سجل حضور اجتماعات اللجنة خلال العام 2023م:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		5 فبراير	28 فبراير	8 مايو	19 ديسمبر	4
ديفيد هانتلي	رئيس اللجنة - عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة	●	●	●	●	4
جان بلادن	عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة	●	●	●	●	4
محمد عبدالرحمن مؤمنة	عضو اللجنة	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيّب نظاماً

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تختصّ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على إدارة المخاطر داخل الشركة، وضمان وعي وإدراك الإدارة للمخاطر الجوهرية التي قد تتعرّض لها الشركة، ووضع استراتيجية للتأكّد من وجود السياسات والإجراءات الشاملة والقادرة على إدارة هذه المخاطر وعملياتها للحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر، وذلك ضمن حدود الصلاحيات التي يحدّدها مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بمراجعة الإجراءات التي اتُّخذت لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر.

إعادة تشكيل اللجنة:

ضماناً لاستقلالية أعمال اللجنة، وعملاً على تطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، والتي تتخذها شركة "الخبير المالية" منهجاً في أداء أعمالها؛ قرر مجلس إدارة الشركة بنظام التمرير بتاريخ 13 أبريل 2023م إعادة هيكلة اللجنة؛ لكي تتشكل من أعضاء

مستقلين من داخل وخارج أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للجدول الموضح أدناه، هذا وقد تضمن القرار المشار إليه بأن يتم العمل بالتشكيل الجديد ابتداءً من تاريخ القرار، وأن يتم عكس التعديلات على لائحة عمل اللجنة.

وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام 2023م. ويوضّح الجدول التالي سجلّ الحضور لكلّ اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		19 مارس	24 يوليو	29 أكتوبر	18 ديسمبر	4
عبدالقادر توماس	رئيس اللجنة - عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة	●	●	●	●	4
عمار أحمد صالح شطا	عضو	●		لم يعد عضواً باللجنة		
محمد عبد الرحمن مؤمنة	عضو	●	●	●	●	3
أحمد سعود حمزة غوث	عضو	●	●	●	●	4
طارق حسين لنجاوي	عضو	لم يكن عضواً باللجنة	●	●	●	3

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيّب نظاماً

لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة

الغرض الأساسي من لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة هو مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على برنامج رقابة الالتزام، وذلك فيما يتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية، ومجموعة (تداول) السعودية، وتقديم المشورة الصحيحة للإدارة بشأن أفضل الممارسات في رقابة الالتزام، والتأكّد من أنّ السياسات والإجراءات الداخلية لشركة "الخبير المالية" تتماشى مع اللوائح المعمول بها.

وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام 2023م، ويوضّح الجدول التالي سجلّ الحضور لكل اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		8 فبراير	12 مارس	24 يوليو	22 أكتوبر	4
د. لمى عبدالعزيز السليمان	رئيس اللجنة	●	●	●	●	3
مهند حيدر بن لادن	عضو	●	●	●	●	4
أحمد سعود حمزة غوث	عضو	●	●	●	●	4
إبراهيم شكري سعد	عضو	●	●	●	●	4
زياد أديب إلياس	عضو	●	●	●	●	4

● حضر ● حضر إلكترونياً ● متغيّب نظاماً

هيئة الرقابة الشرعية

تشرف دار المراجعة الشرعية على أعمال الاستشارات الشرعية بشركة "الخبير المالية"، وتقدّم المشورة حول المنتجات، والهيكلة، وإصدار شهادات المطابقة الشرعية (الفتاوى)، والتدقيق الإشرافي الشرعي. ويعمل لدى دار المراجعة الشرعية حوالي 33 عالماً من أبرز علماء الشريعة المعروفين في دول مختلفة، منها: المملكة العربية السعودية، وماليزيا، والجزائر، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، والبحرين.

وتصدر الهيئة التوجيهات والموافقات الشرعية للشركة بخصوص المنتجات التي تطلب الشركة من الهيئة دراستها، وإبداء الرأي الشرعي بشأنها، وتقديم حلول استشارية متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية؛ لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية لأعمال الشركة.

جدول الإفصاح عن المكافآت والتعويضات

يوضّح الجدول أدناه تفاصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين، ممّن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات، والرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، والمدير المالي:

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين (ريال سعودي)	أعضاء المجلس غير التنفيذيين (ريال سعودي)	أعضاء المجلس المستقلين (ريال سعودي)
بدل حضور اللجان	0	0	0
بدل حضور الجلسات	0	0	0
المكافآت الدورية والسنوية	0	1,420,000	735,891
الخطط التحفيزية	0	0	0
أية تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	0	0	0
المجموع	0	1,420,000	735,891

البيان	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقّوا أعلى المكافآت والتعويضات، من بينهم العضو المنتدب والرئيس التنفيذي والمدير المالي (ريال سعودي)
الرواتب والأجور	6,604,128
البدلات	2,325,872
المكافآت الدورية والسنوية	10,107,100
الخطط التحفيزية	3,570,900
العمولات	500,000
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-
المجموع	23,108,000

تشمل البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

- الرواتب والتعويضات: تشمل الراتب الأساسي والحوافز الثابتة.
- البدلات: تشمل بدل السكن وبدل المواصلات.
- المكافآت الدورية والسنوية: تشمل الحوافز السنوية النقدية المدفوعة.
- الخطط التحفيزية: وتشمل مكافآت مؤجّلة حسب سياسة المكافآت للشركة.
- أية تعويضات أو مزايا عينية أخرى تُدفع بشكل شهري أو سنوي، وتشمل المزايا غير النقدية التي تُدفع للموظّف.

بيان لأية ترتيبات، أو اتفاق، تنازل بموجبه أحد أعضاء مجلس الإدارة، أو أحد كبار التنفيذيين عن أية مكافآت أو تعويضات

لا يوجد لدى الشركة أية معلومات عن أية ترتيبات، أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس الإدارة، أو من كبار التنفيذيين فيه، عن أية رواتب، أو مكافآت، أو تعويضات.

لجان الإدارة التنفيذية

تقدم لجان الإدارة التالية الدعم للإدارة التنفيذية:

لجنة الاستثمار

تتولّى لجنة الاستثمار المسؤولية العامة عن مراجعة المقترحات الاستثمارية والموافقة عليها ضمن حدود الصلاحيات المقررة لها والمنصوص عليها في مصفوفة صلاحيات "الخبير المالية"، وتقوم بالتأكّد من تحديث السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

اللجان الفرعية التابعة للجنة الاستثمار هي:

- لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- لجنة تطوير المنتجات.
- لجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية.

لجنة إدارة الأصول والالتزامات

لجنة إدارة الأصول والالتزامات هي اللجنة التي تتولّى مسؤولية التوصية بوضع السياسات المتعلّقة بإدارة جميع الأصول والالتزامات: (هيكلة الميزانية العمومية، وهيكلة التمويل، وحدود التحوط والاستثمار)، ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر. وتشكّل لجنة إدارة الأصول والالتزامات عنصراً أساسياً من عناصر إدارة مخاطر السيولة بشركة "الخبير المالية".

لجنة تطوير المنتجات

تسعى لجنة تطوير المنتجات لمساعدة قطاعات أعمال "الخبير المالية" على اتخاذ قرارات سليمة حول طرح المنتجات أو الخدمات الجديدة، وتحسين المنتجات أو الخدمات الحالية، والإشراف على عملية تطوير المنتجات.

لجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية

المسؤولية الرئيسة للجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية هي المساهمة في مراجعة وتحليل الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي، بالإضافة الى تحليل مؤشرات الأسواق المالية المحلية والعالمية، وكذلك فيما يتعلق بإدارة جميع الاستثمارات في صناديق الاستثمار، ومراجعة منتجات تفويض المحفظة التقديرية الخاصة بالعملاء.

لجنة إدارة مخاطر الشركة

المسؤولية الرئيسة للجنة إدارة مخاطر الشركة هي التأكّد من وضع سياسات وإجراءات ومعايير سليمة لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية في الشركة ككل.

لجنة الموارد البشرية

تتولى لجنة إدارة الموارد البشرية مسؤولية إجراء المراجعة الدورية، والإشراف على تطوير رأس المال البشري بشركة "الخبير المالية". وتقوم اللجنة بتحديد الوظائف المهمة، والتأكد من وضع خطّة تعاقب وظيفي، والتحقّق من أنّ سلّم التعويضات والمكافآت يتماشى مع ما هو سائد في السوق.

لجنة تقنية المعلومات

هدفها الرئيس هو اعتماد استراتيجية تقنية المعلومات بالشركة، والإشراف على تنفيذها. كما تتولّى اللجنة أيضاً مسؤولية الإشراف على وظائف تقنية المعلومات من منظور إدارة الأعمال والمخاطر، وضمان التوزيع المناسب للواجبات (جدران الحماية) بما يتوافق مع شروط رقابة الالتزام. وتشمل المسؤوليات والواجبات الأخرى: التحديث الدوري لسياسة وإجراءات تقنية المعلومات، والإشراف على إدارة المعلومات المهمة وفقاً لخطة استمرارية العمل، والتأكّد من اختبار خطة الاسترجاع في حال الكوارث (Disaster Recovery Plan) مرة واحدة على الأقل خلال السنة.

لجنة خطة استمرارية العمل

هدفها الرئيس هو التأكّد من فاعلية خطّة استمرارية العمل، والتأكّد من سلامة منسوبي الشركة في حال حدوث أية كوارث - لا سمح الله - إضافةً إلى ذلك، تقوم اللجنة بعمل اختبار إخلاء طوارئ لمبنى الشركة الرئيس كلّ عام تماشياً مع تعليمات هيئة السوق المالية.

لجنة المسؤولية المجتمعية

هدفها الرئيس هو وضع استراتيجية واضحة وعملية لبرامج المسؤولية المجتمعية التي تتبناها الشركة، وكذلك الإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

الإدارة التنفيذية

أحمد سعود حمزة غوث

الرئيس التنفيذي

هشام عمر باروم

نائب الرئيس التنفيذي

تامر عبدالرحيم

رئيس الشؤون المالية

زياد نوفل

رئيس الاستثمار

إبراهيم سعد

رئيس قطاع المخاطر والحوكمة

الهيكل التنظيمي

تتسم "الخبير المالية" بهيكلها التنظيمي الأفقي المرن الذي يشجع منسوبيها ويحفزهم على العمل معاً بروح الفريق الواحد، سواءً داخل الشركة أو مع العملاء، لخلق وبناء علاقات قوية دائمة تشكل الأساس الصلب الذي ترتكز عليه فلسفة عمل الشركة.

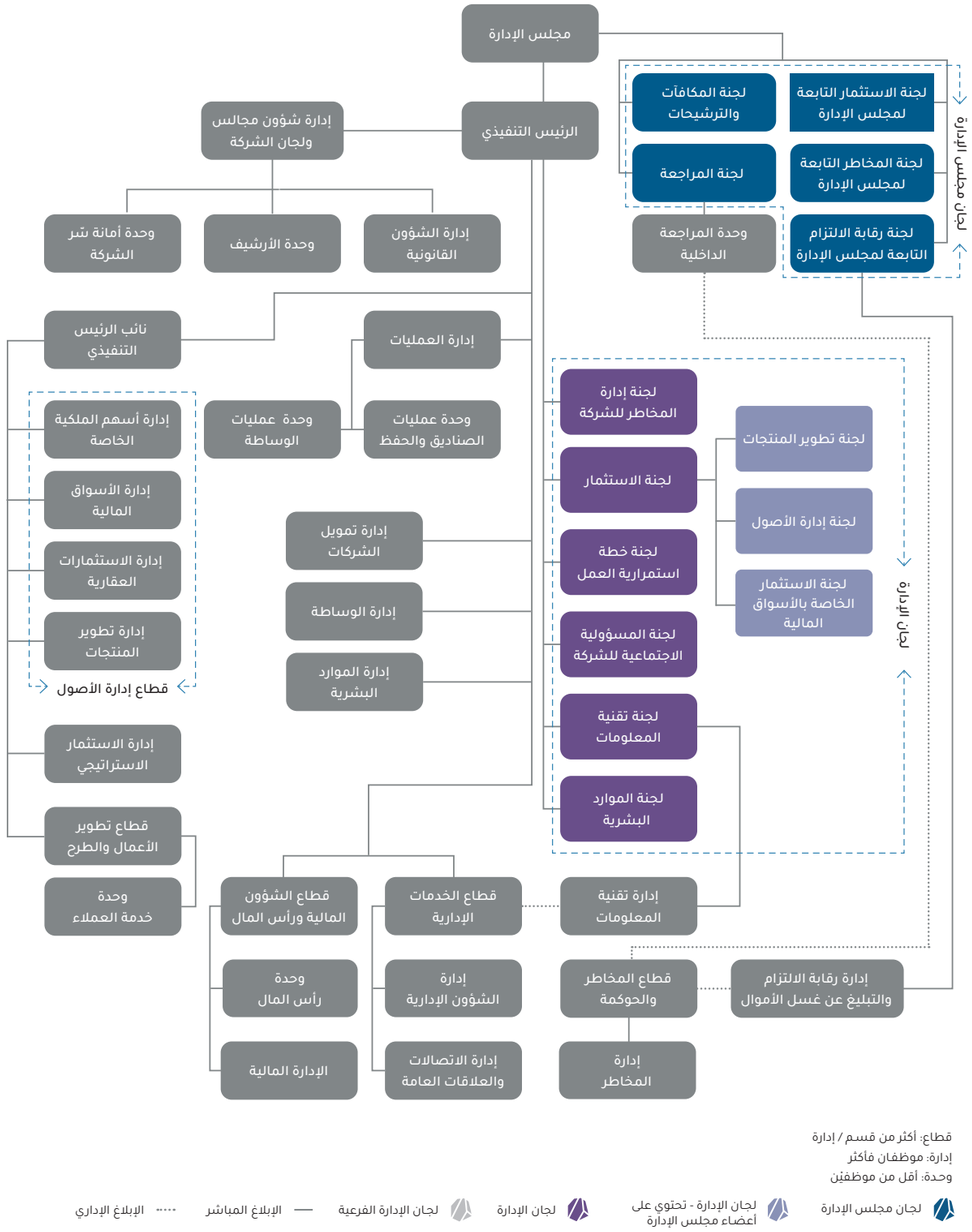

الهيكل التنظيمي

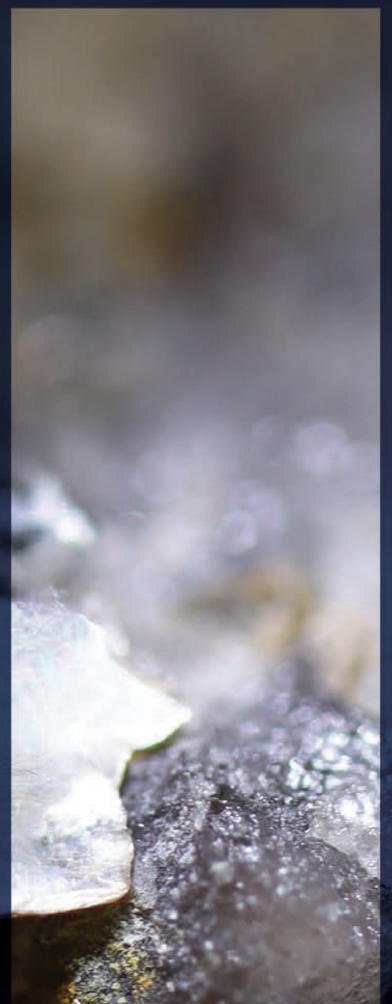

تقرير
المراجعة الشرعية

SHARIYAH REVIEW BUREAU

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي للجنة الشرعية
الخاصة بشركة الخبير المالية

إلى مساهمي شركة الخبير المالية الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد:

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي للجنة الشرعية الخاصة بشركة الخبير المالية (الشركة) وفق نطاق العمل المتفق عليه لمراجعة أعمال الشركة وأنشطتها عن الفترة من 1 يناير 2023م إلى 31 ديسمبر 2023م.

إن إدارة الشركة مسؤولة عن القيام بأعمالها طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية. في حين تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل بناء على مراجعتنا لأعمال الشركة وتقديم تقرير بذلك.

لقد قمنا بمراجعة المنتجات المطروحة من قبل الشركة والعقود المتعلقة بها والتطبيقات المنفذة خلال الفترة المشار إليها. كما قمنا أيضا بإجراء مراجعة شاملة لأنشطة الشركة من أجل إبداء رأي فيما إذا كانت الشركة قد التزمت بالأحكام والمبادئ الشرعية من خلال الأحكام والضوابط والتوجيهات المعتمدة.

كما تمت مراجعة أعمال الشركة من خلال الاطلاع على تقرير التدقيق الشرعي (المرفق) للتأكد من التزام الإدارة بالضوابط والمعايير المتفقة مع الأحكام والمبادئ الشرعية. إضافة إلى الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

بناء على ما سبق ومع الأخذ بالاعتبار التوصيات الواردة في تقرير المدقق الشرعي. تبين لنا أن أعمال الشركة وأنشطتها المنفذة خلال الفترة المشار إليها متوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين. والحمد لله رب العالمين،،،

المستشار الشرعي
الشيخ محمد أحمد
2024/03/04م

SHARIYAH REVIEW BUREAU

www.shariyah.com

التقرير المالي

تقرير مراجعي الحسابات 102

تقرير مراجعي الحسابات المستقل 103

قائمة المركز المالي 105

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل 106

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين 107

قائمة التدفقات النقدية 108

إيضاحات حول القوائم المالية 109

تقرير
مراجعي الحسابات

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية (مهنية ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع: ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ ريال سعودي – خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال سعودي)
برج الفيصل، الدور الثالث عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص.ب. ١٩٩٦ - جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي - الرياض

رقم السجل التجاري: ٤٠٣٠٢٧٧٦٤٤

هاتف: ٤٦٠٨٤٠٠ ١٢ ٢٢١ ٩٦٦+
فاكس: ٤٦٠٨٤٠٠ ١٢ ٦٦٤ ٩٦٦+

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة الخبير المالية
(شركة مساهمة سعودية مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة) ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووفقاً لأحكام نظام الشركات وعقد تأسيس الشركة، عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة الخبير المالية
(شركة مساهمة سعودية مقفلة) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ :

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن ارنست ويونغ للخدمات المهنية

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٣٥٦)

جدة ١٨ رمضان ١٤٤٥هـ
٢٨ مارس ٢٠٢٤م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة "الخبير المالية" (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة) ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2023م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووفقاً لأحكام نظام الشركات وعقد تأسيس الشركة، عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

- وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ :

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن ارنست ويونغ للخدمات المهنية

أحمد إبراهيم رضا

محاسب قانوني

رقم الترخيص (356)

جدة 28 مارس 2024م

18 رمضان 1445هـ

قائمة المركز المالي

31 ديسمبر 2023م

	إيضاح	2023م ريال سعودي (بالآلاف)	2022م ريال سعودي (بالآلاف)
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد لدى البنوك		**30,056**	26,823
ودائع مرابحة	5	**2,558**	3,619
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	6	**6,780**	6,439
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة	7	**250,982**	218,546
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	**150,120**	300,128
مجموع الموجودات المتداولة		**440,496**	555,555
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	**1,330,644**	1,139,145
ودائع مرابحة	5		100
موجودات حق الاستخدام	9	**3,884**	4,660
استثمارات عقارية	28	**147,538**	147,538
ممتلكات ومعدات	10	**44,067**	46,479
مجموع الموجودات غير المتداولة		**1,526,133**	1,337,922
مجموع الموجودات		**1,966,629**	1,893,477
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	11	**139,609**	187,096
عقود مرابحة	12	**211,479**	231,368
تمويل متوافق مع الشريعة	13	**37,604**	13,696
التزام عقود إيجار	9	**825**	787
مجموع المطلوبات المتداولة		**389,517**	432,947
المطلوبات غير المتداولة			
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	11	**61,720**	63,925
عقود مرابحة	12	**122,800**	109,900
تمويل متوافق مع الشريعة	13	**271,225**	223,704
التزامات منافع الموظفين	14	**21,330**	20,184
التزامات عقود إيجار	9	**3,725**	4,550
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**480,800**	422,263
مجموع المطلوبات		**870,317**	855,210
حقوق المساهمين			
رأس المال	17	**894,523**	894,523
الاحتياطي النظامي	18	**60,359**	50,073
الأرباح المبقاة		**141,740**	93,893
خسارة اكتوارية، صافي	14	**(310)**	(222)
مجموع حقوق المساهمين		**1,096,312**	1,038,267
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**1,966,629**	1,893,477

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

	إيضاح	2023م ريال سعودي (بالآلاف)	2022م ريال سعودي (بالآلاف)
الأنشطة التشغيلية			
دخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	8	**203,228**	169,314
إيرادات رسوم	19	**76,601**	86,585
دخل من توزيعات الأرباح		**9,207**	762
إيرادات من ودائع مرابحة		**44**	5,395
مجموع إيرادات التشغيل		**289,080**	262,056
المصروفات التشغيلية			
بيع وتسويق	20	**(9,966)**	(9,646)
عمومية وإدارية	21	**(126,467)**	(117,988)
مجموع مصروفات التشغيل		**(136,433)**	(127,634)
صافي إيرادات التشغيل		**152,647**	134,422
مصروفات مرابحة وتمويل	22	**(45,426)**	(40,112)
تكلفة تمويل على التزامات عقود إيجار	9	**(213)**	(249)
إيرادات أخرى		**1,487**	1,350
الربح قبل الزكاة		**108,495**	95,411
الزكاة وضريبة الدخل	15	**(5,636)**	(4,020)
الربح للسنة		**102,859**	91,391
الدخل الشامل الآخر			
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة			
(خسارة) / مكسب من إعادة القياس التزامات منافع الموظفين	14	**(88)**	605
مجموع الدخل الشامل للسنة		**102,771**	91,996
ربحية السهم الأساسية والمخفضة			
العدد المرجح للأسهم (بالآلاف)	17	**89,452**	89,452
العائد إلى الربح بعد الزكاة وضريبة الدخل (بالريال السعودي)	29	**1.15**	1.02

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

	رأس المال ريال سعودي (بالآلاف)	الاحتياطي النظامي ريال سعودي (بالآلاف)	الأرباح المبقاة ريال سعودي (بالآلاف)	(خسارة) / مكسب اكتواري، صافي ريال سعودي (بالآلاف)	المجموع ريال سعودي (بالآلاف)
الرصيد كما في 1 يناير 2022	894,523	40,934	48,241	(827)	982,871
الربح للسنة	-	-	91,391	-	91,391
الدخل الشامل الآخر (إيضاح 14)	-	-	-	605	605
مجموع الدخل الشامل	-	-	91,391	605	91,996
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 18)		9,139	(9,139)	-	-
توزيعات الأرباح المعلن عنها (إيضاح 16)	-	-	(36,600)	-	(36,600)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	894,523	50,073	93,893	(222)	1,038,267
الربح للسنة	**-**	**-**	**102,859**	**-**	**102,859**
الخسارة الشاملة الأخرى (إيضاح 14)	**-**	**-**	**-**	**(88)**	**(88)**
إجمالي الدخل الشامل	**-**	**-**	**102,859**	**(88)**	**102,771**
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 18)	**-**	**10,286**	**(10,286)**	**-**	**-**
توزيعات الأرباح المعلن عنها (إيضاح 16)	**-**	**-**	**(44,726)**	**-**	**(44,726)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**894,523**	**60,359**	**141,740**	**(310)**	**1,096,312**

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

	إيضاح	2023م ريال سعودي (بالآلاف)	2022م ريال سعودي (بالآلاف)
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الزكاة		**108,495**	95,411
تعديلات لتسوية الربح قبل الزكاة إلى صافي التدفقات النقدية:			
دخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	8	**(203,250)**	(169,314)
استهلاك ممتلكات ومعدات	10	**3,404**	3,312
استهلاك موجودات حق الاستخدام	9	**776**	776
مخصص التزامات منافع الموظفين	14	**3,477**	2,992
تكلفة تمويل على مطلوبات عقود إيجار	9	**213**	249
استبعاد ممتلكات ومعدات		**2**	-
		(86,883)	**(66,574)**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	6	**(341)**	7,685
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة	7	**(32,436)**	(60,426)
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	11	**(59,086)**	(25,769)
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	**-**	(247,139)
متحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	**161,759**	322,995
النقد المستخدم في العمليات		**(16,987)**	(69,228)
التزامات منافع الموظفين المدفوعة	14	**(2,419)**	(1,646)
زكاة وضريبة دخل مدفوعة	15	**(3,011)**	(2,295)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(22,417)**	(73,169)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	10	**(994)**	(1,560)
ودائع مرابحة صادرة	7	**(7,000)**	(77,250)
مُتحصلات من ودائع مرابحة	7	**8,161**	230,012
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية		**167**	151,202
الأنشطة التمويلية			
عقود مرابحة مصدرة		**292,000**	341,000
عقود مرابحة مسددة		**(298,989)**	(630,229)
المسدد من تمويل متوافق مع الشريعة		**(17,071)**	(18,750)
المستلم من تمويل متوافق مع الشريعة		**88,500**	237,400
مدفوعات الجزء الرئيسي لالتزامات عقود إيجار	9	**(1,000)**	(900)
توزيعات أرباح مدفوعة	16	**(37,957)**	(30,505)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**25,483**	(101,984)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد لدى البنوك		**3,233**	(23,951)
نقد لدى البنوك في بداية السنة		**26,823**	50,774
نقد لدى البنوك في نهاية السنة		**30,056**	26,823
المعلومات غير النقدية الإضافية			
مستحق الدفع مقابل استثمار تم شراؤه خلال السنة	11	**-**	84,150
مكسب من إعادة قياس التزامات منافع الموظفين	14	**88**	605
أسهم منحة	10	**22**	-

إيضاحات حول القوائم المالية

في 31 ديسمبر 2023م

1- تنظيم ونشاط الشركة

شركة الخبير المالية ("الشركة") هي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030177445 المؤرخ في 14 ربيع الأول 1429هـ (الموافق 22 مارس 2008م). تم تعديل السجل التجاري للشركة بتاريخ 14 شوال 1430هـ (الموافق 5 أكتوبر 2009م) وبموجبه تم تعديل اسم الشركة من شركة الخبير للمتاجرة في الاستثمار والتمويل إلى شركة الخبير المالية.

تزاول الشركة أعمالها في الأنشطة التالية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ح/ت/919 المؤرخ في 3 ربيع الثاني 1429هـ (الموافق 9 ابريل 2008م) والترخيص رقم 37-07074:

(أ) الترتيب

(ب) الإدارة

(ج) المشورة

(د) الحفظ

(هـ) الاكتتاب، و

(و) التعامل

يقع المكتب المسجل للشركة الأم في العنوان التالي:

شركة الخبير المالية

طريق المدينة المنورة ص. ب 128289

جدة

المملكة العربية السعودية

كما في 31 ديسمبر 2023م، تعمل الشركة من خلال فرعها المسجل بالسجل التجاري رقم 1010439273 والمسجل في الرياض (31 ديسمبر 2022م: نفس الشيء). تتضمن القوائم المالية المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج هذا الفرع.

أصدر نظام الشركات الجديد الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/132 بتاريخ 1/12/1443هـ (الموافق 30 يونيو 2022م) (المشار إليه ها هنا بـ"النظام") حيز التنفيذ بتاريخ 26/6/1444هـ (الموافق 19 يناير 2023م). وبالنسبة لبعض أحكام النظام، يُتَوَقع الالتزام الكامل في موعد لا يتجاوز عامين من تاريخ 26/6/1444هـ (الموافق 19 يناير 2023م). قامت الشركة بتعديل نظامها الأساسي ليتماشى مع أحكام النظام.

2- أساس الإعداد

2-1 بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لدى الشركة عدة مستثمرين غير ذوي صلة وتحتفظ/تدير استثمارات متعددة في صناديق وشركات مختلفة (يشار إليهم بالـ "المنشآت المدارة و/أو المستثمر بها"). حصة ملكية الشركة في المنشآت المستثمر بها على شكل حصة أسهم / ملكية. قامت الشركة بالوفاء بتعريف المنشأة الاستثمارية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (10) "القوائم المالية الموحدة" في حال وجود الظروف التالية:

أ) حصول الشركة على أموال بغرض تقديم خدمات إدارة الاستثمار المهنية للمستثمرين

ب) أن يكون غرض الأعمال للشركة هو أن تستثمر أموال فقط من أجل الحصول على عوائد من تعظيم رأس المال وإيرادات الاستثمار

ج) قياس وتقييم أداء الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

بما أن الشركة تفي بتعريف المنشأة الاستثمارية وفقاً لتوجيهات المعيار الدولي للتقرير المالي (10) "القوائم المالية الموحدة" (إيضاح 3)، فإنه يتم اعفاؤها من توحيد المنشأة المستثمر بها ومن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (3) "تجميع الأعمال" عندما تحصل على السيطرة على منشأة أخرى. بدلاً من ذلك تقاس هذه المنشآت المستثمر بها من قبل الشركة كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار (9) "الأدوات المالية".

2-2 أساس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتقييم الاكتواري لالتزامات منافع الموظفين والتي تقاس باستخدام "طريقة وحدة الائتمان المتوقعة".

2-3 العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. إن المعلومات المالية معروضة بالريال السعودي وقد تم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك.

2-4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للشركة من الإدارة عمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المصرح عنها والإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد بشأن هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بتطبيق الأحكام التالية والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في القوائم المالية:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لمقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهي على قناعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبالتالي تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تحديد مدة الإيجار للعقود ذات خيار التجديد والإنهاء - الشركة كمستأجر

تحدد الشركة مدة عقد الإيجار على أنها مدة عقد الإيجار غير القابلة للإلغاء، إضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد عدم ممارسته.

عامة، لدى الشركة عدة عقود إيجار تتضمن خيارات التمديد والانهاء. تطبق الشركة الأحكام في تقييم ما إذا كانت أم ليست على يقين معقول بأنها ستمارس خيار التجديد أو الانهاء. أي أنها تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة التي من شأنها إيجاد حافز اقتصادي لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، تقوم الشركة بإعادة تقييم مدة الإيجار وإذا ما كان هناك حدث جوهري أو تغير في الظروف يقع ضمن سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد أو الانهاء. قامت الشركة بتضمين فترة التجديد كجزء من فترة الايجار لعقود الإيجار نتيجة أهمية الموجودات المؤجرة لعملياتها.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمصادر المستقبلية والمصادر الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ قائمة المركز المالي مما ينطوي على مخاطر جوهرية قد تتسبب في تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية اللاحقة كما هو موضح أدناه. قامت الشركة بإجراء الافتراضات والتقديرات بناءً على المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة والمتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ خارجة عن سيطرة الشركة. تنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تستخدم الإدارة معايير وأساليب تقييم ثابتة والتحقق من القيمة العادلة. في أغلب الحالات، تستخدم الإدارة صافي قيم الموجودات المصرح عنها للمنشآت المستثمر بها للتقييم العادل لها. مع ذلك، يتم تقييم صافي المنشآت المستثمر بها على تقديرات القيم العادلة باستخدام أساليب متنوعة عند الضرورة على سبيل المثال لا الحصر التدفقات النقدية المخصومة ومعاملات مقارنة ومضاعفات الأرباح ومعاملات البيع الأخيرة ...الخ. يتم عمل تعديلات عند الضرورة على صافي قيم الموجودات للحصول على أفضل تقدير للقيم العادلة. إضافة إلى صافي قيم الموجودات، فإن التقييم يستند إلى أفضل تقديرات الإدارة التي تضع في الاعتبار معاملات الشراء أو البيع الأخيرة، والمعلومات المالية المتاحة أو المؤشرات الملائمة الأخرى للقيمة العادلة.

مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية

تستخدم الشركة مصفوفة مخصص لحساب خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية يتم في الأصل تحديد مصفوفة المخصص على أساس معدلات التعثر السابقة التي تمت ملاحظتها. تقوم الشركة بمعايرة المصفوفة لتعديل التجربة التاريخية لخسارة الائتمان على ضوء المعلومات المتوقعة مستقبلاً في تاريخ كل تقرير مالي. يتم تحديث معدلات التعثر التاريخي الملحوظة ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التاريخي الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة يعتبر تقديراً جوهرياً. إن مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة يعتبر حساساً تجاه التغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية المتوقعة وكذلك الأمان المتاح. كما أن احتساب خسارة الائتمان التاريخية للشركة والظروف الاقتصادية المتوقعة قد لا تكون تمثل التعثر الفعلي للعميل في المستقبل. تم الإفصاح عن المعلومات حول خسائر الائتمان المتوقعة حول الموجودات المالية للشركة في الإيضاح (23).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم فحص القيم الدفترية للموجودات غير المالية في نهاية فترة كل قائمة مركز مالي أو أكثر لتحديد إذا هنالك مؤشراً على

انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم اثبات خسارة الانخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد القيمة القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة قيد الاستعمال والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع . أيهما أعلى. وفي سياق تقييم القيمة قيد الاستعمال، يتم خفض التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام الخصم قبل الزكاة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية من حيث القيمة الزمنية للمال والمخاطر المتصلة بالأصل. تستند القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع إلى أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها أو، في حال عدم وجود أسعار سوق يمكن ملاحظتها، إلى الأسعار التقديرية لموجودات مماثلة، وفي حال عدم وجود أسعار لموجودات مماثلة، إلى احتساب خصم التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات لأغراض حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. وتقوم الإدارة بفحص القيمة المتبقية والأعمار الانتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروفات الاستهلاك المستقبلية في حال اعتقاد الإدارة بأن الأعمار الانتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

التقييم الاكتواري لالتزامات منافع الموظفين

يتم تحديد تكلفة منافع نهاية الخدمة ("منافع موظفين") بموجب برنامج منافع محددة غير ممولة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري إجراء العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. والتي تشتمل على تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدلات الوفيات. ونظرا للطبيعة المعقدة للتقويم وطبيعته طويلة الأجل، فإن التزام المنافع المحددة غير الممول يتأثر بصورة كبيرة بالتغيرات في هذه الافتراضات. تتم مراجعة جميع الافتراضات على أساس سنوي أو أكثر من ذلك . إذا لزم الأمر.

المخصصات

تكون المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام حالي قانوني أو ضمني ناشئ عن حدث سابق، وهناك احتمال أن يكون مطلوباً تدفق موارد للخارج تمثل منافع اقتصادية لسداد الالتزام ويكون هناك احتمال نشوء تكاليف لسداد الالتزام. تحدد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المتعلقة بالالتزام. يدرج عكس قيد الخصم كتكلفة تمويل.

المنشأة الاستثمارية

المنشأة الاستثمارية هي المنشأة التي: (أ) تحصل على تمويل من مستثمر أو أكثر لغرض تقديم خدمات إدارة الاستثمار لهذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين)، (ب) تلتزم أمام هذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين) أن الغرض منها هو أن تستثمر أموال فقط من أجل الحصول على عوائد من تعظيم رأس المال، وإيرادات الاستثمار أو كليهما، (ج) قياس وتقييم أداء جميع الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

هدف الشركة من الاستثمار في المنشآت المستثمر بها هو الحفاظ على الربحية وزيادة رأس المال وتسجيل جميع الاستثمار المصرح عنها بالقيمة العادلة. لدى الشركة استراتيجية موثقة واضحة لإنهاء جميع استثماراتها. تحقق الشركة تعريف الخصائص الإضافية للمنشأة الاستثمارية أي انها لديها أكثر من استثمار واحد. تكون الاستثمارات على شكل وحدات أو أسهم أو أوراق مالية مشابهة، ولديها أكثر من مستثمر ولا يعتبرون على أنهم جهات ذات علاقة. توصلت الإدارة إلى الاستنتاج أن الشركة تحقق تعريف المنشأة الاستثمارية. سيتم إعادة تقييم هذه النتائج سنوياً في حال طرأ أي تغير على هذه الخصائص.

عقود الإيجار- تقدير معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للشركة تحديد معدل العمولة الضمني في عقود الإيجار بسهولة، وعليه يستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس التزامات الإيجار. يمثل معدل الاقتراض الإضافي معدل العمولة الذي يتعين على الشركة دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذو قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة، وذلك على مدى فترة مماثلة وبضمان مماثل. وبالتالي يعكس معدل الاقتراض الإضافي المبلغ الذي قد تضطر الشركة لدفعه وهو ما يتطلب تقديراً عندما لا يكون هناك معدلات قابلة للملاحظة متاحة، أو عندما تحتاج للتعديل لتعكس أحكام وشروط عقد الإيجار تقدر الشركة معدل الاقتراض الإضافي باستخدام المدخلات القابلة للملاحظة (مثل معدلات الربح بالسوق) عندما تكون متاحة وينبغي القيام بتقديرات خاصة بالمنشأة.

5-2 تأثير المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل الشركة

قامت الشركة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. لم تقم الشركة بتطبيق أي معايير أخرى أو تفسيرات أو تعديلات مبكرة والتي صدرت ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

المعيار الدولي للتقرير المالي (17) - "عقود التامين"

خلال مايو 2017، أصدر مجلس معايير المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (17) عقود التأمين هو معيار محاسبة جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات،

والقياس، والعرض والافصاح. ويحلُّ المعيار الدولي للتقرير المالي (17) محل المعيار الدولي للتقرير المالي (4) عقود التأمين والذي صدر في 2005م. يسري المعيار الدولي للتقرير المالي (17) على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بصرف النظر عن نوع المنشآت التي تقوم بإصداره، وبعض الضمانات والأدوات المالية التي يتم فيها الاشتراك بصورة اختيارية. وسوف تطبق استثناءات قليلة على نطاق ضيق. يتمثل الهدف العام من المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في تقديم نموذج محاسبي شامل لعقود التأمين على نحو أكثر نفعًا وتوافقًا لشركات التأمين. وعلى النقيض من متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (4) الذي يعتمد بدرجة كبيرة على السياسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار الدولي للتقرير المالي (17) يوفر نموذجاً شاملاً لعقود التأمين يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. يتمثل المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في النموذج العام، الذي يتم استكماله عن طريق:

- التكييف المحدد للعقود ذات خصائص الاشتراك المباشر (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- الطريقة المبسطة (طريقة توزيع الأقساط) بصورة أساسية للعقود قصيرة المدة.

ولم يكن للمعيار الجديد أي تأثير على القوائم المالية للشركة.

تعريف التقديرات المحاسبية - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8)

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لطرق القياس والمدخلات لإعداد التقديرات المحاسبية.

ولم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية للشركة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) وبيان ممارسات المعايير الدولية للتقرير المالي (2)

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) وبيان ممارسات المعايير الدولية للتقرير المالي (2) " ممارسة الاجتهادات بشأن الأهمية النسبية" إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت في تطبيق أحكام الأهمية النسبية على عمليات الإفصاح عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات عن السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلب الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "ذات الأهمية النسبية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم اصدار احكام الأهمية النسبية عند اتخاذ القرارات بشأن الإفصاحات عن السياسات المحاسبية. وكان للتعديلات تأثير على إفصاحات الشركة عن السياسات المحاسبية، ولكن ليس على قياس أو إثبات أو عرض أي بنود في القوائم المالية للشركة.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12)

تضيِّق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) نطاق استثناء الإثبات الأولي، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي يترتب عليها فروق مؤقتة مساوية خاضعة للضريبة وقابلة للحسم مثل عقود الإيجار والتزامات إزالة الموجودات. ولم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية للشركة.

الإصلاح الضريبي العالمي: القواعد النموذجية للركيزة الثانية - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12)

أُدخلت التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) استجابةً لقواعد الركيزة الثانية لمشروع منع تآكل الأوعية وتحويل الأرباح الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي تشمل:

1. استثناء مؤقت إلزامي لإثبات والإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن التنفيذ في النطاق الالزامي لقواعد نموذج الركيزة الثانية، و
2. متطلبات الإفصاح الخاصة بالمنشآت المتأثرة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم بصورة أفضل تعرض المنشأة لضرائب دخل الركيزة الثانية الناشئة عن هذا التشريع، وخاصة قبل تاريخ سريانه.

وينطبق الاستثناء المؤقت الإلزامي - الذي يشترط الإفصاح عن استخدامه - على الفور. وتنطبق متطلبات الإفصاح المتبقية على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في تاريخ 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ، ولكن ليس على أي فترات مرحلية تنتهي في تاريخ 31 ديسمبر 2023 أو قبله.

ولم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية للشركة نظرًا لأن الشركة لا تدخل في نطاق قواعد نموذج الركيزة الثانية؛ وذلك لأن إيراداتها أقل من 750 مليون يورو سنويًا.

3- ملخص معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المتبعة عند إعداد هذه القوائم المالية.

1-3 العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بعملات أجنبية مبدئياً عن طريق الشركة بعملتها الوظيفية وبالسعر الفوري السائد في تاريخ المعاملة الأولى المؤهلة للاعتراف.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف الفورية للعملة الوظيفية السائدة في تاريخ التقرير المالي. تُدرج جميع الفروقات الناتجة عن تسوية أو تحويل بنود نقدية في قائمة الربح أو الخسارة باستثناء البنود النقدية المحددة كجزء من تحوط صافي استثمار الشركة في عملية أجنبية. ويتم اثباتها في الدخل الشامل الآخر إلى حين بيع صافي الاستثمار وعندئذ يعاد تصنيف المبلغ المتراكم إلى الربح أو الخسارة في قائمة الربح او الخسارة.

تحول البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمسجلة بعملة أجنبية بأسعار التحويل السائدة بتواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم التعامل مع الربح أو الخسارة الناشئة عن تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة وفقاً للتسجيل بالربح أو الخسارة نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للبند غير النقدي.

2-3 تصنيف ما هو متداول إزاء ما هو غير متداول

الموجودات

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول / غير متداول. يعتبر الأصل متداولاً وذلك:

- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية،
- الاحتفاظ بالأصل بغرض المتاجرة بشكل أساسي،
- توقع تحقق الأصل خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- كون الأصل نقداً أو في حكم النقد إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال اثنى عشر شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تصنف كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

المطلوبات

يعتبر الالتزام متداولاً وذلك:

- توقع تسوية الالتزام خلال دورة الأعمال العادية،
- في حالة اقتنائها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة،
- توقع تسوية الالتزام خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى اثنى عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي.

تقوم الشركة بتصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

3-3 قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات، والموجودات غير المالية مثل الاستثمارات العقارية، بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- من خلال السوق الأكثر منفعة للأصل أو الالتزام في ظل غياب السوق الرئيسية.

إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الشركة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وبافتراض أن تصرف المتعاملين في السوق يصب في مصالحهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الطرف المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل لذلك الأصل أومن خلال بيعه إلى متعامل آخر في السوق سيقوم باستخدامه بالطريقة المثلى.

تستخدم الشركة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2 : طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3: أساليب تقييم يكون فيها الحد الأدنى من المعطيات الجوهرية غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الشركة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

4-3 الأدوات مالية

الموجودات المالية

الاعتراف الأولى والقياس

تصنف الموجودات المالية، عند الاعتراف الأولي لها، كمقاسة لاحقا بالتكلفة إطفاء، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التسجيل الأولي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي ونموذج أعمال الشركة في إدارة هذه الموجودات. باستثناء الذمم المدينة التي لا تحتوي على مكون مالي جوهري، تقوم الشركة في بداية الأمر بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً، في حالة الأصل المالي غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة. يتم قياس الذمم المدينة التي لا تحتوي مكون مالي جوهري بسعر المعاملة المحدد بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي (15) "الإيرادات من العقود من العملاء".

من أجل تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يجب أن ينتج عنها تدفقات نقدية والتي هي "فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم". يشار إلى هذا التقييم أنه اختبار لـ "مدفوعات أصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم" ويتم على مستوى الأداة.

يشير نموذج أعمال الشركة في إدارة الموجودات المالية إلى كيفية قيام الشركة بإدارة موجوداتها المالية من أجل إيجاد تدفقات نقدية. يحدد نموذج الأعمال فيما إذا أنه سيكون هناك تدفقات نقدية من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما. يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نطاق نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية منها، بينما يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نطاق نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بها للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية منها وبيعها.

يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية - التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) - بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن الفئات التالية:

أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع إعادة تدوير الأرباح أو الخسائر المتراكمة (أدوات الدين)

ج) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع عدم إعادة تدوير الأرباح أو الخسائر المتراكمة عند التوقف عن الإثبات (أدوات حقوق الملكية)

د) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال استيفاء الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج عمل بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الربح الفعّال وتخضع لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في قائمة الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة على نقد

لدى البنوك والذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى.

ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات الدين)

فيما يخص أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج إيرادات الربح وإعادة تقييم صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة أو عكس القيود في قائمة الربح او الخسارة وتحتسب بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تُدرج تغيرات القيمة العادلة المتبقية في الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، فإن التغير في القيمة العادلة المتراكم المدرج في الدخل الشامل الآخر يعاد تدويره في الربح او الخسارة.

حالياً، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات حقوق الملكية)

عند الاعتراف الأولي، يمكن للشركة أن تختار تصنيف استثماراتها في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض وغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يعاد تدوير الأرباح أو الخسائر الناتجة عن هذه الموجودات المالية مطلقًا إلى الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات أخرى في قائمة الربح أو الخسارة عند نشوء الحق في الدفع، إلا عندما تستفيد الشركة من هذه المتحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأصل المالي، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقويم الانخفاض في القيمة.

حالياً، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

د) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الموجودات المالية والموجودات المالية المخصصة عند الاثبات الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الموجودات المالية التي يجب قياسها بالقيمة العادلة بشكل إلزامي. تصنف الموجودات المالية كـ "مقتناه لأغراض المتاجرة" في حالة اقتنائها لبيعها أو إعادة شراؤها في المستقبل القريب. إن المشتقات، بما فيها المشتقات الضمنية المستقلة، تصنف أيضاً على أنها محتفظ بها للمتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تحوط فعالة. تُصنف الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التي ليست فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بغض النظر عن نموذج الأعمال. وعلى الرغم من الضوابط المتعلقة بتصنيف أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين أعلاه، يمكن تخصيص أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل كبير من عدم التماثل المحاسبي. تقيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مع تسجيل صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تتكون من استثمارات قصيرة الأجل في محفظة اختيارية والمنشآت المستثمر بها، يتم اقتناؤها بشكل أساسي بغرض البيع وإعادة الشراء على المدى القريب.

وبالنسبة للأوراق المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة يتم تحديد القيمة العادلة استناداً الى أسعار عرض الصرف الأجنبي في السوق عند اقفال الاعمال في تاريخ التقرير.

بالنسبة للأوراق المالية التي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى صافي قيم الموجودات الأساسية للمنشآت المستثمر بها المعنية والتي تعكس القيمة العادلة للأدوات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشتمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار على:

- العمل على ضوء السياسات والأهداف للموجودات المالية وعمليات تلك السياسات المطبقة. وبشكل خاص، فيما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الربح المتعاقد عليها، والحفاظ على معدل ربح معين، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمولها تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات،
- كيفية تقييم أداء الموجودات المالية وإرسال تقارير بشأنها إلى إدارة الشركة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض المدراء، أي إذا ما استند التعويض على القيمة العادلة للموجودات التي تمت إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها، تكرار وكمية وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات

والتوقعات بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. إلا أن المعلومات حول أنشطة المبيعات لا تعتبر منفصلة، ولكن تعتبر جزءاً من التقييم الشامل عن كيفية تحقيق الشركة لهدفها في إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم القيام بتقييم نموذج الأعمال وفق تصورات متوقعة يمكن أن تحدث بشكل معقول دون الأخذ بالاعتبار ما يسمى تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة ضغط". إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف الأولي بطريقة مختلفة عن التوقعات الأصلية للشركة، فإن الشركة لا تغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكن يتم دمج المعلومات عند عمل تقييم للموجودات المالية. المستحدثة أو المشتراة حديثاً. في المستقبل. يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة لأنها غير محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ولا محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو ربح على أصل المبلغ ("ضوابط مدفوعات أصل المبلغ أو ربح على أصل المبلغ")نقدية

لأغراض القيام بهذا التقييم، فإن "أصل المبلغ" هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. "الربح" هي ثمن القيمة الزمنية للمال، والائتمان ومخاطر الاقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة معينة وتكاليف الاقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، إضافة لهامش الربح.

عند القيام بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو ربح من أصل المبلغ، فإن الشركة تأخذ في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروطاً تعاقديةً يمكنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية حيث إنه بذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند القيام بالتقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي قد تؤدي لتغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية،
- مزايا الرفع،
- المبالغ المدفوعة مقدماً وشروط التمديد؛
- الشروط التي تقيد مطالبات الشركة في التدفقات النقدية من موجودات محددة (أي ترتيبات أصل دون حق الرجوع)،
- والمزايا التي تؤدي لتعديل ثمن القيمة المالية للوقت، أي التعديل الدوري لمعدلات الربح.

2) المطلوبات المالية

الاعتراف الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية عند الاعتراف الأولي كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتمويل والذمم الدائنة حسب مقتضى الحال. يتم الاعتراف بجميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وبعد خصم التكاليف العائدة مباشرة إلى المعاملات في حال التمويل والذمم الدائنة. تتضمن المطلوبات المالية للشركة على الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى وتمويل متوافق مع الشريعة وعقود المرابحة.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها، كما هو موضح أدناه:

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية المخصصة عند الاعتراف الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تصنف المطلوبات المالية كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" حال تكبدها لغرض إعادة شراؤها في المستقبل القريب.

يتم الاعتراف بالأرباح او الخسائر من المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة في قائمة الربح أو الخسارة. المطلوبات المالية المحددة عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة قد تم تحديدها في التاريخ الاولي من الاعتراف وفقط إذا تم استيفاء المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي (9). لم تحدد الشركة أي التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالتكلفة المطفأة

بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس الذمم الدائنة طويلة الأجل لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعّال. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن عكس قيد تكلفة الربح من خلال عملية إطفاء معدل الربح الفعّال وعند إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية في قائمة الربح أو الخسارة. تحتسب التكلفة المطفأة من خلال أخذ أي خصم أو علاوة على الاستحواذ ورسوم أو تكاليف بالاعتبار وهي جزء لا يتجزأ من معدل الربح الفعّال. ويدرج إطفاء معدل الربح الفعّال كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

3) إلغاء الاعتراف

الموجودات المالية

يتم بشكل رئيسي إلغاء الاعتراف بأصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متماثلة) (أي استبعادها من قائمة المركز المالي للشركة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الشركة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية "تمرير"، أو (أ) قيام الشركة فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من أصل ما أو الدخول في ترتيبات تمرير، فإنها تقوم بتقييم إذا ما، وإلى أي مدى، احتفظت بالمخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، تستمر الشركة في إثبات الأصل بقدر ارتباط الشركة المستمر به. وفي تلك الحالة، تقوم الشركة أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقت عليها الشركة. يتم قياس الارتباط المستمر الذي يكون على شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو الحد الأقصى للمبلغ الذي يجب على الشركة دفعه، أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي عند الوفاء به أو الغاؤه أو انتهاؤه. وعند استبدال التزام مالي موجود بآخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماماً أو شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع الاعتراف بالالتزام الجديد. يتم تسجيل الفرق ما بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

4) مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الأصول المالية والمطلوبات المالية وتسجل بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق حالي نافذ نظاماً لتسوية المبالغ المدرجة وتوافر النية لدى الشركة لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

3-5 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية وغير المالية

الموجودات المالية

تقوم الشركة ، بتاريخ اعداد كل تقرير مالي بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على انخفاض في قيمة اصل مالي ما او مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على وجود الانخفاض نتيجة لوقوع حدث واحد او اكثر بعد الاثبات الأولي للأصل ("حدث خسارة" تم تكبده) وأن حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي او لمجموعة الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به. يشتمل الدليل على وقوع الانخفاض على وجود مؤشرات توحي بأن المدين أو مجموعة من المدينين تعاني من صعوبات مالية هامة، عجز أو إخفاق في سداد العمولة أو أصل المبلغ، أو احتمال الدخول في الافلاس او اعادة هيكلية مالية أخرى، وعندما تشير البيانات القابلة للملاحظة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات المالية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات التعثر في السداد.

تقوم الشركة بإثبات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لجميع الموجودات المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة للذمم المدينة ، تستخدم الشركة الطريقة المبسطة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. عليه، لا تقوم الشركة بمتابعة التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن تقوم بدلاً من ذلك بإثبات مخصص خسارة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بتاريخ كل تقرير مالي. تأخذ الشركة في الاعتبار أيضاً الاوراق المالية الأساسية وحقوق المطالبة. وفي جميع الحالات، لدى الشركة الحق في اولوية المطالبة كمدير موجودات للتدفقات النقدية التي تحققها المنشأة المستثمر بها المعنية. قامت الشركة بإنشاء مصفوفة مخصصات استنادًا إلى الخبرة السابقة في خسائر الائتمان، والتي يتم تعديلها بالعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية..

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثراً لم تتم الدفعات وفقاً للبنود التعاقدية التي قد تختلف من طرف ملتزم إلى آخر. لكن في بعض الحالات، يمكن للشركة أيضًا اعتبار الأصل المالي متعثرًا عندما تشير المعلومات الداخلية والخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل أن تأخذ بالاعتبار أية تعزيزات ائتمانية محتفظ بها من قبل الشركة. يتم شطب أصل مالي عندما لا يكون هناك أي توقعات معقولة لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الموجودات غير المالية

تقوم الشركة، بتاريخ كل تقرير مالي، بإجراء تقييم للتأكد من وجود أي مؤشر على وجود انخفاض في قيمة أصل ما. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل أو عندما يكون مطلوباً إجراء الاختبار السنوي للتأكد من وجود الانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد للأصل هي القيمة العادلة للأصل أو الوحدات المولدة للنقد ناقصاً تكاليف الاستبعاد وقيمتها قيد الاستعمال - أيهما أعلى. يتم تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد بالأخذ في الاعتبار معاملات السوق الأخيرة. في حال عدم القدرة على تحديد هذه المعاملات، يتم استخدام

نموذج تقييم ملائم. يتم تقييم القيمة قيد الاستعمال بخصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية لقيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم ما قبل الضريبة لتعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بالأصل. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للموجودات الفردية، ما لم ينتج الأصل تدفقات نقدية إلى الشركة مستقلة بصورة كبيرة عن تلك الناتجة عن الموجودات الأخرى أو مجموعات الموجودات. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، فإن الأصل يعتبر منخفض القيمة ويتم تخفيضه لقيمته القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الربح أو الخسارة. فيما يتعلق بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة للوحدة المولدة للنقد يتم توزيعها مبدئياً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة موزعة على الوحدات. ومن ثم يتم تخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة (مجموعة من الوحدات) على أساس نسبي. يتم تحديد انخفاض القيمة للشهرة من خلال تقييم القيمة القابلة للاسترداد لكل وحدة مولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بالشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بالشهرة في الفترات المستقبلية.

6-3 الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي محتفظ بها من أجل عوائد الايجار طويلة الأجل أو لتعظيم رأس المال أو كليهما ولا يتم استغلالها من قبل الشركة. تقاس الاستثمارات العقارية بداية بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملات. لاحقا للاعتراف الأولي، ووفقا لمتطلبات أنظمة هيئة السوق المالية، تحدد سياسة الشركة قياس الاستثمارات العقارية باستخدام نموذج التكلفة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام أو عندما لا يتوقع من استبعادها أي منافع اقتصادية مستقبلية. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

تتم التنقلات من وإلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام بالنسبة للتنقلات من الاستثمارات العقارية إلى العقارات المشمولة من المالك، تعتبر التكلفة المفترضة بشأن المحاسبة اللاحقة بمثابة القيمة العادلة بتاريخ تغير الاستخدام. وإذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقاراً استثمارياً تقوم الشركة عندئذ بمعاملة هذا العقار وفقاً للسياسة المبينة تحت بند الممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغيّر الاستعمال.

7-3 الممتلكات والمعدات

تُسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأرض المملوكة والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ. تستهلك التكلفة ناقصاً القيمة التقديرية المتبقية للممتلكات والمعدات الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة للموجودات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل وزيادة القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، عندئذ تخفض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة الأعلى للقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية.

تطفأ تحسينات المباني المستأجرة / الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للتحسينات / الموجودات أو فترة الإيجار، أيهما أقصر.

يتم تحميل مصاريف الإصلاح والصيانة على الدخل. أما التحسينات التي تزيد في قيمة الموجودات أو تطيل أعمارها بصورة جوهرية فتتم رسملتها. تضاف الأرباح أو الخسائر من بيع الممتلكات والمعدات أو إيقافها عن العمل في قائمة الربح أو الخسارة.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات:

	السنوات
مباني	25
تحسينات على المأجور	4 و11
مكاتب وأجهزة حاسب آلي	3-4
أثاث وتجهيزات	4
سيارات	45

8-3 الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية لا تعتبر موجودات للشركة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية مفصح عن تفاصيل هذه الموجودات في الإيضاح 25 في القوائم المالية.

9-3 المخصصات

تُدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام (نظامي

أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يُطلب من الشركة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية للمصادر إلى خارج الشركة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام. وحيثما تتوقع الشركة سداد بعض أو جميع المخصصات، فيتم تسجيل السداد كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الربح أو الخسارة بعد خصم أية مبالغ مستردة.

وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريًا، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائمًا، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

10-3 عقود الإيجار

تقوم الشركة عند نشأة العقد بتحديد ما إذا كان العقد يعتبر إيجار أو ينطوي عليه عقد إيجار. وذلك، إذا ما تم بموجب العقد نقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لسنة محددة نظير مقابل لذلك.

يتم تصنيف عقد الإيجار في تاريخ البدء إما كعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. ويصنف عقد الإيجار الذي يحول بشكل كبير جميع المخاطر والمكافآت العرضية المتعلقة بالملكية إلى الشركة كعقد إيجار تمويلي. يتم رسملة عقود الإيجار التمويلي عند بدء العقد في تاريخ بدء القيمة العادلة للممتلكات المؤجرة أو، إذا كان أقل، بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار. يتم تجزئة دفعات الإيجار بين تكاليف التمويل والنقص في التزامات الايجار للوصول إلى معدل عائد ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. يتم إثبات الأعباء المالية ضمن

الشركة كمستأجر

تقوم الشركة بتطبيق طريقة واحدة للاعتراف بكافة عقود الإيجار وقياسها، فيما عدا عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. تقوم الشركة بإثبات التزامات الإيجار لسداد دفعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام

تقوم الشركة بإدراج الموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (تاريخ توافر الأصل حق استعمال الموجودات) في حال كانت جوهرية. يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض في القيمة وتُعدل بحسب أي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الموجودات حق الاستخدام قيمة التزامات عقود الإيجار المسجلة والتكاليف المباشرة الأولية ودفعات الإيجار المدفوعة في أو قبل تاريخ بداية العقد ناقص أي حوافز إيجار مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على العمر الانتاجي التقديري وفترة الإيجار، أيهما أقصر.

إذا كانت ملكيه الأصل المستأجر تنتقل إلى الشركة في نهاية مدة الإيجار أو أن التكلفة تعكس ممارسه خيار الشراء، فيحتسب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدر للأصل. تخضع موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

التزامات عقود ايجار

في بداية عقد الإيجار، تقوم الشركة بإدراج التزامات الإيجار المُقاسة بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار طوال مدة الإيجار. تتضمن دفعات الإيجار دفعات ثابتة (تتضمن الدفعات الثابتة غير الجوهرية) ناقصاً أي محفزات إيجار مستحقة الاستلام، ودفعات إيجار متغيرة القيمة بناءً على المؤشر أو المعدل، والمبالغ المتوقع دفعها مقابل ضمانات المبالغ المتبقية. كما تشتمل دفعات الإيجار أيضًا على سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المؤكد بصورة معقولة أن تمارسه الشركة ودفعات الغرامات الخاصة بإنهاء عقد الإيجار، إذا كانت فترة الإيجار تظهر ممارسة الشركة لخيار الإنهاء. يتم إثبات دفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات (ما لم تكن متكبدة لإنتاج البضائع) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى الدفع.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، تستخدم الشركة معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ ابتداء عقد الإيجار لأن معدل الربح في عقد الإيجار لا يتم تحديد على الفور. بعد بداية العقد يتم زيادة مبلغ التزامات الإيجار ليعكس تزايد الربح وانخفاض المبلغ عند دفع الإيجارات. كما أنه يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لالتزامات الإيجار إذا ما كان هناك تعديل أو تغير في مدة العقد أو تغير في مدفوعات الإيجار (مثل تغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو المعدل المستخدم لتحديد مثل هذه مدفوعات الإيجار) أو تغير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي. يدرج عكس قيد تكلفة بند التمويل ضمن قائمة الربح او الخسارة.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

تقوم الشركة بتطبيق الإعفاء من إثبات عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل الخاصة (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل اعتبارًا من تاريخ بدء الإيجار ولا تتضمن خيار الشراء). كما تقوم بتطبيق استثناء الاعتراف بعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة على ما لديها من عقود إيجار لموجودات تُعتبر منخفضة القيمة. يتم إدراج دفعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار في قائمة الربح أو الخسارة.

11-3 التزامات منافع الموظفين

تقوم الشركة بتشغيل برنامج منافع نهاية الخدمة للموظفين.

يتطلب تكوين مخصص حول منافع نهاية الخدمة وفقاً لنظام العمل السعودي على أساس طول فترة خدمة الموظف.

يتم احتساب صافي التزام الشركة فيما يتعلق بخطط المنافع المحددة بشكل منفصل لكل خطة من خلال تقدير مقدار المنفعة المستقبلية التي كسبها الموظفون مقابل الخدمات في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم الفوائد لتحديد قيمتها الحالية وأي تكاليف خدمة سابقة غير معترف بها.

إن معدل الخصم المستخدم هو عائد السوق على السندات الحكومية كما في تاريخ التقرير المالي والتي لها تواريخ استحقاق تقارب مدة التزامات الشركة. يتم تحديد تكلفة تقديم المنافع بموجب برامج المنافع المحددة باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للشركة للالتزام من قبل خبير اكتواري مؤهل. يتكون التزام المنافع المحددة مما يلي:

- تكلفة الخدمة (بما فيها تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الخدمة السابقة والمكاسب والخسائر عند تخفيض البرنامج أو تسويته)،
- صافي مصروف الربح / الإيرادات، و
- مكاسب / (خسائر) إعادة القياس.

تعترف الشركة وتعرض أول عنصرين من تكاليف التزام المنافع المحددة في الربح او الخسارة. تُدرج المكاسب / (الخسائر) نتيجة إعادة قياس التزام منافع الموظفين في الدخل الشامل الآخر مباشرة. تُحتسب مكاسب / (خسائر) تقليص البرنامج كتكلفة خدمة سابقة في الربح او الخسارة في الفترة التي تم تعديل البرنامج فيها.

يجب على الشركات في المملكة العربية السعودية أيضاً المساهمة في برنامج منافع تمتلكه الدولة ، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بحيث يتم تقديم مساهمة شهرية محددة وفقاً لبرنامج المنافع وذلك استناداً إلى نسبة محددة من تكلفة الرواتب وفقاً للنظام. وتُدرج هذه المساهمات كمصروف عند تقديم الموظفين خدماتهم التي تجعلهم يستحقون هذه المساهمات. تُصنف أي مبالغ غير مدفوعة كمبالغ مستحة الدفع.

يتم أيضاً إدراج التزام مقابل المنافع المستحقة الدفع للموظفين فيما يتعلق بالأجور والرواتب والإجازات السنوية والمنافع الأخرى ذات الصلة في الفترة التي يتم تقديم الخدمات بها كمبلغ غير مخصوم من المنافع المتوقع دفعها وتصنف كمبالغ مستحقة الدفع.

12-3 تحقق الإيرادات

الإيرادات هي اجمالي تدفق منافع اقتصادية ناتجة عن أنشطة التشغيل العادية للشركة عندما تؤدي هذه التدفقات إلى زيادة في حقوق الملكية، بخلاف الزيادات التي تتعلق بالمساهمات في حقوق الملكية للمشاركين. تُقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المستلم او المستحق الاستلام. يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الشركة ويمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق به بغض النظر عن وقت السداد ويمكن تحديد التكاليف ويمكن قياسها بطريقة يُعتد بها.

تطبيق الشركة طريقة من خمس خطوات لتحديد متى يتم إثبات الإيرادات وبأي مبلغ.

- الخطوة (1): تحديد العقد المبرم مع العميل
- الخطوة (2): تحديد التزامات الأداء في العقد
- الخطوة (3): تحديد سعر المعاملة
- الخطوة (4): توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد
- الخطوة (5): إثبات الإيرادات عند أو حال وفاء المنشأة بالتزام الأداء

بالتالي، تدرج الشركة الإيرادات عندما او في حال تأدية التزام الأداء أي نقل السيطرة على الخدمات المتعلقة بالتزام الأداء المعني إلى العميل.

إن معايير الاعتراف المحددة والمذكورة ادناه يجب أيضاً أن يتم الاعتراف بها.

- إن الرسوم الثابتة المستلمة بموجب اتفاقيات الخدمات المالية غير مستردة. يتم تسجيلها في البداية كإيرادات غير مكتسبة محققة ويتم اكتسابها لاحقاً عند استيفاء مراحل الأداء ذات العلاقة أو عند إلغاء الاتفاقية.
- تسجل رسوم النجاح عندما تصدر التمويلات ذات الصلة بنجاح للعميل.
- تسجل رسوم الإدارة والحفظ في الوقت المناسب على أساس زمني.
- تسجل إيرادات التمويل من ودائع المرابحة في الوقت المناسب على أساس التوزيع وفقاً لشروط التعاقد.
- تسجل إيرادات توزيعات الأرباح عند نشوء وقت استلام المدفوعات

13-3 المصروفات

تتكون مصروفات البيع والتسويق بصفة رئيسية من التكاليف التي يتم إنفاقها على التسويق. يتم تصنيف جميع المصروفات الأخرى كمصروفات عمومية وإدارية.

14-3 الزكاة وضريبة الدخل

الزكاة

تخضع الشركة للزكاة وضريبة الدخل وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة")، ويتم تحميلها على قائمة الربح او الخسارة. تحتسب المبالغ الإضافية - إن وجدت - والتي قد تصبح مستحقة عند الانتهاء من الربط في السنة التي يتم فيها الانتهاء من الربط.

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده من أو دفعه إلى السلطات الضريبية. ان معدلات الضريبة والقوانين الضريبة المستخدمة في احتساب قيمة الضريبة هي تلك المطبقة كما في تاريخ قائمة المركز المالي في المملكة العربية السعودية.

ضريبة الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة على الفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في القوائم المالية والأوعية الضريبية المقابلة المستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة. يتم اثبات مطلوبات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم على الحد الذي يكون فيه من المحتمل توافر ربح خاضع للضريبة يمكن بمقابله استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للخصم وكذلك الخسائر الضريبية غير المستخدمة. لا يتم الاعتراف بهذه الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كان الفرق المؤقت والخسائر الضريبية غير المستخدمة تنشأ عن الاعتراف الأولي بالموجودات والمطلوبات في معاملة لا تؤثر على الأرباح الخاضعة للضريبة ولا على الأرباح المحاسبية.

تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام المعدلات الضريبية التي يتوقع تطبيقها في الفترة التي تسدد فيها الموجودات أو تتحقق فيها الموجودات وذلك على أساس المعدلات الضريبية (والأنظمة الضريبية) الصادرة أو السارية المفعول في نهاية تاريخ التقرير المالي. ويعكس قياس المطلوبات والموجودات المؤجلة النتائج الضريبية المترتبة على الطريقة التي يتوقع بها الشركة، في نهاية فترة التقرير المالي، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها.

يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام للفروقات المؤقتة في تاريخ التقرير المالي. تقاس الموجودات والمطلوبات للضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في السنة التي يتحقق فيها الأصل أو يسوى الالتزام بناءً على معدل الضرائب (وأنظمة الضرائب) السارية المفعول في تاريخ التقرير المالي.

يتم تحميل أو قيد ضريبة مؤجلة في الدخل، باستثناء ما يتعلق بالبنود التي يتم تحميلها أو قيدها مباشرة في حقوق الملكية،

وفي هذه الحالة يتم قيد الضريبة المؤجلة في حقوق الملكية.

يتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبية المؤجلة عندما يكون هناك حق قابل للتنفيذ نظاماً لمقاصة موجودات الضريبة الحالية مقابل التزامات الضريبة الحالية وعندما تتعلق بضرائب الدخل التي تفرضها نفس السلطة الضريبية وتنوي الشركة تسوية موجوداتها ومطلوباتها الضريبية الحالية على أساس الصافي.

ضريبة الاستقطاع

تستقطع شركات الشركة ضرائب على المعاملات مع جهات غير مقيمة وتوزيعات أرباح مدفوعة إلى مساهمين أجانب وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والدخل والجمارك والتي لا يتم إدراجها كمصروف باعتبارها التزام على الطرف المقابل والتي يتم اقتطاع الضرائب نيابة عنه.

15-3 توزيعات الأرباح

تعترف الشركة بالتزام للقيام بتوزيعات أرباح نقدية للمساهمين عند الموافقة على توزيع الأرباح ولا تصبح من اختصاص الشركة. يتم الاعتراف بالمبلغ المقابل مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

16-3 ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والموجودات بعد خصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة باستثناء: عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء موجودات أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من الهيئة الضريبية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة كجزء من تكلفة الاستحواذ على الأصل أو كجزء من بند المصروفات حسب الاقتضاء.

4- معايير صادرة لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد

تم الإفصاح عن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة أدناه. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات، إذا كان ممكناً، عند سريان مفعولها.

التزام عقد الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (16)

بتاريخ يناير 2020م، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة تعديلات على الفقرات 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي (1)، لتحديد المتطلبات الخاصة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل السداد؟
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجودًا في نهاية فترة التقرير
- أن التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في تأجيل السداد
- أنه لن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفه إلا إذا كان أحد

المشتقات المدرجة ضمن التزام قابل للتحويل هي نفسها إحدى أدوات حقوق الملكية.

التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2024 او بعدها ويجب تعديلها بأثر رجعي. ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أثر على القوائم المالية للشركة.

الإفصاحات: ترتيبات تمويل الموردين التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي للتقرير المالي (7)

في مايو 2023، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقرير المالي (7) " الأدوات المالية": الإفصاحات. تحدد التعديلات متطلبات الافصاح لتعزيز المتطلبات الحالية وكان الهدف منها مساعدة المستخدمين في القوائم المالية في فهم آثار ترتيبات التمويل للموردين على مطلوبات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

تسري التعديلات على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2024م أو بعد ذلك التاريخ. يسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

عدم إمكانية المبادلة بين العملة وعملة أجنبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (21)

في أغسطس 2023م، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة عدم إمكانية المبادلة بين العملة وعملة اجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (21)). يحدد التعديل على معيار المحاسبة الدولي (21) كيف على المنشأة تقييم ما إن كان هناك إمكانية لمبادلة العملة وكيف يجب تحديد سعر الصرف الفوري عند عدم إمكانية المبادلة بين العملة وعملة أجنبية. تعتبر العملة قابلة للمبادلة لعملة أخرى عندما تكون المنشأة قادرة على الحصول على عملة أخرى ضمن إطار زمني يسمح بتأخير إداري عادي ومن خلال سوق أو آلية تبادل والتي يمكن لمعاملة التبادل فيها أن تُنشأ حقوق والتزامات نافذة نظاماً. إذا كان العملة غير قابلة للتبديل إلى عملة أخرى، يجب على المنشأة أن تقوم بتقدير سعر الصرف الفوري بتاريخ القياس. يتمثل هدف المنشأة في تقدر سعر الصرف الفوري في عكس السعر الذي تتم فيه معاملة تحويل العملات بشكل نظامي بتاريخ القياس بين المتعاملين في السوق ضمن الظروف الاقتصادية السائدة. تشير التعديلات إلى ان المنشأة يمكن أن تستخدم سعر تبادل العملات القابل للملاحظة دون تعديل أو أسلوب تقدير آخر.

تسري التعديلات على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025م أو بعد ذلك التاريخ. يسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

البيع أو المساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (10) ومعيار المحاسبة الدولي (28)

تعالج التعديلات التضارب بين المعيار الدولي للتقرير المالي (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي (28) في الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في التعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة فيها لشركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الكاملة عندما يتضمن تحويل الشركة الزميلة أو المشروع المشترك أعمال كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي (3) "عمليات تجميع الأعمال". يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة ناتجة عن البيع أو المساهمة بالموجودات والتي لا تشكل عملاً تجارياً فقط في حدود حصص المستثمرين غير المتعلقة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قرر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في ديسمبر 2015 تأجيل تاريخ سريان التعديلات حتى تاريخ إكمال أية تعديلات ناتجة عن مشروعه البحثي حول طريقة حقوق الملكية. لا يزال يسمح بالتطبيق المبكر للتعديلات ولكن يجب الإفصاح عن ذلك.

5 - ودائع المرابحة

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)
ودائع مرابحة	**2,558**	3,719
ناقص: مُدرَجَة ضمن الموجودات المتداولة	**(2,558)**	(3,619)
	-	100

تكون ودائع المرابحة بشكل أساسي ضمن المنشآت المستثمر بها وتحمل معدل ربح 7.0% سنويا (31 ديسمبر 2022م: 4.25% إلى 6.25% سنويا) وتخضع لرسوم إدارة بمعدل 0.10% سنويا (31 ديسمبر 2022م: 0.25% سنويا).

6 - الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)
مبالغ مدفوعة مقدماً	**2,542**	2,162
دفعات مقدمة للموردين	**2,677**	1,789
ذمم مدينة، صافي المخصص	**46**	517
تأمين نقدي (إيضاح "أ")	**-**	380
ذمم مدينة أخرى	**1,515**	1,591
	6,780	6,439

أ) كما في 31 ديسمبر 2022م، تحتفظ الشركة بتأمين نقدي بمبلغ 0,38 مليون ريال سعودي لدى أحد البنوك المحلية مقابل ضمان تم اصداره لصالح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

تقرير مراجعي الحسابات

7 - معاملات مع جهات ذات علاقة وأرصدتها

تمثل الجهات ذات العلاقة أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة بالشركة والمنشآت المستثمر بها الخاضعة للسيطرة و أو التي تمارس عليها الشركة تأثيرا هاما و أو من قبل لمنشآت المستثمر بها. تعتمد إدارة الشركة أسعار وشروط هذه المعاملات.

أ) فيما يلي المعاملات الهامة مع المنشآت المستثمر بها خلال السنة والأرصدة كما في نهاية السنة:

طبيعة المعامله	مبلغ المعاملات للسنة المنتهية في		الرصيد كما في	
	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)	**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)**	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)
معاملات مع المنشآت المستثمر بها				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			**1,463,526**	1,439,145
الاستثمارات المقتناة خلال السنة (إيضاح 8)	–	331,224		
استثمار مباع خلال السنة (إيضاح 8)	**(161,759)**	(322,764)		
مكسب / (خسارة) مسجلة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	**203,228**	169,314		
دُفعات مُقدَّمة ومصروفات مدفوعة بالنيابة عن المنشآت المستثمر بها	**15,194**	49,878	**64,523**	59,213
أتعاب إدارة وحفظ ورسوم اشتراك واتعاب أداء وهيكلة	**75,291**	85,827	**186,459**	159,333
			250,982	218,546
وديعة مرابحة خلال السنة وأرصدتها مع المنشآت المستثمر بها	**7,000**	74,250		
ودائع مرابحة مستحقة خلال السنة مع المنشآت المستثمر بها	**(6,200)**	(223,950)	**900**	100

ب) الشركة، كمدير أصول، تسدد مصروفات نيابة عن المنشآت المستثمر بها ضمن دورة الأعمال العادية.

ج) أصدرت الشركة ضمان تجاري نيابة عن جهة ذات علاقة (إيضاح 26).

د) يتكون كبار موظفي الإدارة من أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار أعضاء الإدارة الذين لديهم صلاحيات ومسئوليات تخطيط وتوجيه وضبط أنشطة الشركة. فيما يلي أتعاب كبار موظفي الإدارة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي (بالآلاف)
رواتب ومصروفات قصيرة الأجل	**18,864**	18,657
منافع ما بعد الخدمة	**1,192**	1,205
	20,056	19,862

8 - الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تفي الشركة بتعريف "المنشأة الاستثمارية". بالتالي، يتم تحميل استثماراتها في المنشآت المستثمر بها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة".

الحركة في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر على النحو التالي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي (بالآلاف)
الرصيد الافتتاحي	**1,439,273**	1,261,665
مشتريات خلال السنة	**-**	331,289
أسهم منحة		-
مباعة خلال السنة	**(161,759)**	(322,995)
مكاسب القيمة العادلة	**203,228**	169,314
	1,480,764	1,439,273
ناقص: مُدرَجَة ضمن الموجودات المتداولة	**(150,120)**	(300,128)
المدى الطويل	**1,330,644**	1,139,145

أ) فيما يلي تفاصيل حصة الشركة التي تحتفظ بها في المنشآت المستثمر بها من قبل الشركة:

اسم المنشآت المستثمر بها	31 ديسمبر 2023م %	31 ديسمبر 2022م %
العقارات		
صندوق الخبير للفرص الاستثمارية العقاري 1 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	**38%**	38%
صندوق الخبير للفرص الاستثمارية العقاري 2 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	**100%**	100%
صندوق الخبير للضيافة 1 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	**75%**	75%
صندوق الخبير لتطوير العقارات السكنية 2 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	**8%**	8%
شركة الخبير للفرص الاستثمارية الخليجية - والمستثمر في العقارات المدرة للدخل في المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية.	**0.05%**	0.05%
أسهم خاصة		
القطاع الصناعي		
شركة الخبير للملكية الخاصة الصناعية 3 ذات مسئولية محدودة - والمستثمر في شركات صناعية في الامارات العربية المتحدة	**40%**	40%
صندوق الخبير للملكية الخاصة السعودي 1 - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	**100%**	100%
صندوق الخبير للملكية الخاصة السعودي 2 - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	**12.3%**	12.3%
صندوق الخبير للملكية الخاصة الصناعي 4 - والمستثمر في شركات صناعية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية	**31.8%**	20%
صندوق الخبير للملكية الخاصة لتأجير السيارات - والمستثمر في شركات تعمل في قطاع تأجير السيارات في المملكة العربية السعودية	**44.5%**	92%
قطاع التعليم		
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 1 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	**0.10%**	0.10%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 2 - والمستثمر في المدارس في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة	**84%**	84%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 3 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	**83%**	83%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 4 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	**98%**	98%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 5 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	**0.06%**	0.06%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي 6 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	**100%**	100%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي -7 والمستثمر في المدارس في المنطقتين الغربية والوسطى بالمملكة العربية السعودية	**11.63%**	11.63%

ب) فيما يلي تفاصيل الاستثمارات بحسب القطاعات:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
استثمارات في:		
العقارات	**255,006**	281,626
أسهم الملكية الخاصة	**1,208,520**	1,157,519
أسهم تداول عام	**17,238**	128
	1,480,764	1,439,273

9- الموجودات حق الاستخدام

فيما يلي القيم الدفترية للموجودات حق الاستخدام المدرجة والحركة فيها خلال السنة:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
رصيد الموجودات الافتتاحي	**4,660**	5,436
ناقص: استهلاك للسنة	**(776)**	(776)
كما في 31 ديسمبر	**3,884**	4,660

فيما يلي القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار والحركة خلال السنة:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
التزام عقود إيجار افتتاحي	**5,337**	5,989
دفع الجزء الاساسي لالتزامات عقود الإيجار خلال السنة، صافي تكلفة الربح	**(787)**	(652)
التزامات عقد الإيجار الختامي	**4,550**	5,337
مدرجة ضمن المطلوبات المتداولة	**(825)**	(787)
جزء طويل الأجل لالتزام عقود إيجار	**3,725**	4,550

فيما يلي القيم المدرجة في الربح أو الخسارة:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
مصروف استهلاك موجودات حق الاستخدام	**776**	776
تكلفة تمويل على التزامات عقود الإيجار	**213**	249
إجمالي المبلغ المثبت ضمن الربح أو الخسارة	**989**	1,025

10- الممتلكات والمعدات

	أراضي	المباني	تحسينات على المأجور	مكاتب وأجهزة حاسب آلي	أثاث وتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ (إيضاح ٢٠أ)	31 ديسمبر 2023م
	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
التكلفة								
في بداية السنة	6,966	43,569	10,961	21,107	2,223	396	2,037	87,259
إضافات	-	130	-	297	58	509	-	994
تحويلات	-	-	-	649	-	-	(649)	-
استبعادات	-	(2,530)	(1,985)	(9,103)	(5)	-	-	(13,623)
في نهاية السنة	6,966	41,169	8,976	12,950	2,276	905	1,388	74,630
استهلاك متراكم								
في بداية السنة	-	12,460	6,149	20,108	1,667	396	-	40,780
استهلاك (الإيضاح 21)	-	1,648	807	648	236	65	-	3,404
متعلق بالاستبعادات	-	(2,530)	(1,985)	(9,101)	(5)			(13,621)
في نهاية السنة	-	11,578	4,971	11,655	1,898	461	-	30,563
صافي القيمة الدفترية:								
31 ديسمبر 2023	6,966	29,591	4,005	1,295	378	444	1,388	44,067

	أراضي	مباني	تحسينات على المأجور	مكاتب وأجهزة حاسب آلي	أثاث وتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	31 ديسمبر 2022م
	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
التكلفة								
في بداية السنة	6,966	43,070	10,961	20,531	2,107	396	1,668	85,699
إضافات	-	-	-	314	116	-	1,130	1,560
تحويلات	-	499	-	262	-	-	(761)	-
في نهاية السنة	6,966	43,569	10,961	21,107	2,223	396	2,037	87,259
استهلاك متراكم								
في بداية السنة	-	10,830	5,342	19,463	1,443	390	-	37,468
استهلاك (الإيضاح 21)	-	1,630	807	645	224	6	-	3,312
في نهاية السنة		12,460	6,149	20,108	1,667	396	-	40,780
صافي القيمة الدفترية:								
31 ديسمبر 2023	6,966	31,109	4,812	999	556	-	1,668	48,231

11- الذمم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
مستحق الدفع مقابل استثمار تم شراؤه (الإيضاح أدناه)	**1,512**	86,245
ذمم دائنة	**15,589**	13,329
تعويضات مستحقة الدفع لموظفين	**39,442**	30,854
مصروفات مستحقة الدفع	**38,912**	30,877
مخصصات أخرى	**11,205**	4,075
الزكاة وضريبة الدخل (إيضاح 15)	**12,478**	9,853
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**12,864**	6,095
ذمم دائنة أخرى	**7,607**	5,768
مجموع المبلغ الحالي	**139,609**	187,096
الجزء غير المتداول		
ذمم دائنة أخرى	**61,720**	63,925
مجموع المبلغ الحالي	**201,329**	251,021

يمثل المبلغ مستحق الدفع القائم مقابل شراء تلك الاستثمارات في المنشآت المستثمر بها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

12- عقود مرابحة

يمثل هذا البند عقود مرابحة السلع التي تم تنفيذها مع مستثمرين من خلال مدراء محافظ اختيارية. عقود المرابحة هذه غير مضمونة ويترتب عليها هامش ربح يتراوح ما بين 5,25% الى 7.50% سنوياً (31 ديسمبر 2022م: 4% إلى 7,50%) سنوياً وتخضع لأتعاب إدارة بنسبة لا شيء إلى 0,5% سنوياً (31 ديسمبر 2022م: لا شيء إلى 0.5% سنوياً).

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
عقود مرابحة	**334,279**	341,268
ناقص: مُدرَجَة ضمن المطلوبات المتداولة	**(211,479)**	(231,368)
طويل الأجل	**122,800**	109,900

13- تمويل متوافق مع الشريعة

خلال 2022م، حصلت الشركة على تمويل متوافق مع الشريعة من بنك محلي بحد معتمد قيمته 350 مليون ريال سعودي. كما في 31 ديسمبر 2023م، لدى الشركة مبلغ غير مسحوب قيمته 24,1 مليون ريال سعودي (2022م: 112.6 مليون ريال سعودي). يستحق سداد التسهيل نصف سنوياً على مدى فترة تقارب السبع سنوات بدءاً من سبتمبر 2023م. يترتب على التمويل هامش ربح متفق عليه وهو مضمون مقابل "الاستثمارات العقارية" (إيضاح 28) وبعض "الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" وجميع العوائد المحققة من الاستثمارات المعنية.

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
تمويل متوافق مع الشريعة	**308,829**	237,400
ناقص: مُدرَجَة ضمن المطلوبات المتداولة	**(37,604)**	(13,696)
الجزء طويل الأجل المتضمن في المطلوبات غير المتداولة	**271,225**	223,704

14- التزامات منافع الموظفين

فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
الرصيد في بداية السنة	**20,184**	19,443
تكلفة خدمة حالية	**2,565**	2,451
تكلفة الربح	**912**	541
منافع مدفوعة	**(2,419)**	(1,646)
خسارة / (مكسب) اكتواري، صافي	**88**	(605)
الرصيد في نهاية السنة	**21,330**	20,184

فيما يلي الافتراضات الأساسية المستخدَمة في تحديد التزامات منافع الموظفين:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
معدل الخصم		
زيادة بنسبة 1+%	**(1,233)**	(1,173)
نقص بنسبة 1-%	**1,379**	1,496

إن التغيرات المحتملة المعقولة في تاريخ التقرير لأحد الافتراضات الاكتوارية ذات الصلة، مع الاحتفاظ بافتراضات أخرى ثابتة، قد تؤثر على التزامات منافع الموظفين بالمبالغ المبينة أدناه:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
معدل الزيادة المستقبلية في الرواتب		
زيادة بنسبة 1+%	**1,393**	1,507
النقص بنسبة 1-%	**(1,268)**	(1,205)

الافتراضات الاكتوارية الجوهرية لتحديد منافع نهاية الخدمة للموظفين هي معدل الخصم والزيادة المتوقعة في الرواتب والوفيات. تم تحديد تحليل الحساسية أعلاه بناءً على التغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات المعنية التي تحدث في نهاية فترة التقرير المالي، مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى ثابتة.

15- الزكاة وضريبة الدخل

تم تقدير مخصص الزكاة كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
حقوق الملكية	**993,763**	947,098
تعديلات أخرى	**399,692**	18,877
القيمة الدفترية للموجودات طويلة الأجل	**(1,672,590)**	(1,479,872)
حصة المساهمين السعوديين من الدخل المعدل للسنة (انظر الإيضاح أدناه)	**(279,135)** **(82,432)**	(513,897) 100,798
الوعاء الزكوي المعدل	**(361,567)**	(413,099)

خلال عام 2023م، أصدرت الهيئة دليلاً لغرض توضيح بعض المعالجات المتعلقة بتطبيق الأحكام التنظيمية فيما يتعلق بحساب الزكاة للمستثمرين في صناديق الاستثمار. ويهدف الدليل إلى تنظيم آلية احتساب الزكاة للمستثمرين في صناديق الاستثمار من أجل تأهيل دافعي الزكاة والضريبة الخاضعين لأحكام اللائحة لإدراج وحداتهم الاستثمارية المملوكة في هذه الصناديق كخصومات من مكونات الوعاء الزكوي في إقراراتهم الزكوية، في حال توافر شروط الخصم. كما ومن متطلبات هيئة الزكاة والدخل والجمارك ("الهيئة") تسجيل جميع صناديق الاستثمار لدى الهيئة وتقديم إقرار سنوي للمعلومات فقط.

وبناء على ذلك، قامت الشركة بخصم الاستثمارات من الوعاء الزكوي لسنة 2023م وتحميل الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بالزكاة على وحدات الشركة في صناديق الاستثمار.

تعود الفروقات بين النتائج المالية والزكوية بشكل رئيسي إلى بعض التعديلات التي تمت وفقاً للأنظمة المالية ذات الصلة.

الحركة في المخصص خلال السنة

كانت الحركة في مخصص الزكاة للسنة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
الرصيد في بداية السنة	**9,853**	7,932
المحمل للسنة الحالية	**5,636**	4,020
مدفوع خلال السنة	**(3,011)**	(2,099)
الرصيد في نهاية السنة (انظر الإيضاح 11)	**12,478**	9,853

ضريبة الدخل

تستند ضريبة الدخل المحملة إلى الدخل المعدل الخاضع للضريبة والذي تم احتسابه على ذلك الجزء من حقوق الملكية المملوكة للمساهمين الأجانب. تتعلق التعديلات الضريبية الهامة التي تمت على صافي الدخل المحاسبي بالاستهلاك ومنافع نهاية الخدمة للموظفين ومخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها. تعتقد الإدارة أن تأثير الضريبة المؤجلة، إن وجد، غير جوهري على القوائم المالية.

الحركة في المخصص خلال السنة

كانت الحركة في مخصص ضريبة الدخل للسنة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
	-	196
		-
	-	(196)
الرصيد في نهاية السنة (انظر الإيضاح 11)	**-**	**-**

الربط الزكوي

أصدرت هيئة الزكاة والدخل والجمارك ("الهيئة") ربطاً زكوياً طالبت بموجبه بالتزام إضافي بمبلغ 9.36 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010م. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة. وأحالت الهيئة الاعتراض إلى الأمانة العامة للجان الضريبية، وقامت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ونزاعات ضريبة الدخل بتخفيض الالتزام الإضافي إلى 9.18 مليون ريال سعودي. تم استئناف القرار أمام لجنة الاستئناف، وتنتظر الشركة لتحديد جلسة الاستماع والمناقشة.

أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م وطالبت بموجبه بالتزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ 35,8 مليون ريال سعودي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة. كما سجلت الشركة القضية لدى الامانة العامة للجان الضريبية وقدمت ملاحظاتها على رد الهيئة وصعدت اعتراضها إلى لجنة الاستئناف. خلال 2023م، توصلت الشركة إلى اتفاقية تسوية مع اللجنة لتسوية ربط سنة 2017م مقابل مبلغ إجمالي قدره 15.35 مليون ريال سعودي دفعت الشركة مبلغاً مقدماً بقيمة 3.06 مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل دفعة مقدمة بنسبة 20٪ من إجمالي الالتزام الزكوي والمتبقي مستحق الدفع على 12 قسطاً على مدى 12 شهراً.

أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وطالبت بموجبه بالتزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ 33,48 مليون ريال سعودي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة. كما سجلت الشركة القضية لدى الامانة العامة للجان الضريبية وقدمت ملاحظاتها على رد الهيئة. قبلت الامانة العامة للجان الضريبية اعتراض الشركة حول بنود ضريبة الاستقطاع وطبقت غرامة التأخير بنسبة 1% ورفضت البنود الأخرى. صعدت الشركة الاعتراض للجنة الاستئناف خلال 2022م. قبلت لجنة الاستئناف اعتراض الشركة حول عدة مصروفات والفرق في الأرباح المبقاة والاستثمارات الأجنبية والاستثمار في شركة تابعة ورفضت البنود الأخرى. وخفض القرار الالتزام الزكوي والضريبي الإضافي إلى 23.40 مليون ريال سعودي. قدمت الشركة التماسا لإعادة النظر في القرار وتنتظر حاليا قراراً من لجنة الاستئناف.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م و2018م وأصدرت التزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ 28,8 مليون ريال سعودي و38,6 مليون ريال سعودي على التوالي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة وهي في انتظار الرد. خلال السنة، رفضت الهيئة اعتراض الشركة وعليه تم تصعيد الاعتراض للأمانة العامة للجان الضريبية.

ووفقا للتوضيح الصادر عن الهيئة، تتوقع إدارة الشركة أن يكون القرار لصالحها فيما يتعلق بالاستئناف أعلاه. قدمت الشركة الاقرارات الضريبية والزكوية حتى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م للهيئة وحصلت على شهادة زكاة مقيدة صالحة لغاية 30 ابريل 2024م.

16- توزيعات الأرباح

خلال 2023م، وافق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 24 مايو 2023م على توزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة 5% من رأس المال المدفوع بقيمة 44.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

خلال 2022م، وافق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 25 أبريل 2022م على توزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة 4.09٪ من رأس المال المدفوع بقيمة 36.6 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

17- رأس المال

يتكون رأسمال الشركة من 894,523,230 ريالاً سعودياً مقسماً إلى 89,452,322 سهماً، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: 89.452.322 سهم، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي).

والشركة مملوكة بنسبة 100% لمساهمين سعوديين وخليجيين (31 ديسمبر 2022: نفس الأمر).

18- الاحتياطي النظامي

وفقا للنظام الأساسي للشركة، يجب على الشركة تحويل 10% من صافي دخلها (بعد تعديل الخسائر المتراكمة) حتى يتم تكوين احتياطي يساوي 30% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع.

19- إيرادات أتعاب

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
أتعاب إدارة وحفظ واكتتاب وعمولة	**73,018**	86,299
أتعاب أداء وهيكلة	**3,189**	286
أتعاب استشارية	**394**	-
	76,601	86,585

20- مصروفات البيع والتسويق

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
رواتب ومنافع	**4,474**	4,169
اخرى	**5,492**	5,477
	9,966	9,646

21- المصاريف العمومية والإدارية

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين	**81,645**	74,085
الدراسات النافية للجهالة وأتعاب ورسوم قانونية ومهنية	**21,245**	22,434
مصروفات تقنية المعلومات والبرامج والتراخيص	**8,376**	4,906
استهلاك (إيضاح 10)	**3,404**	3,312
مصروفات مجلس الإدارة	**2,880**	2,757
رسوم خدمات واستلام وإدارة اكتتاب	**-**	2,534
مصروفات سفر لأغراض العمل	**2,822**	2,090
صيانة وضيافة ونظافة	**1,387**	1,646
استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح 9)	**776**	776
منافع عامة	**902**	596
اخرى	**3,030**	2,852
	126,467	117,988

22- مصروفات مرابحة وتمويل

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
تكلفة تمويل على عقود مرابحة	**23,729**	35,616
تكلفة تمويل واطفاء رسوم مدفوعة مقدماً على تمويل متوافق مع الشريعة	**21,697**	4,496
	45,426	40,112

23- إدارة المخاطر

إن هدف الشركة من إدارة المخاطر هو حماية وتعظيم حقوق المساهمين. إن المخاطر متأصلة في أنشطة الشركة ولكن هذه المخاطر تدار من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة للمخاطر التي تخضع لحدود المخاطر وضوابط رقابية أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هي في غاية الأهمية للشركة لضمان استمرار ربحية الشركة وكل فرد في الشركة مسئول عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة فيما يتعلق بمسئولياته أو مسئولياتها. إن هذه الحدود تعكس استراتيجية العمل وبيئة السوق للشركة وكذلك مستوى المخاطر التي قد تتقبلها الشركة. الشركة معرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في سعر السوق والمعدلات وأسعار الأسهم والتي ستؤثر على دخل الشركة أو قيمة الأدوات المالية التي تحتفظ بها. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هي إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليها ضمن معايير مقبولة، وكذلك تحسين العوائد على تلك المخاطر.

تتكون مخاطر السوق للشركة من ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر أسعار الربح ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر أسعار الربح

تنشأ مخاطر أسعار الربح من تأثير التذبذب في المستويات السائدة لمعدلات الربح في الأسواق على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والدخل / الخسائر المصرح عنها نتيجة التدفق النقدي المستقبلي. الشركة معرضة لمخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية الناتجة عن معدل اقتراض متغير متوافق مع الشريعة والتي تعرض الشركة إلى مخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية. تبلغ حساسية أرباح الشركة قبل الضريبة للتغير المحتمل بشكل معقول في معدلات الربح بمقدار 100 نقطة أساس على التمويل المتوافق مع الشريعة مبلغ 3.09 مليون ريال سعودي (2022م: 2.37 مليون ريال سعودي). تقوم الشركة بإدارة معدل المخاطر على أساس تفاعلي مع الأخذ في الاعتبار الموجودات والمطلوبات التي تحمل المعدل الكلي ومتطلبات الشركة.

ودائع المرابحة للشركة ذات طبيعة طويلة وقصيرة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة 1% في معدلات الربح القابلة للتطبيق لودائع المرابحة قد يؤدي إلى ربح بمبلغ 0,03 مليون ريال سعودي (2022م: 0,04 مليون ريال سعودي) أقل / أعلى من مكسب / خسارة القيمة العادلة.

عقود المرابحة للشركة ذات طبيعة طويلة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت. ومع ذلك، بعض عقود المرابحة، رغم أنها ذات معدل ثابت، إلا أنها ذات طبيعة قصيرة الأجل وتتجدد باستمرار ويمكن أن تُعرض الشركة لمخاطر أسعار التدفق النقدي. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة 1% في المعدلات القابلة للتطبيق قد يؤدي إلى ربح بمبلغ 3,34 مليون ريال سعودي (2022م: 3,41 مليون ريال سعودي) أقل / أعلى من الربح للسنة.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تستثمر الشركة في عدة منشآت ذات أغراض خاصة واستثمارات أخرى سائدة بعملات غير الريال السعودي والتي تكون ثابتة مقابل الريال السعودي وبالتالي فإن الشركة غير معرضة لمخاطر جوهرية في صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التغيرات غير المرغوب فيها في القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتقلبات في مستوى مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. تنشأ التعرضات لمخاطر أسعار الأسهم من استثمارات الشركة في أوراق مالية متداولة. إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الأسهم حيث إن الاستثمارات غير متداولة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف من خلال أداة مالية في الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. الشركة معرضة لمخاطر الخسائر المتعلقة بالائتمان والتي يمكن أن تقع نتيجة عدم قدرة الجهة المقابلة أو المصدر أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن الشركة معرضة لمخاطر الائتمان على النقد لدى البنوك وودائع المرابحة والذمم المدينة والمبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة.

ويتم الاحتفاظ بمخصص للخسائر الائتمانية ويكون كافيا حسب تقدير الإدارة لتغطية الخسائر المحتملة للمبالغ مستحقة القبض المتأخرة.

في تاريخ كل تقرير، يتم تقييم جميع النقد لدى البنوك فيما إذا كانت تتضمن مخاطر ائتمان منخفضة حيث يتم الاحتفاظ بها لدى مؤسسات مالية مرموقة وذات تصنيف ائتماني مصرفي محلي ودولي مرتفع، ولا يوجد تاريخ تعثر لأي من النقد لدى البنوك. ولذلك، فإن احتمالية التعثر تستند إلى العوامل المستقبلية وأي خسائر تنتج عن التعثر لا تكاد تذكر.

وديعة المرابحة غير مضمونة ومستحقة الاستلام من جهات ذات علاقة، كما في تاريخ التقرير، لا توجد مواعيد دفع مضى موعدها.

المبالغ المستحقة من الجهات ذات العلاقة غير مضمونة، وبدون عائد وليس لديه دفعات ثابتة. لا توجد أي أرصدة مستحقة القبض من الجهات ذات العلاقة في تاريخ التقرير تجاوزت موعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار للخبرة التاريخية للتعثر ومستقبل الصناعات التي تعمل فيها الجهات ذات العلاقة. تعتبر الإدارة أن أرصدة الجهات ذات العلاقة لم تنخفض قيمتها.

عند احتساب مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للذمم المدينة والمبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة، يتم استخدام مصفوفة المخصصات على أساس معدلات الخسارة التاريخية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة المعدل للتقديرات المستقبلية.

إن أقصى تعرض غير مخصوم للشركة لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي وخسارة الائتمان المتوقعة المعنية هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
الموجودات المالية	**التعرض للتعثر**	**خسائر الائتمان المتوقعة**	التعرض للتعثر	خسائر الائتمان المتوقعة
	ريال سعودي (بالآلاف)	**ريال سعودي (بالآلاف)**	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
ودائع مرابحة (إيضاح 5)	**2,558**	**-**	3,719	-
المبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح ادناه)	**250,982**	**-**	218,546	-
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى	**1,126**	**1,080**	1,597	1,080

وفيما يلي أعمار الموجودات المالية كما في تاريخ التقرير المالي:

	31 ديسمبر 2023					
	متداول	أقل من سنة	1-2 سنوات	2-3 سنوات	أكثر	من
	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
ودائع مرابحة (إيضاح 5)					-	2,558
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح ادناه)	62,991	17,414	55,302	36,590	78,685	250,982
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى				-	1,080	1,126

	31 ديسمبر 2022					
	متداول	أقل من سنة	1-2 سنوات	2-3 سنوات	أكثر	من
	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
ودائع مرابحة (إيضاح 5)	3,719	-	-	-	-	3,719
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح ادناه)	62,594	32,141	42,189	22,402	59,220	218,546
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى	517	-	-	-	1,080	1,597

بصفتها مديراً للموجودات، لدى الشركة الحق الأول في استعادة الرصيد المستحق من المنشآت المستثمر بها تحت إدارة الشركة فيما يتعلق بالرسوم القائمة ولاحقاً بودائع المرابحات. كما في تاريخ التقرير، لدى المنشآت الأساسية صافي قيمة الموجودات موجبة، وحسب تقدير الإدارة فإن خسائر الائتمان المتوقعة، إن وجدت، لن تكون جوهرية.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطرة مواجهة الشركة صعوبة في مقابلة التزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها عن طريق توفير النقد أو أصل مالي آخر. مخاطر السيولة قد تنتج عن عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة بقيمة قريبة من قيمته العادلة. ينشأ التعرض لمخاطر السيولة بسبب احتمالية أن يكون مطلوباً من الشركة أن تدفع التزاماتها أو تسترد أسهمها مبكراً عما هو متوقع.

تبدأ الإدارة الفعّالة لمخاطر السيولة بتطوير السياسات والإجراءات المكتوبة بما فيها سياسة الحد الأدنى المقبول لمستويات السيولة. تتم إدارة مخاطر السيولة بالمراقبة المستمرة للسيولة وقياسها والتصريح عنها.

إن جميع المطلوبات المالية للشركة مستحقة الدفع خلال 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي باستثناء بعض عقود المرابحة طويلة الأجل والتزام عقود الإيجار ذات مدة استحقاق لأكثر من 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي.

24- القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين بعلمهما وملء إرادتهما في معاملة تتم على أسس تجارية.

تتكون الموجودات المالية للشركة من النقد وما في حكمه والذمم المدينة وودائع المرابحة والاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة وتتكون المطلوبات المالية من ذمم دائنة وتمويل متوافق مع الشريعة وعقود مرابحة.

تم الحصول على القيم العادلة للاستثمارات في المنشآت المستثمر بها من صافي قيمة الموجودات الخاصة بتلك المنشآت أو معاملات مبيعات جديدة. وفيما يتعلق بالمنشآت العقارية فإن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المعنية تستند إلى التقييم الصادر عن المثمن المستقل.

كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية تقع ضمن المستوى 3 لهرمية القيمة العادلة. إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية (31 ديسمبر 2022م: نفس الشيء). خلال السنة، لا توجد حركة بين مستويات هرمية القيمة العادلة.

25- موجودات محتفظ بها بصفة الأمانة

تحتفظ الشركة بموجودات بالنيابة عن عملائها. ونظراً لأن الشركة تحتفظ بهذه الموجودات بصفة أمانة لذا لم يتم إدراج هذه الموجودات في قائمة المركز المالي. كما في 31 ديسمبر 2023م، تحتفظ الشركة بموجودات تحت الإدارة بمبلغ 6,473 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: 6,644 مليون ريال سعودي) بالنيابة عن ولمصلحة عملائها.

يحتفظ بالملكية القانونية للموجودات الأساسية للمنشآت المستثمر بها للشركة من قبل أمين الحفظ خلال بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة. ونظراً لأن حصة ملكية الشركة في هذه الأدوات ذات الأغراض الخاصة يحتفظ بها بصفة أمانة، لذا فإن المعلومات المالية والحصة في نتائج هذه المنشآت لم يتم إدراجها في هذه القوائم المالية. وضمن دورة الأعمال الاعتيادية، تحتفظ الشركة بحسابات بنكية محددة نيابة عن المنشآت المستثمر بها.

26- ارتباطات رأسمالية والتزامات محتملة

أ) تم تقديم بعض المطالبات النظامية من قبل أطراف ثالثة ضد الشركة ضمن دورة أعمالها العادية. وبناء على النصيحة القانونية من المستشار القانوني المستقل، تتوقع إدارة الشركة نتيجة إيجابية لهذه المطالبات ولا يلزم تكوين مخصص في هذه القوائم المالية إلا إذا كان مسجلا بالفعل.

ب) كما في 31 ديسمبر 2022م، تحتفظ الشركة بتأمين نقدي بمبلغ 0,38 مليون ريال سعودي لدى أحد البنوك المحلية مقابل ضمان تم اصداره لصالح الهيئة.

ج) اعتمد مجلس الإدارة مصروفات رأسمالية مستقبلية بمبلغ 5,2 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: 4.5 مليون ريال سعودي) فيما يتعلق بالتحسينات على العقارات المستأجرة والإنشاءات تحت التنفيذ.

د) أصدرت الشركة ضمان تجاري نيابة عن جهة ذات علاقة في 2019م مقابل مبلغ قائم قيمته 84,2 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: 93,2 مليون ريال سعودي). أصدرت جهة ذات علاقة ضمان تجاري متبادلاً للشركة. تم تسوية المبلغ وتخفيضه على أساس نصف سنوي وهو مستحق لانقضاء الأجل من قبل الجهة ذات العلاقة المعنية في 8 مايو 2027م.

27- متطلبات رأس المال النظامية ونسبة كفاية رأس المال

تتمثل أهداف الشركة من إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال المقررة من هيئة السوق المالية لحماية قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة عملها وللحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

أُصدرت هيئة السوق المالية قواعد احترازية ("القواعد") بتاريخ 30 ديسمبر 2012م (الموافق 17 صفر 1434هـ). ووفقا للقواعد، حددت هيئة السوق المالية الإطار والإرشادات المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي وطريقة احتسابه كما هو مبين في الركيزة الأولى.

أصدرت هيئة السوق المالية تعديلات على القواعد الاحترازية التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2023م (الموافق 10 رمضان 1444هـ). وتختلف متطلبات كفاية رأس المال وفقا لآخر تعديل عن المتطلبات السابقة.

وبناء على ذلك، قامت الشركة باحتساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ونسب كفاية رأس المال للسنة المنتهية في 2022م والسنة المنتهية في 2023م على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2023م ريال سعودي (بالآلاف)		31 ديسمبر 2022م ريال سعودي(بالآلاف)
قاعدة رأس المال			
معيار رأس المال 1	**1,096,312**		1,038,267
معيار رأس المال 2	**-**		-
مجموع قاعدة رأس المال	**1,096,312**		1,038,267
الحد الأدنى من متطلبات رأس المال			
مخاطر الائتمان	**7,362,599**		823,075
مخاطر السوق	**274**		179
مخاطر التشغيل	**441,074**		35,286
مخاطر التركز	**1,400,690**		-
مجموع الحد الأدنى من رأس المال المطلوب	**9,204,637**		858,540
معدل كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	**11,91%**	إجمالي معدل رأس المال "وقت"	1.21
الفائض في رأس المال	**359,941**		179,727

28- الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية من أرض وتكلفة تحسينات بقيمة 147,5 مليون ريال سعودي (2022م: نفس الأمر)

في السنوات السابقة، تلقت الشركة ممتلكات نتيجة لتوزيع الموجودات من قبل المنشأة المستثمر بها. يتم تسجيل الممتلكات بالتكلفة بمبلغ 147,538 ألف ريال سعودي. القيمة العادلة للعقار الذي تم تقييمه بتاريخ 31 ديسمبر 2023م كان بقيمة 153,940 ألف ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: 149,112 ألف ريال سعودي). العقار مسجل الممتلكات باسم "الفرص المستدامة العقارية" والتي تقدمت بتعهد بأن الممتلكات محتفظ بها من قبلها نيابة عن الشركة.

احتُسِبَت القيم العادلة للاستثمارات العقارية الخاصة بالشركة على أساس إجراء التقييم الذي نفذته إدارة الشركة من خلال مقيم مستقل خارجي شركة أبعاد المتطورة وشريكة للتقييم العقاري" (2022م: شركة أبعاد المتطورة وشريكة للتقييم العقاري) والتي تحمل مؤهلات مهنية ذات صلة ولها خبرة في موقع العقارات المملوكة للشركة وهي معتمدة من قبل تقييم (الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين). وتتماشى طريقة التقييم مع معايير التقييم الدولية. وتم تحديد القيمة العادلة للأرض على أساس طريقة مقارنة السوق التي تعكس أسعار المعاملات الأخيرة أو أسعار السوق لعقارات مماثلة. وعلاوة على ذلك، يمثل تحسين التكلفة، التكلفة الفعلية المتكبدة في الموقع.

في ظل مناهج السوق القابلة للمقارنة، حصل المقيّم على أسعار الأراضي في المناطق المجاورة وقام بتعديلها من أجل الاختلاف في مواصفات عقارات الشركة. إن هذه القيم مبنية على مدخلات هامة لا يمكن رصدها وتم تصنيف قياس القيمة العادلة عند المستوى 3.

في تاريخ التقرير، بلغت الاستثمارات العقارية 147.5 مليون ريال سعودي (2022م: 147.5 مليون ريال سعودي) وهي مرهونة مقابل قروض متوافقة مع الشريعة (إيضاح 13).

وفي تاريخ التقرير، فإن التغير بنسبة 5% في القيمة العادلة القابلة للمقارنة قد يؤدي إلى زيادة/ انخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بمقدار 5 مليون ريال سعودي (2022م: 5 مليون ريال سعودي).

29- ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة خلال السنة (الإيضاح 17).

إن ربحية السهم المخفضة تعادل ربحية السهم الأساسية حيث إن الشركة ليس لديها أي أدوات مخفضة قيد الإصدار.

30- أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام السنة الماضية بما يتماشى مع عرض السنة الحالية. ومع ذلك لا يوجد تأثير لإعادة التصنيف على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للشركة.

31- موافقة مجلس الإدارة

وافق مجلس الإدارة على هذه القوائم المالية بتاريخ 21 مارس 2024م (الموافق 11 رمضان 1445هـ).